محمد خالد الأزعر

حكومة عموم فلسطين

في ذكراها الخمسين

تقديم محمد حسنين هيكل

حُكُومَة عموم فلسطين

في ذكراها الخمسين

تقـــــديم

بقلم محمد حسنين هيكل

لا أعرف على وجه اليقين من هو صاحب الفكرة فى هذا الكتاب؟ ومن صاحب الرأى فى نشره؟ ومن صاحب هذا التوقيت لعرضه على الناس؟ لكنه كيفما كانت الإجابة عن هذه الأسئلة كلها، فنحن بالفعل أمام عمل شديد الأهمية فكرة ورأيا وتوقيتا، وأمام إحساس بالعرفان يحمد لكل صاحب فضل فيه ـ دوره وحقه.

إن قصة «حكومة عموم فلسطين» تبدو الآن بعيدة فى الزمن ونصف غائبة فى ضبابه وشبه هامشية على مجراه الرئيسى، لكن هذا الكتاب يستعيدها من البعد والضباب والهوامش، ويقدمها من جديد فى إطار علمى دقيق ومعاصر، يحولها بشكل من الأشكال إلى صورة سياسية للخلية كما تراها علوم الأحياء الحديثة فى محاولتها الدائبة لكشف طبائع الحياة.

إن الخلية خلق بسيط، لا يكاد يُرى بالعين المجردة، ومع ذلك فهو حامل أمين لكل مواريث التاريخ، ولكل ملامح الحاضر، ولكل عوامل تشكيل المستقبل، أى أن كل شىء كامن ماثل فى الخلية الواحدة طبيعية وشكلا وحتى مزاجا.

وهكذا القصة التى يرويها هذا الكتاب.

خلية واحدة ـ سياسية ـ لكنها تقول كل شىء من السر إلى المفتاح.

□

إن ظهور «حكومة عموم فلسطين» مشهد من التاريخ العربى القريب تبدّى فى

فترة خطيرة من حياة الأمة، هى الفترة التى تلت قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ وحتى تَحَوَّل الوعد بوطن لليهود فى فلسطين إلى دولة يهودية فى فلسطين، ثم ما صاحب ذلك جميعه من عوارض ونتائج إقليمية ودولية رافقتها تداعيات مأساوية عانت منها منطقة الشرق الأوسط - والأمة العربية فى وسطها - ومازالت تعانى.

ولست أريد أن أطيل فى هذه المقدمة وإنما أوثر أن أدع هذا الكتاب لجماهير قرائه، مضيفا إلى ما قلته عن الخلية الواحدة ملاحظة أذكّر فيها بأن استنساخ الحياة مكررة إلى ما لا نهاية يمكن أن يحدث اعتمادا على خلية واحدة تحمل أسرار كل شىء ومفاتيحه.

ملاحظتى إذن أنه إذا اتفقنا على أن تجربة «حكومة عموم فلسطين» كانت خلية واحدة إذن فإنها تحمل فى داخلها كل رموز الشفرة التى شكلت - ومازالت تشكل - المؤثرات الحاكمة فى الحياة السياسية العربية المعاصرة، وبينها:

- استدعاء مخلفات التاريخ القديم لوقف احتمالات التطور الجديد.
- الأحلام الشخصية الصغيرة التى تستطيع تعطيل المشروعات القومية الكبيرة.
- التناقض بين ما هو غائر فى نفوس البشر من خطط وما هو جار على ألسنتهم من قول.
- العجز عن التمييز بين التناقضات الرئيسية للصراعات وبين التناقضات الثانوية للمطامع.
- الإستدعاء الدائم للاختراق الأجنبى وتمكينه من أن يصبح الفيصل النهائى فى المصائر.
- الإعراض المستمر عن خيارات المقاومة والإقبال الملهوف على خيارات التنازل.
- الانهماك فى معارك الخطوط الخلفية لأن الغنائم هناك، والقعود عن التقدم إلى الصفوف الأمامية لأن المخاطر عندها.
- الغفلة عن عنصر التوقيت ومحاولة اللحاق بالقوافل بعد أن تكون آخر ظلالها قد اختفت وراء خط الأفق!

هذه وغيرها إشارات مخزونة فى خلية الحياة العربية المعاصرة، لها شفرتها ورموزها التى تؤدى دورها فى تاريخ يبدو وكأنه يكرر نفسه بالاستنساخ المتطابق فى كل شىء.

كذلك حدث فى المشهور من تجربة «دوللى».

وكذلك حدث فى المذكور من تجارب السياسة العربية المعاصرة.

و«دوللى» وأخواتها قطيع من النعاج جرى استنساخه فى معهد علمى فى أسكتلندا، ومن خلية واحدة.

وعلى أرض الشرق الأوسط زحام أزمات يمكن رؤيتها جميعا من خلية واحدة هى قصة تجربة «حكومة عموم فلسطين»، ورغم أنها قصة تبدو للناظر إليها على عجل مشهدا من الماضى - فإن ما هو كامن فيها ماثل فى الحاضر، لاحق بالمستقبل، متكرر، وقابل للتكرار إلى الأبد بالتناسخ، طالما بقيت الإشارات والشفرات والتوجيهات المخزونة فى الخلية على حالها، غير قابلة - وربما غير معرضة - لمعجزة الخلق الجديد!

مقـــدمة

هذا الكتـاب معنى بإلقـاء أضـواء قـوية على «حكومـة عـمـوم فلسطين». تلك التجـربة الكيانيـة السيـاسيـة النظامية الفلسطينيـة، التى نتجت عن عناق بين إرادة فلسطينية خالصة وتوافق عربى معين، قبيل اكتمال الفصل الأكثر مأساوية فى تاريخ الصراع الصهيونى العربى والقضية الفلسطينية عام ١٩٤٨ .

وطوال فترة الانتداب (الاستعمار) البريطانى عليها عرفت فلسطين العربية نزوعًا واضحًا ومعلنًا إلى إعلان الاستقلال السياسى فى ظل حكومة وطنية، وبمجرد أن أوضحت بريطانيا فى خريف عام ١٩٤٧ عزمها على مغادرة البلاد اشتد النداء الفلسطينى لتطبيق ذلك النزوع، غير أن النظام العربى ممثلا بالجامعة العربية، وكان قد بات مهيمنا على الشأن الفلسطينى السياسى، أحجم عن الاستجابة لذلك النداء، بفعل عوامل يمكن إخضاعها، من حيث الموضوعية والنزاهة، للبحث والمناقشة.

هكذا، تزامن خروج حكومة الانتداب من فلسطين فى منتصف مايو عام ١٩٤٨ وظاهرتين: الأولى، إعلان الدولة اليهودية (إسرائيل) مع توافر بنية مدنية وعسكرية قادرة على الأداء المنظم. والثانية، دخول الجيوش العربية فلسطين وقد خلت من مؤسسات فلسطينية موازية للمؤسسات اليهودية الصهيونية، قادرة على الحشد والوفاء باستحقاق أهلية الدولة.

بدت خطورة هذا المشهد، بما انطوى عليه من نقائص فى الجانب الفلسطينى، حين تنازعت الجيوش العربية وإداراتها حول الاختصاصات فى مناطق وجودها، وحين عجزت المنظومة العربية عن التقدم بالبديل الفلسطينى المؤسسى أمام المجتمع

الدولى، وحين ظهرت مطامع أطراف عربية لاقتطاع أجزاء من فلسطين إلى حيازتها الجغرافية والسياسية.

ولم تكن «الهيئة العربية العليا لفلسطين» التى يفترض أنها التعبير القائم عن الكيان الفلسطينى السياسى منذ منتصف عام ١٩٤٦، بقادرة على الأداء الفاعل المستقل فى إطار ذلك المشهد لأكثر من سبب، فى طليعتها غلبة الإدارة العربية للقضية الفلسطينية، وغياب معظم قياداتها عن فلسطين فى غمرة حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

حاولت الجامعة العربية استدراك النقص الكيانى الفلسطينى، بإعلان «الإدارة المدنية» فى يوليو عام ١٩٤٨ بقيادة «أحمد حلمى باشا عبدالباقى» ولكنها أجهضت تلك المحاولة سريعا، ثم قدمت بديلا لها فى سبتمبر عام ١٩٤٨ حين فتحت الباب أمام تكوين حكومة عموم فلسطين بالتشكيلة نفسها التى كانت للإدارة، مؤكدة ثقتها فى «أحمد حلمى باشا» على رأس هذه المؤسسة، وواعدة إياها بالاعتراف والدعم والمساندة.

تلك كانت بداية قصة هذه الحكومة، وبين بداية هذه القصة ونهايتها فى يونيو عام ١٩٦٣، يمكن العثور على تجربة كيانية فريدة فى التاريخ السياسى العربى بعامة والفلسطينى بخاصة، تجمع فى سياقها بين الجدة والمأساوية ولا تخلو من مفارقات مثيرة. إذ لم ينافس الحماس لهذه الحكومة عند قيامها، سوى سرعة الفتور العربى تجاهها. بل وصدور قرار عربى بتجميد أعمالها، مع الاحتفاظ لرئيسها بصفة ممثل فلسطين فى الجامعة العربية، وهى صيغة غير مألوفة فى نماذج أخرى.

ضمن الأبطال المرموقين فى سيرة هذه التجربة، يبرز دور العامل الفلسطينى الذاتى، والقوى العربية الأكثر تغلغلاً فى مسار القضية الفلسطينية، لاسيما الأردن ومصر، فضلاً عن إسرائيل وبعض الفواعل الدوليين وعلى رأسهم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. ولعل ميزة الجهد البحثى الذى يضطلع بمتابعة هذه السيرة تنبع من الاتجاه إلى معالجة تأثير تفاعلات تلك الأطراف على صعود حكومة عموم فلسطين وانحسارها، والتعرف على محددات مواقفها (أى مواقف تلك الأطراف) فى غمرة هذه التفاعلات.

بوسع مثل هذا الجهد أن يحقق أهدافًا أخرى أيضًا، منها:

* الإضاءة التاريخية السياسية حول الفترة الممتدة ما بين عامى ١٩٤٨ (النكبة) و١٩٦٤ (نشأة منظمة التحرير الفلسطينية). وذلك من منطلق معاكس لبعض الفرضيات الشائعة. ففى وجود حكومة عموم فلسطين فى هذه الفترة، لا يكون صحيحًا بالمطلق أنها فترة افتقدت لمؤسسة سياسية فلسطينية جامعة، وكان يمكن تفعيلها عوضًا عن الإجهاز الكامل عليها. علمًا بأن تلك الحكومة نالت اعترافا عربيا وفلسطينيا، وذلك على نحو لا يختلف كثيرا عما أحاط بنشأة منظمة التحرير الفلسطينية بعد خمسة عشر عاما من اعتراف أو مخاوف ومحاذير وانقسام فى الرأى.

* كانت بعض الدول العربية، الأردن بخاصة، شديدة الصراحة فى معارضتها لحكومة عموم فلسطين، فكرة ووجودًا، وقد تمكنت عمليا من فرض رؤاها وإفراغ التجربة من مضمونها، فما مصادر قوة موقف كهذا؟ ما الآليات التى استخدمتها فى متابعة أهدافها؟ هذا فى حين تراوحت مواقف دول أخرى، لها ثقلها العربى والدولى - مصر أساسًا - بين الحماس للحكومة والفتور إزاءها، فلماذا كانت تلك المراوحة وسياسة اللاحسم؟ ما محدداتها الداخلية والخارجية فى العهدين الملكى والجمهورى؟

* على رغم ضمان قرار تقسيم فلسطين لدولة عربية فلسطينية، علاوة على الدولة اليهودية، فإن قيام حكومة عموم فلسطين لم يلق الإقبال الدولى، ولا الاعتراف اللذين حظيت بهما الدولة اليهودية. ولعل ذلك الإحجام الدولى كان مؤثرا بشدة فى تحديد مصير تلك الحكومة. حدث ذلك على نحو مباشر، ، نتيجة عدم الاعتراف بها. وعلى نحو غير مباشر، من جراء تأثير الفواعل الدوليين على مواقف بعض الأطراف العربية ذات الصلة بتكوينها. إن استجلاء حقيقة هذه المعادلة، مفيد فى غمرة مقاربة الأبعاد الدولية لقضية الاستقلال الفلسطينى، وهى أبعاد كانت ذات حساسية خاصة منذ نشأة قضية فلسطين حتى الوقت الراهن، ولعلها تحتفظ بوجاهتها إلى أفق زمنى مقبل ممتد.

* محاولة التعرف على التكييف القانونى لحكومة عموم فلسطين، فهل كانت مثلا حكومة منفى؟ وهل توافرت لها حيثيات حكومات المنفى كما يذهب البعض؟

* حين أعاد النظام العربى التفكير فى إحياء الكيان السياسى للشعب، ثار لدى البعض احتمال نفخ الروح فى حكومة عموم فلسطين، على أساس أن الانطلاق من قاعدة موجودة بين الأيدى، ربما كان أيسر من تخليق مؤسسة بديلة مستحدثة. لكن الذى حدث هو إغلاق ملف هذه الحكومة، وتفضيل إقامة البديل، الذى استقر على شكل منظمة التحرير الفلسطينية، فلماذا؟، هل ثمة فوارق كبرى فى نشأة المؤسستين؟ وما حكم الائتلاف العربى من عدمه حول التجربتين؟

* استبصار تأثير العامل الفلسطينى فى تكوين حكومة عموم فلسطين ومسيرتها، يفضى إلى ضرورة إبراز دور رئيسها «أحمد حلمى باشا عبدالباقى». الذى توضح الوقائع التاريخية أنه كانت له مسلكيات شخصية ورؤى مغايرة نسبيًا لمعظم القيادات المعاصرة له، قبل نشأة الحكومة وبعدها. كما تقول هذه الوقائع بأن «أحمد حلمى» كان الوحيد الذى لازم وجود هذه الحكومة حتى النهاية إلى حد ارتباطها نشأة وحضورا وزوالا به، على الرغم من عدم افتقار الرجل إلى عروض وخيارات أخرى مغرية شأنه شأن بقية أعضائها. ولا يعيب معالجة سيرة الحكومة كمرحلة من مراحل الحياة السياسية الفلسطينية، التعريج على سيرة هذا الرجل ولو بشكل غير مباشر، تمامًا كما يحدث مع تجارب وأدوار قيادات أخرى فى نماذج أخرى، ويلاحظ هنا، أن دور «أحمد حلمى» فى إطار حكومة عموم فلسطين يعد خاتمة لرحلة تمتد إلى زهاء ستين عامًا من العمل العام على الصعيدين العربى والفلسطينى.

هذه هى أبرز الأفكار (الأهداف) التى اعتملت فى الذهن منذ الشروع فى إنجاز هذا الكتاب. وقد تأكد إلحاحها، بعد الاطلاع على ما تيسر من الدراسات العربية وغير العربية التى تعرضت بدورها لحكومة عموم فلسطين. فإذا كان من الصحيح أن هذا الجهد لا يبدأ من نقطة الصفر، إلا أنه سعى إلى التوسع فى معالجة موضوعه رأسيا وأفقيا، مستفيداً من الاستفهامات التى أثارتها الدراسات السابقة، والتى ربما

تقيدت بمنهجية مختلفة وذلك توخيا منها لأهداف مغايرة التزمت تحقيقها ولعلها نجحت فى مسعاها.

لقد استأنس هذا الجهد بالمنهج التاريخ مقرونًا بالاستفادة من أطر التحليل السياسى. وكان الهاجس فى هذه التوليفة المنهجية، أن المتابعة التاريخية تسهم فى التعرف على ما جرى، لاسيما إن تم ذلك وفق عناية فائقة بصحة الوقائع. أما أطر التحليل السياسى، فلا غنى عنها عند محاولة تفسير تلك الوقائع وإيجاد صلة لها ببعضها البعض لاستكناه تأثيرها الحقيقى على موضوع البحث.

شأن أى عمل بحثى، واجه هذا الجهد مجموعة من الصعوبات. إن المسافة الزمنية التى تفصل زمن الحكومة، موضوع البحث، عن الكتابة حولها ومحاولة التأريخ المتكامل لتجربتها، ليست مسافة طويلة مثلاً، ومع ذلك فإن تناثر أوراق هذه الحكومة وغياب الحس التوثيقى فى أعمالها، وضيق الفترة التى شهدت نشاطا حقيقيا لها، هذه المعالم، جعلت من هذه المسافة بمثابة عائق حقيقى أمام البحث. ضاعف من الإحساس بهذا العائق، غياب معظم المشاركين فى هذه التجربة، إما بالوفاة، وإما بالتفرق أيدى سبأ، وكان من دواعى الإحباط أيضًا، أن الذين أمكن لقاؤهم من هؤلاء بالقاهرة لم تتوافر لديهم ملكة حفظ الأوراق والعناية بها، مما قاد كرهًا إلى الاعتماد معهم على «الذاكرة وحدها» مع ما يحف بهذه الأداة من مثالب.

ومن المثير، أن الكتب والدراسات الوثائقية العربية المنشورة، المتعلقة بالصراع الصهيونى العربى والقضية الفلسطينية العامة منها والخاصة لا تتضمن إلا النزر اليسير جدًا عن حكومة عموم فلسطين. فليس ثمة ما يشبع الحس البحثى فى هذه الأدبيات عن مراسلات الحكومة أو المواقف الرسمية العربية والدولية إزاءها، أو شىء عن اجتماعاتها (المحدودة). . وفى مختلف المصادر تتكرر فقط الإشارة إلى مشروع الإدارة المدنية وإعلان الاستقلال الفلسطينى الصادر عن المؤتمر الوطنى فى غزة والدستور المؤقت للحكومة.

لذلك، فقد كانت الدراسات العربية والفلسطينية - بما فيها كتب الذكريات والشهادات الشخصية - التى عرضت للقضية الفلسطينية العامة، والتى عرجت منها على حكومة عموم فلسطين بتوسع نسبى أو باقتضاب، على درجة من الأهمية

بالنسبة لهذا الجهد. ولا سيما تلك التى تمكن أصحابها من الاطلاع على «ملف الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين» التى كانت محفوظة فى مركز الأبحاث الفلسطينى فى بيروت، قبل أن تنال منه العوارض منذ عام ١٩٨٢ (نخص منها بالذكر أعمال عصام سخنينى وسميح شبيب وحسين أبو النمل).

كذلك فإن مما تجدر الإشارة إليه أعمال كل من «أفى شلايم» و«بيليج» التى بدت أهميتها فى هذا البحث من كونها استعانت أحيانا بمحفوظات المكتب البريطانى الخارجى، مما هيأ التعرف على الموقف البريطانى، والإسرائيلى نسبيا، من حكومة عموم فلسطين، وهو جانب لم تتطرق إليه الدراسات العربية ذات الصلة إلا على نحو شديد الاقتضاب والتعميم.

إن التطرق إلى الصعوبات التى واجهها هذا الجهد، يذكّر الباحث أيضا بالعون الصادق الذى تلقاه من أخوة وزملاء أفاضل أمدوه بما تيسر لديهم من مادة تتعلق بموضوع اهتمامه: «فيصل الخيرى» الباحث فى التراث الفلسطينى، و«صقر أبو فخر» الباحث بمؤسسة الدراسات الفلسطينية، و«سليمان أبو ستة» الباحث وعضو المجلس الوطنى الفلسطينى، و«عارف عارف» مدير مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، والقائمين على مكتبة جامعة الدول العربية.. فلكل هؤلاء جزيل الشكر.

وإذ يأمل الباحث أن يكون فى هذا الكتاب ما يضيف ويفيد، فإنه يخص بالامتنان الأستاذ الدكتور «أحمد يوسف أحمد» مدير معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، لما أسداه من تسهيلات ورعاية علمية وأدبية، ساعدت على إخراج هذا العمل إلى النور. كما يعبر عن غبطته واعتزازه لتفضل الأستاذ الكبير «محمد حسنين هيكل» بالتقديم له... والله من وراء القصد..

محمد خالد الأزعر

الفصل الأول

الإرهاصات

تبلورت فى فترة الحرب العالمية الثانية نقاط تحول بارزة فى اتجاه التدخل العربى فى تحديد القيادة السياسية الفلسطينية، وذلك زيادة على النمو الملحوظ للدور العربى منذ نهاية ثورة ١٩٣٦ فى التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية. قبيل تلك الحرب كان هناك انشغال عربى بمسار القضية، غير أنه توافر بين يدى أبناء فلسطين على الصعيد القيادى، «اللجنة العربية العليا» التى شكلت تجمعا جبهويا من الأحزاب الفلسطينية المختلفة، الأمر الذى كان يعنى وجود بنية قيادية ذاتية يصعب تجاوزها، وإن لم يكن هناك تراض مطلق عن أدائها داخليا أو خارجيا.

وحينما أعلنت السلطات الانتداب (الاستعمار) البريطانى حل اللجنة العربية العليا وعدم مشروعيتها أو قانونيتها فى سبتمبر عام ١٩٣٧، وقامت بمطاردة أعضائها ونفيهم أو اعتقالهم، ظلت تلك اللجنة قائمة من الناحية الشرعية، كما بقيت أيضا البنى الحزبية التى أنشأت اللجنة، وهى تشكيلات أتاحت إمكانية تجسيد الحياة السياسية الفلسطينية والتعبير المنظم عنها، وإن فى ظروف طارئة وتحت ضغوط من المستعمر. وكان بوسع اللجنة العربية أن تجتمع على نحو أو آخر وتعبر عن رؤاها من خارج فلسطين، بالعدد الممكن ووفق الظروف الملائمة. فلما أعلنت الحرب، تفرق شمل «اللجنة» تمامًا، إذ تشتت الأعضاء فى أوروبا ومنفى روديسيا ومهاجر تركيا ومصر ولبنان[1]، وتضاعف التشديد البريطانى على حركتهم فى الخارج وعلى منع أية محاولة منهم للعودة إلى فلسطين.

---

(١) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها، «الجزء الثانى»، منظمة التحرير الفلسطينية (دائرة الإعلام)، (الطبعة الثالثة)، ١٩٨٤، ص ٣٩.

فى هذه الأثناء، بدأت مشاورات تكوين جامعة الدول العربية، فيما فلسطين بلا «لجنة» ولا قيادة سريعة الانعقاد قادرة على متابعة التطورات المتلاحقة فى فلسطين وخارجها على نحو ملائم. وقد جرت محاولات لتأليف لجنة قيادية جديدة فلم تنته إلى نتيجة بسبب تدافع الأحزاب داخليا وتنازعها، الأمر الذى جعل رؤساء الأحزاب يكتفون بانتداب «موسى العلمى» ليمثل فلسطين فى مشاورات تكوين الجامعة.

لقد كان تعيين «العلمى» تعبيراً عن أزمة القيادة الفلسطينية، وليس حلا لها. ففى غمرة الخلافات الحزبية الفلسطينية التى اندلعت بصورة أكبر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بات بوسع الدول العربية، قبول أو عدم قبول ممثل فلسطين فى الجامعة التى سوف تتضاعف أهمية دورها فى الشأن الفلسطينى، وصولاً إلى تعيين القيادة الفلسطينية وتحديده، ثم إلى إمكانية السماح بقيام حكومة فلسطينية من عدمها.

راح النفوذ العربى على السياسة الفلسطينية ينمو بوتيرة سريعة غداة تكوين الجامعة العربية، إذ أضحت الجامعة بمواقفها وسياساتها يكاد يكون لها القول الفصل فى المسألة الفلسطينية ومسار القيادة والحكم الفلسطينى منذ عام ١٩٤٦، لاسيما بعد حسمها لقضية تكوين هذه القيادة بإنشاء «الهيئة العربية العليا» فى يونيو من تلك السنة، بيد أن الخطوة العربية التى لا تقل أهمية فى تأثيرها على اقتطاع السياسة العربية لمساحة أكبر من حركة السياسة الفلسطينية، كانت القرار الذى اتخذه مجلس الجامعة العربية فى ٣٠ مارس عام ١٩٤٦ القاضى بأن «اختيار مندوبين عن فلسطين هو من حق المجلس وحده. .[(١)]»، فبناء على ذلك، أصبحت السياسة الفلسطينية، أقل شأناً من أن تتولى بنفسها اختيار ممثلها فى التجمع الذى يعبر عن النظام الإقليمى العربى، وانتقل هذا الشأن بقرار واضح إلى الدول العربية، التى لم تكن فى ذلك الحين على هوى واحد تجاه فلسطين ومستقبلها أو تجاه القيادات الفلسطينية، بغض النظر عن المواقف المعلنة. وهو الأمر الذى سيتبدى تماماً تجاه قرار إنشاء الحكومة الفلسطينية فى وقت قريب لاحق.

---

(١) قرار ٢٩٠/ د٣/ ج٣ـ ٣٠/ ٣/ ١٩٤٦، قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين الصادرة منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخامسة والثلاثين، إدارة شئون فلسطين بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٦١، ص ٤٨.

وهكذا تدرجت السياسة العربية من حق تعيين مندوب فلسطين فى الجامعة فى مارس عام ١٩٤٦ إلى تشكيل القيادة الفلسطينية (الهيئة العربية العليا) فى يونيو عام ١٩٤٦ ، إلى إعلان الإدارة المدنية فى يوليو عام ١٩٤٨ ، فالحكومة الفلسطينية فى سبتمبر عام ١٩٤٨ . وبذلك فإن التطورات السياسية فى فلسطين، وعلى رأسها الخلافات الداخلية فتحت ثغرة نفذ منها التدخل العربى[1]، محدوداً فى البداية، إلى أن أضحى حاسماً فى النهاية .

إن مسار التكوينات السياسية التى سبقت تشكيل «حكومة عموم فلسطين» يعكس هذه الظاهرة، ولا يستثنى من ذلك قضية إنشاء «الهيئة العربية العليا» التى تبنت مطلب تكوين الحكومة الفلسطينية بعد ذلك .

فقبيل انعقاد مجلس الجامعة العربية فى بلودان (يونيو عام ١٩٤٦) كان التنافس الحزبى على من يمثل فلسطين فى الجامعة قد بلغ الذروة . إذ انقسمت القوى السياسية الفلسطينية بين فريقين، ادعى كل منهما أحقيته فى الأمر : اللجنة العربية العليا، التى كان يمثل بقاياها «جمال الحسينى» من الحزب العربى الفلسطينى وذلك فى غياب زعيمها المفتى «محمد أمين الحسينى»، وما عرف بـ«الجبهة العربية» التى تألفت حديثًا آنذاك من رؤساء الأحزاب الفلسطينية الخمسة - بخلاف الحزب العربى - وقيادات يسارية عمالية وبعض المثقفين والزعماء المستقلين ومنهم «أحمد حلمى باشا عبدالباقى» . وعلى سبيل التسوية، دعا أمين عام الجامعة «عبدالرحمن عزام» كلا الفريقين إلى بلودان، وأتاح مجلس الجامعة لهما - وسط سخط عربى شديد من افتراق الكلمة الفلسطينية - طرح وجهتى نظريهما، وبعد مشاورات عربية، وعربية فلسطينية، تم التوافق على تأليف هيئة جديدة، نواتها أربعة أشخاص فقط، نصفهم من اللجنة العربية والآخر من الجبهة العربية .

وهكذا تكونت «الهيئة العربية العليا» من ممثلى اللجنة : جمال الحسينى وإميل الغورى، وممثلى الجبهة : أحمد حلمى باشا ود. حسين الخالدى، واتفق على أن يبقى مركز الرئاسة شاغراً لحين حضور المفتى (الحاج) أمين الحسينى من أوروبا، الذى تسلم بالفعل منصب الرئاسة عند عودته .

---

(١) خيرية قاسمية (إعداد)، عونى عبدالهادى . . أوراق شخصية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٤٢

بعد ذلك، وحتى تكوين حكومة عموم فلسطين واعتماد رئيسها أحمد حلمى باشا ممثلاً لفلسطين فى الجامعة، لم تثر مشكلة فارقة حول تمثيل فلسطين فى النظام العربى، لكن أزمة التمثيل المذكورة والانقسام الفلسطينى بشأنها، وما تلا ذلك من تدخل عربى بارز أفضى إلى اهتزاز هيبة السياسة الفلسطينية الذاتية، فلم تكن الهيئة تملى مطالبها على قدم المساواة، ولا كانت الجامعة العربية تصغى مليا لصوت الهيئة العربية وأصبح من الممكن تجاوز مطالبها، ومنها مطلب إعلان «الحكومة الفلسطينية» كما لم يعد للمفتى «أمين الحسينى» الحظوة السابقة فى الأوساط السياسية العربية[1]، ولم يكن لمندوب فلسطين (الهيئة) أن يصوت سوى فيما يخص قضية فلسطين أو الأمور التى يمكن أن تلتزم فلسطين بتنفيذها[2].

الحكومة كمطلب فلسطينى:

فى غضون اجتماع بلودان، عاد المفتى أمين الحسينى من فرنسا وافدًا إلى مصر - التى استضافته بصفة لاجئ سياسى - فتولى رئاسة الهيئة العربية، وكان قرار الإنشاء قد سمى جمال الحسينى نائبًا له. وبدأت الهيئة تنظيم أعمالها فى القاهرة وأنشئت لها مكاتب أخرى فى القدس ودمشق وبيروت وبغداد ولندن وباريس ونيويورك. مع ملاحظة أن السلطات البريطانية كانت مصرة على قراراتها السابقة بشأن حظر دخول فلسطين على بعض الساسة الفلسطينيين، بمن فيهم رئيس الهيئة، الذى كان موضع سخطها الشديد.

ألفت الهيئة لجانًا تابعة لها، أهمها، لجنة الشئون السياسية، لجنة الدفاع الوطنى، لجنة الاقتصاد الوطنى وصندوق إنقاذ أراضى فلسطين، لجنة المساعدة والتنشيط، ولجنة شئون التعليم، ولجان الإسعاف والإصلاح، ولجنة المقاطعة، ولجنة الدعاية والنشر.. واعتمدت فى نفقاتها على ما قررته الدول العربية من تبرعات لها بحسب

(١) انظر للمزيد، بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية فى فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص ٥٣٦ - ٥٤٥.

(٢) أروى طاهر رضوان، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها فى العمل السياسى المشترك، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص ٤٥.

نسبة مساهماتها فى ميزانية الجامعة، بواقع مليون جنيه (مصرى) لصندوق إنقاذ أراضى فلسطين ومليون آخر للجنة المساعدة والتنشيط. . وكان على هذه اللجنة الأخيرة أن تباشر جميع الأعمال التى ترى فيها مصلحة للجانب العربى فى فلسطين[1]. وبعد بضعة شهور قررت الهيئة - رئيسها تحديداً - ضم خمسة أعضاء آخرين إليها هم: معين الماضى، ورفيق التميمى، وإسحق درويش، والشيخ حسن أبو السعود، ومحمد عزة دروزة (الذى سرعان ما استقال منها أواسط عام ١٩٤٧)[2].

كان هدف قيام دولة فلسطينية مستقلة بحكومة وطنية مسئولة أمام جمعية تأسيسية فى البداية، من الأهداف الوطنية التقليدية التى تبنتها الهيئة العربية فور قيامها ونادت بها، وعندما أعلنت بريطانيا فى سبتمبر عام ١٩٤٧ نيتها فى التخلى عن انتدابها على فلسطين، ثم أحالت قضيتها إلى الأمم المتحدة، أدركت الهيئة العربية، أهمية الاستعداد لهذا الحدث واستباقه بإيجاد إطار دستورى - سياسى وإدارى - يملأ الفراغ المحتمل الذى سينجم عن زوال حكومة الانتداب وإدارته.

وقد تأكدت ضرورة هذا العمل غداة بدا أن الأمم المتحدة تتجه نحو تقسيم فلسطين، وبعد أن زال احتمال تبنى الأمم المتحدة لمشروعات الهيئة ومطالبها فى الاستقلال.

وكانت الأمم المتحدة قد اعترفت بالهيئة كممثل للجانب الفلسطينى، ودعتها إلى حضور مداولاتها عبر اللجنة الخاصة التى تشكلت لدراسة قضية فلسطين. وفى ٢٩ سبتمبر عام ١٩٤٧ قدم ممثل الهيئة (رجائى الحسينى - وزير الدفاع فى حكومة عموم فلسطين لاحقا) مشروعًا، تضمن رؤية الهيئة للدولة الفلسطينية وحكومتها أمام المجتمع الدولى (الأمم المتحدة)، وقوامها[3]:

* إقامة دولة عربية على عموم فلسطين على أسس ديمقراطية.

---

(١) عارف العارف، النكبة. . نكبة فلسطين والفردوس المفقود (١٩٤٧ - ١٩٥٢) (الجزء الخامس)، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٦٠، ص ١٠٠١ - ١٠٠٢.

(٢) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٣) عصام السخنينى، فلسطين الدولة. . جذور المسألة فى التاريخ الفلسطينى، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٥، ص ١٩٣.

* احترام الدولة الفلسطينية العربية الحقوق المشروعة والمصالح لجميع الأقليات.

* ضمان حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة.

* احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين جميع الأشخاص أمام القانون.

وعلى سبيل الخطوات التنفيذية حدد «رجائى الحسينى» ما يلى:

* انتخاب جمعية تأسيسية من جميع المواطنين الأصليين.

* تصوغ الجمعية التأسيسية دستوراً لدولة فلسطين ذا طبيعة ديمقراطية.

* تشكيل حكومة ضمن مهلة محددة، وفقًا لمبادئ الدستور، تتولى السلطة من حكومة الانتداب.

وقد تقدمت الهيئة العربية بالرؤية نفسها إلى مجلس الجامعة العربية المنعقد فى الشهر التالى (أكتوبر عام ١٩٤٧) فى عالية بلبنان. وكان ذلك عبر رئيس الهيئة «أمين الحسينى» الذى باغت الاجتماع بالحضور - إذ لم تُدع الهيئة إلى هناك، والذى طالب بتأليف حكومة عربية فى فلسطين، وحاول جهده إقناع الحاضرين بأهمية هذه الخطوة قبل مغادرة حكومة الانتداب. إلا أن مندوبى شرق الأردن والعراق، عارضاه بشدة باعتبار أن ذلك العمل من شأنه استفزاز الرأى العام العالمى فى هيئة الأمم المتحدة، ولا سيما فى ضوء المعارضة الدولية لزعامة المفتى[(١)].

لم يكن السبب المعلن للمعارضة الأردنية دقيقًا ولا صحيحًا فى حقيقة الأمر، فعقب اجتماع عالية ذهبت الوفود المجتمعة إلى عمان بدعوة من الملك عبدالله لمناقشة الموقف الأردنى، وهنالك رفض الملك الحديث عن أية حكومة فلسطينية «سواء بزعامة المفتى أم بدونه» كما عارض تسليح الفلسطينيين[(٢)]. ولعل هاجس الأردن الكبير بضم شرق الأردن والأقسام العربية - المنتظرة - من فلسطين، هو الذى كان يلح على عقل الملك.

(١) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٧٩، ٥٨٠.

وعلى رغم الرفض العربى للفكرة، كانت الهيئة العربية ماضية فى وضع تصوراتها للحكومة الفلسطينية، وطبيعة النظام السياسى الذى تتوخاه. فقد ذكر بيان للهيئة صادر فى ٥ يناير عام ١٩٤٨. «كانت الهيئة العربية العليا، قد اعتمدت إيجاد نظام سياسى فى البلاد يقوم على تحقيق الرغبة العامة فى التمثيل الصحيح، فبدأت الخطوة الأولى فى ذلك بتشكيل اللجان القومية، وقررت الآن اتخاذ الخطوات الأخرى لإقامة هذا النظام.. وذلك بتشكيل إدارة قومية لفلسطين بأكملها، على أن تتألف هذه الإدارة من:

١ - رئيس أعلى (رئيس للمجلس الأعلى).

٢ - مجلس وطنى عام.

٣ - مجلس تنفيذى له رئيس مسئول ينال ثقة المجلس الوطنى العام.

وستعمل الهيئة العربية العليا على تنفيذ هذا المشروع خلال الأشهر القادمة..»[1].

بعد صدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧)، أعادت الهيئة العربية طرح مطلبها على الجامعة العربية فى فبراير عام ١٩٤٨. وقد حددت رؤيتها للحكومة الفلسطينية التى تتولى شئون الإدارة العامة عند انتهاء الانتداب على نحو مفصل. فقد اقترحت الهيئة «استناداً إلى ما تتمتع به من ثقة الشعب الفلسطينى والاعتراف البريطانى والدولى (الأمم المتحدة)، يمكن للهيئة أن تقيم نظاما مؤقتا للبلاد باسم الإدارة الفلسطينية العامة، ويتم إعلان فلسطين دولة مستقلة ديمقراطية فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨. وتكون هذه الإدارة متمتعة بجميع السلطات التى تتمتع بها الحكومات الديمقراطية المستقلة، وفقًا لدستور يتم إقراره. وتكون مهمة الإدارة الفلسطينية العامة المحافظة على الأمن والنظام، وتأمين حقوق السكان ومصالحهم، وتسيير دفة الخدمات العامة والدوائر الرسمية، وتعمل على احترام حقوق الأقليات ومصالحها، والمحافظة على حرية العبادة والشعائر الدينية لجميع الطوائف، وحماية الأماكن المقدسة وتأمين زيارتها للجميع.

---

(١) مهدى عبدالهادى، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ - ١٩٧٤، المكتبة العصرية، بيروت - صيدا، ١٩٧٥، ص ١٦٩.

وعند توفر الفرصة المناسبة، ستدعى البلاد إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور لدولة ديمقراطية مسقلة، يتم خلالها اختيار نوع الحكم . . »[1].

رفضت الجامعة العربية فكرة الإدارة هذه بزعم أنها سابقة لأوانها، وحين كررت الهيئة مطلبها فى إبريل عام ١٩٤٨، كررت الجامعة موقفها أيضًا، كما رفضت إقراض الهيئة مبلغًا من المال لتتمكن من القيام بواجبات الإدارة المحلية المقترحة سابقًا، أو حتى لمواجهة النفقات على منكوبى الأحداث فى فلسطين ـ وكان اللجوء الفلسطينى قد بدأ آنذاك على نحو لافت ـ على أساس أنه « . . . ينبغى على الفلسطينيين أن يساهموا بأنفسهم فى التبرعات . . »[2].

مؤدى ذلك، أنه عند انسحاب حكومة الانتداب، وإعلان قيام الدولة اليهودية (إسرائيل) فى منتصف مايو عام ١٩٤٨، ودخول الجيوش العربية فلسطين، واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، كان الجانب العربى الفلسطينى، وعلى نقيض الجانب اليهودى، بلا حكومة وبلا إدارة متكاملة مسئولة، ولا قوات عسكرية منظمة على نحو مناسب[3]، وكانت الهيئة العربية تعانى من التهميش البالغ لدورها سياسيا وعسكريا، وتعيش تقريبًا بلا مال، فضلا عن أنه لم يكن من أعضاء الهيئة وقياداتها على الساحة الفلسطينية سوى كل من أحمد حلمى باشا، ود. حسين فخرى الخالدى فى القدس. كما لم يجر التفكير جديًا فى إعطاء «فلسطين العربية» صفة دولية قانونية، ولم يمثل إعلان اليهود دولتهم ليلة انتهاء الانتداب حافزًا لإعلان قيام دولة عربية فلسطين عن الجانب العربى.

المقاربة العربية الحذرة (إقرار الإدارة المدنية):

حين لمست الهيئة العربية أن الجامعة العربية متمسكة بموقفها الرافض لفكرتى الإدارة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية على حد سواء فى اجتماع اللجنة السياسية

---

(١) سخنينى، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨.

(٢) انظر، تقرير لجنة التحقيق النيابية فى قضية فلسطين، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص ١٠٢.

(٣) Avi Shlaim, The Rise and Fall of the All-Palestine Government In Gaza, Journal of Palestine Studies, vol, xx, No.1, Autumn 1990., p.39.

بدمشق (إبريل عام ١٩٤٨)، وذلك على رغم المداخلة التى أدلى بها «ظفر الله خان» وزير خارجية الباكستان، الذى حضر جانبًا من الاجتماعات، وأيد فيها ضرورة التفكير الجدى فى ملء الفراغ الذى سيحدث إثر انسحاب الانتداب الإنجليزى قريبًا، شرعت الهيئة فى اتخاذ خطوة من جانب واحد. إذ أصدرت بيانًا لجميع الموظفين الفلسطينيين (فى إدارة الانتداب) بأن يستمروا فى أعمالهم بعد انسحاب الإنجليز. وأن يكون أكبر موظف عربى فى أية دائرة أو مصلحة هو الرئيس المسئول عن أعمال دائرته وموجوداتها. كما اتصلت الهيئة بكبار موظفى الدوائر حاثة إياهم على تنظيم العمل، وخصوصًا دوائر البوليس والأمن العام، باعتبارها العماد الأول فى أى جهاز حكومى، وكانت قوات هذه الدوائر تقدر بنحو عشرين ألف فلسطينى.

وطبقًا لمصادر الهيئة، أظهر الموظفون الفلسطينيون فى مختلف الدوائر استعدادهم للقيام بواجباتهم. غير أن الجامعة العربية، لم تقر هى أو دولها هذه الخطوة ولا قدمت لها أية مساعدة مالية[١]. ليس هذا فقط بل إن أطرافًا عربية باتت تحرض الموظفين على عدم الانصياع لرغبة الهيئة العربية ومغادرة أعمالهم، وقد تعقد الوضع الإدارى والمدنى فى فلسطين مع دخول الجيوش العربية إليها. . إذ أقدمت الدول العربية عبر جيوشها على[٢]:

* اعتبار الجيوش العربية الوسيلة الوحيدة الصالحة لحماية عرب فلسطين وإنقاذ عروبتها. ولم يتلق الفلسطينيون مساعدة تذكر بين أوائل إبريل وليلة ١٥/ مايو عام ١٩٤٨ . وبذلك خلت الساحة أمام القوى الصهيونية لتصفية مدن ومناطق كاملة من الوجود الفلسطينى، والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة داخل القسم المخصص للدول اليهودية وخارجه.

* حل جميع المنظمات العسكرية الشعبية فى فلسطين وإزاحتها عن ميدان المعركة باعتبار أنها تعرقل عمل الجيوش.

(١) إميل الغورى، المؤامرة الكبرى، اغتيال فلسطين ومحق العرب، دار النيل للطباعة، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) شفيق الرشيدات، فلسطين. . تاريخًا وعبرة ومصيرًا، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٩١-٢٩٢.

* عزل جميع الأحزاب والهيئات السياسية الفلسطينية عن مباشرة أى أعمال تخص القضية الفلسطينية، وتنظيم أحوال الشعب الفلسطينى. ويلاحظ أن الانتداب البريطانى لم يتمكن من زحزحة عقدة الأطر الفلسطينية، على كل مثالبها، طوال ثلاثين عامًا.

كانت هذه الخطوة الأخيرة، الأخطر بالنسبة للتكوين السياسى الفلسطينى الذاتى. . فقد حيل بذلك بين الأطر الفلسطينية ومهمة الاتصال المباشر مع الشعب الفلسطينى، مما قاد البلاد إلى الانصياع لإدارات مختلفة الأهواء والأمزجة وطرق التعامل، علاوة على أن عدم السماح للقيادة الفلسطينية، وطليعتها الهيئة العربية، بالوجود بين جمهورها ما أمكن، أفقد جمهرة الشعب جانبًا من ثقته فى تلك القيادة، وروج لاتهامها بالتخاذل والهروب.

على أن خلو البلاد من البعد الإدارى الفلسطينى الذاتى تسبب فى مشكلات الجيوش والإدارات العربية. تمامًا كما تسبب فى حجب القيادة الفلسطينية. فقد راحت الجيوش العربية تواجه صعوبات فى أعمالها الحربية والإدارية بالفعل، من جراء اختلاف أساليبها ونظمها، وأهدافها أيضًا. بل بدا أن عدم التناغم الحربى والإدارى، والسياسى، كان ينعكس فى حدوث مشاحنات بين الجيوش العربية فى رحاب الأراضى الفلسطينية، الأمر الذى أوقع أبناء فلسطين فريسة له. ففى برقية من المفوضية الأردنية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية مؤرخة فى ١٦ يونيو عام ١٩٤٨، شكت الحكومة الأردنية من «ميول معادية» للحاكم العسكرى المصرى المعين للخليل (البكباشى صواف بك) كونه «التزم جانبًا معينًا من السكان عرف بميوله المعادية للحكومة الأردنية الهاشمية. . فكان من الطبيعى أن أخذ الحزب الآخر (من السكان) يتردد على الحاكم العسكرى الأردنى ويشكو إليه الوضع. .»[1]

وهكذا، كان اضطراب الحياة العامة فى المناطق التى دخلتها الجيوش العربية بعد ١٥ مايو عام ١٩٤٨، دافعًا حقيقيا للتفكير فى إنشاء إدارة مدنية فلسطينية. وهو الاقتراح الذى كانت الهيئة العربية قد نادت به قبل ذلك فى حقيقة الأمر.

---

(١) مذكرة من مفوض المملكة الأردنية الهاشمية إلى وزارة الخارجية المصرية برقم ١/ ٢٣/ ٢٠١٥ فى ١٦/ ٦/ ١٩٤٨، محفوظات دار الوثائق المصرية بالقاهرة، مجموعة مجلس الوزراء محفظة رقم ٩.

وكان إعلان الهدنة الأولى فى ١١ يونيه عام ١٩٤٨ مناسبة تم فيها بحث هذا الموضوع فى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لدى اجتماعها فى ٨ يوليو عام ١٩٤٨ . وقد حاولت الهيئة العربية استغلال الأجواء العربية التى باتت أكثر استعداداً لتنظيم الحياة المدنية الفلسطينية ، فطالبت مجدداً بإنشاء حكومة مسئولة أمام مجلس وطنى يمثل البلاد على قدر المستطاع ، بالنسبة للظروف السائدة . وكادت الجامعة العربية تستجيب لهذا المطلب ، ولاسيما فى ضوء المقترحات الأولى للوسيط الدولى الكونت «برنادوت» التى نشرها فى ٢٧ يونيو عام ١٩٤٨ ، وتضمنت إلحاق المناطق العربية من فلسطين بشرق الأردن . . ولم يتطرق فيها إلى كيان فلسطينى خاص(١) .

غير أنه على أثر رد فعل أردنى غاضب عبر عنه الملك عبدالله ، وبهدف تفادى انشقاق عربى حول إعلان الحكومة ، عدلت الجامعة إلى مطلب الإدارة المدنية وعلقت هدف الحكومة(٢) . دون أن تغلق الباب تماماً أمامه . فقد أعلن أمين عام الجامعة فور تشكيل الإدارة المدنية(٣) : «أريد أن يكون مفهوماً أن حكومة فلسطين سوف تنشأ فقط بإرادة شعب فلسطين . . لقد أنشأت الجامعة العربية إدارة مؤقتة ، يمكن لأبناء فلسطين تحويلها إذا رغبوا فى ذلك إلى حكومة دائمة . . » .

صدر قرار إنشاء الإدارة المدنية عن اللجنة السياسية للجامعة فى ٨ يوليو عام ١٩٤٨ ، وذلك فى حضور العناصر الفلسطينية المشاركة فى اللجنة وهم عضواها ، أحمد حلمى باشا ، ود . حسين الخالدى . والمستشاران فى اللجنة أحمد الشقيرى وهندى كتن ، وكان نصه(٤) :

* تؤلف إدارة مدنية مؤقتة فى فلسطين من عشرة أعضاء .

* تكون مهمة هذه الإدارة المؤقتة قاصرة على الشئون الإدارية المدنية العامة ، ولا

---

(١) انظر نص المقترحات (فى) ، دروزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨-٤٠ .

(٢) محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، (الجزء الرابع) ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ١٩٥١ ، ص٧٣ .

(٣) Amin Abdullah Mahmoud, King Abdullah and Palestine 1921-1950, Adessertation for the Degeree of doctor philosophy, George Town university, Washington D.C., 1972, p.152

(٤) سميح شبيب ، حكومة عموم فلسطين . . مقدمات ونتائج ، شرق برس ، نيقوسيا ، ١٩٨٨ ، ص٣٧ .

تشمل الأمور السياسية والعسكرية، ولا تكون لها صفة تمثيلية عن أهالى فلسطين.

* تسترشد هذه الإدارة بالتوجيهات التى قد تشير بها جامعة الدول العربية.

* يعين مديرو هذه الإدارة المؤقتة بالاتفاق بين جامعة الدول العربية والهيئة العربية العليا لفلسطين.

* تكون هذه الدوائر كما يلى: المالية، والعدلية، الصحة، الشئون الاجتماعية، المواصلات، الإدارة العامة، الاقتصاد الوطنى، الأمن العام، الدعاية والنشر.

أما التفصيلات الخاصة بقرار اللجنة السياسية ومشروع الإدارة المدنية فقد أعلنها الأمين العام للجامعة ليلة العاشر من يوليو على النحو التالى(١):

«كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد بحثت مشروع إقامة إدارة مدنية مؤقتة فى فلسطين، ووافقت على ما يأتى بعد المشاورة والاتفاق مع الهيئات الفلسطينية ذات الشأن.

أولاً: تؤلف فى فلسطين إدارة مؤقتة لتسيير الشئون المدنية العامة والخدمات الضرورية على ألاّ يكون من اختصاصها فى الوقت الحاضر الشئون السياسية العليا.

ثانيًا: يتولى جهاز الإدارة مجلس مؤلف من رئيس وتسعة أعضاء يشرف كل منهم على إحدى الدوائر المدنية الآتية ويديرها:

١ - رئاسة المجلس والشئون الإدارية العامة - وتقوم هذه الدائرة بالواجبات التى كان يقوم بها السكرتير العام للحكومة الفلسطينية وتشرف على حكام المقاطعات والمدن والأقضية.

٢ - القضاء - وتقوم هذه الدائرة بالإشراف على النيابة العامة والمحاكم المدنية فى المدن والأقضية.

---

(١) الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين (المجموعة الثانية ١٩٤٧ - ١٩٥٠)، إقامة الإدارة المدنية الفلسطينية وثيقة رقم ١٦، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة لشئون فلسطين، مطبعة أطلس، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص ١٥٢ - ١٥٤.

٣ ـ الخدمات الصحية ـ وتشرف على المستشفيات والإسعاف والخدمات الصحية العامة والمحاجر الصحية وغيرها .

٤ ـ الشئون الاجتماعية ـ وتشرف على شؤون اللاجئين والمنكوبين والعمال والمعارف . . إلخ .

٥ ـ المواصلات ـ وتشمل الطرق العامة والمواصلات ودوائر البرق والبريد والهاتف .

٦ ـ المالية ـ وتشمل جميع ما يتعلق بالشؤون المالية ودوائر ضريبة الدخل وضرائب المدن والقرى والجمارك ودائرة المراقبة العامة .

٧ ـ الاقتصاد الوطنى ـ وتشمل جميع ما يتعلق بشؤون التموين والاستيراد ودائرتى التجارة والصناعة .

٨ ـ الشؤون الزراعية ـ وتشمل جميع ما يتعلق بالشؤون الزراعية ودوائر الإحراج والبيطرة ومصايد الأسماك وغيرها .

٩ ـ الأمن العام الداخلى ـ وتشرف هذه الدائرة على كل ما يتعلق بالبوليس النظامى وحفظ الأمن والبوليس البلدى والإضافى والسجون والميليشيا الوطنية .

١٠ ـ شؤون الدعاية ـ وتشرف هذه الدائرة على الدعاية العامة والنشر والتوجيه الوطنى والجرائد والمطبوعات والإذاعات اللاسلكية .

ثالثًا: تشمل صلاحية مجلس الإدارة المدنية هذه جميع المناطق المحتلة الآن من قبل الجيوش العربية أو التى تحتل إلى أن تشمل فلسطين العربية بأجمعها .

رابعًا: يعين مجلس المديرين ما يحتاج إليه من موظفين من بين الموظفين العرب الذين انتهت خدماتهم بانتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين .

خامسًا: تسير جميع هذه الدوائر والخدمات الاجتماعية والخدمات الأخرى بموجب الأنظمة والقوانين التى كان معمولا بها عند انتهاء الانتداب البريطانى إلا ما كان منها يتعارض مع المصلحة العربية العامة .

سادسًا: يجتمع هذا المجلس بعد تسمية أعضائه وتعيينهم بدعوة من رئيسه ويقرر

فى اجتماعه الأول مركز الإدارة المدنية ونظام المجلس الداخلى وطريقة سير العمل فيه .

سابعًا: تسير جميع خدمات هذه الدوائر المدنية لمصلحة جميع السكان ولمصلحة الجيوش العربية المحتلة .

ثامنًا: تحدد من قبل مجلس الجامعة وحكومات البلاد العربية المختصة صلاحيات هذا المجلس وأعضائه مع صلاحيات الحكام العسكريين الذين قد تعينهم الجيوش العربية المحتلة فى المناطق المختلفة .

تاسعًا: يسترشد مجلس الإدارة المدنية بالقرارات أو التوجيهات التى قد يصدرها مجلس الجامعة العربية أو اللجنة السياسية .

عاشرًا: إذا استقال أحد أعضاء هذا المجلس أو توفى أو انقطع عن العمل لسبب من الأسباب يرشح المجلس المذكور عضوا آخر لملء الفراغ بموافقة مجلس الجامعة أو لجنته السياسية .

حادى عشر: يصدر مجلس الجامعة قرارًا بتأليف هذا الجهاز الإدارى وتعيين أعضائه ويطلب إلى جميع أهالى فلسطين تأييده وتسهيل مهمته .

ثانى عشر: يحضر هذا المجلس فى أول جلسة يعقدها فى فلسطين ميزانيته العامة متوخيا الاقتصاد التام وتسيير الخدمات الضرورية بأقل عدد ممكن من الموظفين وتتوسع أعماله ودوائره المختلفة عند تنمية موارده المالية .

ثالث عشر: لما كان الجهاز الإدارى هذا لا يمكن أن يقوم بعمل إلا إذا توافرت لديه الأموال اللازمة وخصوصا لتسيير الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرهما وإلى أن تستقر الدوائر المالية وتعمل على مباشرة جمع الضرائب المختلفة، يقرر مجلس الجامعة أو لجنته السياسية إعطاء هذا الجهاز قرضا أو سلفة أو هبة، على أن يعين المبلغ عند مباشرة المجلس أعماله وتقديم مشروع ميزانية النصف الأول من سنته المالية .

ويتألف مجلس الإدارة على النحو الآتى :

١ ـ رئاسة المجلس والشئون الإدارية العامة أحمد حلمى باشا .

٢ ـ الأمن العام الداخلى : جمال الحسينى .

٣ ـ الشئون الاجتماعية : عونى عبدالهادى .

٤ ـ الخدمات الصحية : الدكتور حسين فخرى الخالدى .

٥ ـ المواصلات : سليمان طوقان .

٦ ـ القضاء : على حسنة .

٧ ـ الاقتصاد الوطنى : رجائى الحسينى .

٨ ـ شئون الدعاية : يوسف صهيون .

٩ ـ الشئون الزراعية : أمين عقل .

واللجنة السياسية إذ تعلن هذا القرار ترجو أن يكون فاتحة عهد يتمكن الفلسطينيون فيه من تولى شئونهم بأنفسهم ومقدمة لممارستهم خصائص استقلالهم» .

لم تشعر الهيئة العربية بالارتياح من جراء عدول الجامعة العربية عن مطلبها فى حكومة فلسطينية إلى مشروع الإدارة المدنية (نزولاً عند سخط الملك عبدالله)[1]، وفور إعلان المشروع الأخير، عقدت اجتماعًا لاتخاذ موقف بشأنه، وقد انتهت الهيئة إلى موقف اللامعارضة واللاتعاون، وبدأت تسعى إلى تثبيت وجهة نظرها فى دوائر الجامعة، ومفادها : ان مشروع الإدارة هذا يضر بالهيئة، بل كان فى رأى بعض الأعضاء «محاولة للتخلص منها، وإبعادها عن متابعة الحركة الوطنية الفلسطينية، والاعتراف بالإدارة وتأييدها، سيكون بمثابة قرار من الهيئة، بحل نفسها» . فضلاً عن أن هذه الإدارة لم تؤلف وفقًا لرغبات الهيئة وإرادتها . . فلم ينص قرار تشكيلها (الإدارة) على صلاحيات تشمل الأمور السياسية والعسكرية أو ما يخص تمثيل الفلسطينيين، ولم ينص أيضًا، على أن الإدارة تأخذ توجيهاتها من الجامعة العربية عن طريق الهيئة العربية العليا، الأمر الذى جرى تفسيره على أنه إزالة للصفة التمثيلية للهيئة العربية، ويتضح اعتراض رئيس الهيئة «أمين الحسينى»

---

(١) دروزة، حول الحركة . . ، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣ ـ ١٩٤ .

من رسالة بعث بها إلى «عيسى العيسى» فى بيروت، ذكر فيها «. . أما الإدارة الفلسطينية، فلم يكن تأليفها بالشكل الذ يجرى مبنيا على رأى الهيئة العربية العليا، وقد كنا ومازلنا، ساعين لتعديل الإدارة، عاملين على ذلك بالشكل الذى يضمن حقوق الجميع، ويعود بالفائدة على قضية البلاد»[1].

ومن الواضح، أن إبعاد شبهة الصفة السياسية أو السيادية الفلسطينية الذاتية، مثل أحد الغايات التى توخاها مشروع الإدارة، ولذلك فإن التحليل الذى تبنته الهيئة لذلك المشروع كان أقرب إلى الصواب.

إن تأكيد الصفة غير السياسية للإدارة قد بدا من عدم تضمين بنود المشروع لأية صلاحيات عسكرية أو فى العلاقات الخارجية، كما حدد المشروع مجال عمل الإدارة الجغرافى بجميع المناطق المحتلة «الآن» من الجيوش العربية، أو التى «قد تحتل» إلى أن يشمل فلسطين العربية بأجمعها. ومن الملفت أن مشروع الإدارة لم يهتم فقط بتحديد الفروع والصلاحيات بالاسم، وإنما قام أيضًا بتعيين الأشخاص الذين سيتولون تلك الصلاحيات، وأشار نصا إلى أنه لا يتم ملء الفراغ الناشئ عن استقالة عضو ووفاته أو انقطاعه عن العمل إلا بموافقة مجلس الجامعة أو لجنتها السياسية. تجردت الإدارة إذن من أدنى درجات الاستقلالية وربطت وثيقًا بالجامعة العربية ودولها المشاركة فى حرب فلسطين[2]. وعلى كل حال كان فتور الهيئة العربية تجاه مشروع الإدارة المدنية أحد عوامل اختفائه حتى من قبل أن يرى النور، لكنه لم يكن العامل الوحيد.

فقد تجددت الاشتباكات على جبهات القتال فى فلسطين بعد انتهاء أجل الهدنة الأولى فى ٩ يوليو عام ١٩٤٨، أى بعد يوم واحد من اتخاذ قرار إنشاء الإدارة المدنية، وقبل يوم واحد من إعلان مشروعها رسميا[3]، وانشغل الجميع بالتطورات العسكرية. بيد أن السبب المعلن لعدم تنفيذ المشروع هو أنه كان بحاجة إلى إقرار مجلس الجامعة وذلك طبقًا للمادة ١١ من النص المعلن فى ١٠ يوليو، غير أن المجلس لم يجتمع فى دورة غير عادية، كما كانت تقتضى المصلحة حينذاك، كما لم

(١) شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧-٣٩.

(٢) سخنيني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.

(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

يكن ثمة موعد لاجتماع عادى[1]. وحين جاء موعد الانعقاد العادى كانت المستجدات قد توالت على ساحة القتال (بحدوث هزائم عربية) وعلى مناخ المواقف السياسية العربية.

ومع ذلك فإنه فى الفترة الفاصلة بين إعلان الإدارة المدنية وإعلان حكومة عموم فلسطين فى ٢٣ سبتمبر عام ١٩٤٨ الذى كان بمثابة تحويل لتلك الإدارة إلى حكومة، لم يصدر عن الدوائر العربية على مستوى الجامعة أو الحكومات، ما يفيد بتغيير مواقفها من تفعيل الإدارة أو عزلها. لقد التزمت هذه الدوائر حالة الصمت. ففى ٢٩ أغسطس عام ١٩٤٨ كتب «أحمد فراج طايع» قنصل مصر فى القدس عن الإدارة المدنية[2]: «.. كانت الجامعة العربية ألفت لجنة يرأسها أحمد حلمى باشا لإدارة فلسطين. وذلك منذ حوالى الشهرين، وقلنا إثر تكوينها، إنها لن تقوم بأى عمل مفيد، ونقول اليوم إن هذه اللجنة لم تجتمع بعد ولن تجتمع، فهى لجنة ولدت ميتة. ونقترح حلها وتأليف لجنة يرأسها أحمد حلمى باشا من كبار الموظفين فى حكومة فلسطين (الانتداب) المعروفين بالنزاهة والكفاءة، وتعطى اعتماد ربع مليون جنيه تقدمه الجامعة على سبيل القرض، ويجب ألاّ يدخل هذه اللجنة أى شخص من أحزاب فلسطين..».

ثمة عامل آخر غير الاصطدام بالتطورات المتسارعة على جبهات القتال، كان يمكنه أن يحول دون تفعيل الإدارة المدنية المتوخاة، ولعله كان مؤثراً بشدة فى هذا الاتجاه. فالجيوش العربية فى فلسطين سارعت باستدعاء طواقم للخدمة المدنية من بلادها للعمل إلى جانبها فى البلاد[3]. وقد واجهت هذه الجيوش وطواقمها المدنية

---

(١) دروزه القضية فى مختلف....، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣.

(٢) أحمد فراج طايع، صفحات مطوية عن فلسطين، دار مطابع الشعب، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص ١٤٩.

(٣) بعد أسبوع واحد من اجتياز القوات المصرية للحدود الفلسطينية، أوعز رئيس الوزراء المصرى «محمود فهمى النقراشى» إلى وزارة الخارجية المصرية، بتعيين موظفين مدنيين يمثلون مصلحة السكك الحديدية، ووزارة التموين ووزارة المالية.. وغيرها من المصالح. وطلب من الخارجية الاستعانة بخبرة قناصل مصر فى القدس وبقية القنصليات للعمل مع الحاكم الإدارى العام فى المنطقة المحتلة بفلسطين، ولم يرد أى ذكر للاستعانة بالموظفين المدنيين المحليين (الفلسطينيين).
نص رسالة محمود فهمى النقراشى إلى وزير الخارجية فى ٢٢/ مايو/ ١٩٤٨، ورد وزير الخارجية المصرية فى اليوم نفسه، محفوظات دار الوثائق المصرية، مجموعة مجلس الوزراء، محفظة رقم٩).

مشكلات إدارية، كما سبقت الإشارة، مما حث على استخدام إدارة فلسطينية أعلم بشئون البلاد والعباد، لكن تشغيل الإدارة الفلسطينية كان من المحتمل أن يثير مشكلات من نوع آخر، كتنازع الاختصاصات وقضية الأولويات لدى الجيوش والإدارات العربية من جهة والإدارة المحلية من جهة أخرى. علاوة على احتمال التزاحم بين الجهتين بشأن من له حق الولاية والسيادة والكلمة الفصل.

الفصـــل الثانى

النشـــأة والتكـــوين

بينما كان القنصل المصرى فى القدس وآخرون، يستلفتون النظر إلى جمود مشروع الإدارة المدنية وضرورة استبداله، مع ملاحظة ميل القنصل إلى الثقة فى «أحمد حلمى باشا» بالتحديد كمرشح لرئاسة البديل، كانت التفاعلات تجرى فى رحاب الجامعة العربية وبعض الدوائر السياسية العربية وبخاصة فى مصر، وعلى نحو ليس ببعيد عن ذلك الهدف.

المحددات: منذ الأسبوع الأول من سبتمير عام ١٩٤٨ التقت مجموعة من الحوافز التى استحثت الجامعة العربية على النظر جديًا ودون إبطاء هذه المرة فى مسألة إنشاء الحكومة الفلسطينية وإعلان استقلال دولة فلسطين العربية ذات السيادة.

فمن جهة أولى، لم تضع الإحباطات المتوالية من السياسة العربية، حدا لجهود الهيئة العربية العليا لفلسطين تجاه مطلبها لإعلان استقلال فلسطين بحكومة فلسطينية صرفة فى مواجهة الإعلان الصهيونى للدولة اليهودية. وقد انتهزت الهيئة فرصة التئام اللجنة السياسية للجامعة فى ٦ سبتمبر عام ١٩٤٨ لتجديد مشاوراتها العربية بالخصوص، فى ضوء الوجوم العربى إزاء الإدارة المدنية والتثبت من عدم جدوى تلك الخطوة. وحين ظهرت جدية المناقشات حول مقترحها، قام «جمال الحسينى» نائب رئيس الهيئة، بجولة فى عدد من العواصم العربية، بما فيها عمان لتحريك المساندة اللازمة[1]. وقد أظهرت الدول العربية موافقتها فيما عدا الأردن.

ومن جهة ثانية، فقد كان الوسيط الدولى «برنادوت» قد التقى برؤساء الوفود

---

(١) Shlaim, The Rise.., op. cit, p. 40

العربية أثناء اجتماع اللجنة السياسية المذكور فى الإسكندرية. وأشار بعد ذلك فى تقرير له إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، إلى عناد العرب ومكابرتهم فى الاعتراف بالدولة اليهودية، كما غمز إلى أن العرب لم تبدر منهم أية بادرة لإنشاء حكومة عربية فى فلسطين، وتذرع بذلك، وبالعلاقات الوثيقة بين المنطقة العربية (فى فلسطين) وشرق الأردن، لاقتراح ضمها إليه[1]. وقد نشر تقرير برنادوت بعد اغتياله فى ١٧ سبتمبر بثلاثة أيام، وكانت اللجنة السياسية للجامعة ماتزال قيد الانعقاد، مما عجل ببحث موضوع إقامة الحكومة الفلسطينية. وفى الوقت نفسه، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة على وشك عقد دورتها التالية فى باريس، بما حث على ضرورة تقديم ممثلين رسميين فلسطينيين عن حكومة فلسطينية عربية أمامها، على نحو ما اعتزم الجانب اليهودى[2]. وقد لفتت الوفود العربية فى الأمم المتحدة الأذهان إلى هذه الناحية، وأرسل مندوب مصر برقية إلى وزارة الخارجية المصرية يقترح عليها التعجيل بتأليف الحكومة الفلسطينية[3].

ومن جهة ثالثة، أظهرت الدبلوماسية المصرية، بما لها من ثقل فى السياسة العربية الفلسطينية ميلاً واضحًا لخيار الحكومة الفلسطينية، ومما يشار إليه فى هذا الشأن، أن مصر كانت هى صاحبة الاقتراح بهذا الخيار وبتسمية الحكومة وكذا فى اختيار رئيسها «أحمد حلمى باشا»[4]. ويروى «طايع» أن وزير خارجية مصر «أحمد خشبة» كان من أكثر المتحمسين لقيام حكومة عموم فلسطين[5]. وقد كان رئيس الوزراء المصرى «محمود فهمى النقراشى باشا» من الذين أيدوا وجهة النظر القائلة بضرورة هذه الحكومة لمساعدة القضية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وخارجها، وشاركه هذه الرؤية حكومتا سوريا والعربية السعودية[6].

ويلاحظ أن الصحافة المصرية عبرت عن الرؤية المصرية على نحو أكثر وضوحًا،

---

(١) دروزة، القضية فى مختلف. . ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٣) طايع، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

(٤) محمد سعيد حمدان، سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية (١٩٤٨-١٩٥٦)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ١٨٣.

(٥) طايع، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

(٦) د. عزت طنوس، الفلسطينيون. . ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، (الجزء الأول)، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٥١٧.

مشيرة فى ذلك الحين إلى أن «قيام الحكومة الفلسطينية سوف يقضى على الأطماع التى سيطرت على بعض الساسة. فقد طمع البعض فى أن يتخذ من أشلاء فلسطين زينة لأرضه وبلاده»[1]، فى تلميح إلى موقف الحكم الأردنى الرامى لضم الأجزاء العربية إلى شرق الأردن واتساقه مع عدم إعلان استقلال فلسطين ورفضه لقيام الحكومة الفلسطينية. . كما استرعت بعض الصحف المصرية النظر إلى أهمية إعلان استقلال فلسطين قبيل دورة الجمعية العامة باعتبار «إنه إذا نشأت حكومة فلسطينية، واعترفت بها الدول العربية ومعظم الدول الشرقية، لأصبحت الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع، وهو وجود حكومة عربية واحدة لفلسطين لها كيان رسمى. وتكون هى حكومة الدولة الفلسطينية طبقا للقانون الدولى. (إن) إعلان دولة فلسطين من شأنه أن يقوى قضية العرب فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. . »[2]. وكان المفكر «محمود عباس العقاد» من بين أهل الرأى الذين تحمسوا للفكرة لأهميتها فى «إبراز اختلاف معاملات الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وكيلهم بكيلين تجاه قضية فلسطين. . »[3].

ومن جهة رابعة، باتت وجهة نظر السائدة فى رحاب دول (الجامعة العربية) بخلاف الأردن، على نحو خفى، أن إعلان الحكومة الفلسطينية قد يحقق عدة أهداف دفعة واحدة، منها[4]:

معارضة الاتجاه الأردنى لدمج بقية فلسطين إلى شرق الأردن بما يخالف النوايا العربية عند دخول جيوشها إلى فلسطين[5]، وتقديم بديل فلسطينى للعالم الخارجى

(١) مجلة آخر ساعة (القاهرة)، العدد ٧٢٨، ٦/ أكتوبر/ ١٩٤٨.

(٢) انظر صحيفة المصرى (القاهرة)، ٤ ـ ٢٣ / سبتمبر/ ١٩٤٨.

(٣) عباس محمود العقاد، الصهيونية وقضية فلسطين، المكتبة العصرية، بيروت ـ صيدا، دون تاريخ نشر، ص ٢١٦ ـ ٢١٨.

(٤) Shlaim, The Rise...., op. cit. p 40

(٥) جاء فى مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الأمم المتحدة بشأن تدخل قوات الدول العربية إلى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ «. . إن حكم فلسطين يعود لأهلها طبقا لأحكام ميثاقى عصبة الأمم والأمم المتحدة، وحقهم فى تقرير المصير. وإن الحكومات العربية تعترف بأن استقلال فلسطين الذى حجبه الانتداب البريطانى أصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين، وإن الحل العادل لقضية فلسطين هو إنشاء دولة فلسطينية موحدة طبقا لمبادئ الديمقراطية. . » انظر، نص المذكرة (فى) ملف وثائق فلسطين، (الجزء الثانى)، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٦٩ ص ١٣٩ ـ ١٤٢.

يدعى السيادة على فلسطين كلها؛ ومنع الدول العربية (فرادى أو مجتمعة) من الاعتراف بإسرائيل، ومواجهة الرأى العام العربى بخطوة إيجابية فى أجواء الاتهامات المحلقة بأن الدول العربية عجزت عن حماية فلسطين وعروبتها.

تضافرت هذه المعطيات وتزامنت مهيئة لإعلان اللجنة السياسية موافقتها على إنشاء حكومة عموم فلسطين بإجماع الوفود العربية، عدا وفد الأردن الذى رفض توقيع القرار دون أن يسجل اعتراضه عليه[1]. وهو موقف أدى إلى استشاطة الملك عبدالله غضبًا حين بلغه نبؤه، فاستدعى ممثلى الأردن فى اللجنة (فوزى الملقى وزير الخارجية وسعيد المفتى رئيس مجلس الشيوخ ووبخهم عليه سائلا إياهم: كيف يوافقون على قرار كهذا؟، فكانت الإجابة أنه «لا بأس من الظهور بمظهر الإجماع، طالما أن الحكومة ولدت ميته ولم تعتمد لها الأموال الكافية. .»[2].

وبينما كادت أسماء أعضاء الحكومة تعلق من جانب اللجنة السياسية، وهى تقريبًا الأسماء نفسها التى تضمنها مشروع الإدارة المدنية فى يوليو عام ١٩٤٨، فعل رد الفعل الأردنى فعله؛ فقد قاد الحكم الأردنى حملة ضارية ضد موقف اللجنة السياسية احتجاجا لدى الدول العربية، وضغطًا على أبناء فلسطين فى الأقسام الخاضعة لقواته، مما أدى إلى تراجع الجامعة من التبنى الكامل لمشروع الحكومة إلى الاكتفاء بالإعلان عن وجاهة الفكرة ومشروعيتها وضروريتها، وأنها حق طبيعى لأهل فلسطين، وأن تنفيذها منوط بإرادتهم ورغبتهم، فإذا نفذوها، اعترفت بها الحكومات العربية وساعدتها ماديا وأدبيا[3].

اتخذت الجامعة العربية والقوى المؤيدة لقيام الحكومة، بخاصة مصر وسوريا، إجرائين آخرين يهدفان إلى تخفيف حدة رد الفعل الأردنى وتأثيره وهما: تسمية الحكومة نفسها بـ«حكومة عموم فلسطين» لمواجهة الزعم الأردنى بأن قيام حكومة

---

(١) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٥١١.

(٢) د. صلاح العقاد، قضية فلسطين.. المرحلة الحرجة ١٩٤٥-١٩٦٥، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٠٥.

(٣) دروزة، القضية فى مختلف..، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

فى الأقسام العربية من فلسطين يعنى الاعتراف بالتقسيم[1]، والتوافق على أن يترأس هذه الحكومة «أحمد حلمى باشا» وليس المفتى «أمين الحسينى» وأن يكون الأخير بعيدا عن أجواء هذه الخطوة قدر الإمكان، كونه موضع إثارة للملك عبدالله[2].

أحمد حلمى باشا رئيسًا للحكومة:

من الواضح أن وقوع الاختيار العربى على أحمد حلمى باشا رئيسًا لحكومة عموم فلسطين، وهى أول حكومة فلسطينية صرفة فى التاريخ الحديث، جاء عن تدبر واتفاق بعد مشاورات بخصوص رئاسة الحكومة المزمعة التى سوف يقدر لها أن يرتبط اسمها وجودًا واستمرارًا وزوالاً بإسمه، طوال الفترة الممتدة مابين عامى ١٩٤٨ و١٩٦٣. وعن الروايات التى تذكر بالخصوص أنه «.. جرت مداولات بين الحكومتين المصرية والسورية حول أمر إسناد رئاسة الحكومة الفلسطينية المنتظرة (أثناء النظر فى الأمر فى سبتمبر عام ١٩٤٨). وكان المستشار الفلسطينى لهذه المداولات هو «رشيد بك الحاج إبراهيم» من رجالات فلسطين ورئيس فرع بنك الأمة فى حيفا سابقًا. وقد اقترح رشيد بك أن يكون رجل الميدان لهذه الحكومة أحمد حلمى باشا الحاكم العسكرى المعين للقدس من جانب السلطة الأردنية. فوافقت مصر على هذه الخطة، وجرى تدبير قدوم أحمد حلمى باشا إلى مصر لأعمال تتعلق ببنك الأمة العربية وهو مديره العام فى فلسطين. فقدم أحمد حلمى باشا إلى مصر، وبدأت الجهود لإقناعه بالفكرة من جانب رشيد بك وحسين سرى بك القائمقام الموكول بالسياسة العربية فى الديوان الملكى المصرى ومحمد يونس الحسينى، فوافق عطوفة الباشا، ثم جرى تداول الأمر مع عزام باشا والحكومة المصرية بمعرفة حكومات سوريا ولبنان والعربية السعودية، وبعض رجالات

(١) Zvi Elpeleg, "The Grand Mufti: Haj Amin Al-Hussaini - Founder of Plaestinian National Movement", (Tanslated by David Harvey), Frank Cass, 1990, p. 160

(٢) العقاد، قضية فلسطين.. المرحلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

فلسطين من حزب الاستقلال ورجال صندوق بنك الأمة. ولم يشارك فى هذه الجهود أحد من كتلة المفتى (والهاشميين)»[1].

وفى حقيقة الأمر، كانت سيرة الرجل على الصعيدين الخاص والعام موضع تقدير بيِّن لدى الأوساط السياسية العربية والفلسطينية العاطفة على قيام الحكومة وإسنادها إلى رئاسة تحظى بتاريخ وطنى جاد، كما أن تقلبه بين المناصب ذات الطابع العسكرى والاقتصادى والسياسى، مع عزوف ملحوظ عمّا ساد من مهاترات حزبية فى المجال الفلسطينى، بمثابة مؤهلات كافية لقيادة مؤسسة فلسطينية نشأت فى أجواء عاصفة.

جاء فى التراجم الخاصة بأحمد حلمى باشا عبدالباقى (١٨٨٢ ـ ١٩٦٣)، أنه ولد فى مدينة صيدا، كان والده ضابطًا فى الجيش العثمانى. وقد انتقل مع والده إلى نابلس وعمل فى المصرف الزراعى، ثم انتقل للعمل محاسبًا فى لواء الديوانية ثم لواء العمارة فى العراق، وشغل مدير أملاك الدولة فى هذا اللواء الأخير. انتسب إلى جمعية العربية الفتاة السرية. وأثناء الحرب العالمية الأولى، جمع أحمد حلمى متطوعين فى لواء العمارة إلى جانب القوات التركية، وأبلى بلاء حسنا وأسر أحد الجنرالات البريطانيين وأركان حربه (الجنرال تاونسهند). وعند قيام حكومة الملك فيصل بن الحسين (سوريا) تم تعيينه مديرًا عاما لوزارة المالية. وبعد سقوط تلك الحكومة، انتقل إلى عمان وعينه الأمير (الملك لاحقًا) عبدالله مشاورًا للمالية (وزيرا باصطلاح اليوم). ثم اختاره الملك حسين بن على عاهل الحجاز ـ وزعيم الثورة العربية الكبرى ـ ناظرا للخط الحديدى الحجازى، بالإضافة إلى عمله فى الوزارة الأردنية، ومنحه لقب باشا، وانتدبه ممثلا لمملكة الحجاز (الهاشمية) فى مؤتمر الديون العمومية الذى دعت إليه البلدان المنفصلة عن تركيا، وعقدت جلساته فى الأستانة وجنيف ولندن فى الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٢٥.

وقد ظل أحمد حلمى فى الأردن وزيرًا للمالية إلى أن وجه البريطانيون إنذارًا إلى السلطات الأردنية لإخراج الساسة العرب المتطرفين، عسكريين ومدنيين،

---

(١) انظر، محمد عز الهوارى، سر النكبة، مطبعة الحكيم، الناصرة، ١٩٥٥، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١، (ويلاحظ أن هذه الرواية لم تتأكد بمصدر آخر متاح).

بدعوى أنهم يشجعون على محاربة فرنسا فى سوريا، وشن الاعتداءات عليها، فنفى أحمد حلمى إلى الحجاز، وانتقل منها إلى القاهرة.

وبدعوة من المفتى «أمين الحسينى» رئيس المجلس الإسلامى الأعلى فى فلسطين، توجه أحمد حلمى إلى القدس عام ١٩٢٦، وشغل منصب مراقب عام الأوقاف بين عامى ١٩٢٦ و١٩٣٠، فنظم شئون الحرم القدسى، وأكثر من الجمعيات الخيرية كما أسس فندق بالاس الكبير فى القدس. وفى عام ١٩٣٠ اشترك - مع صهره الاقتصادى عبدالحميد شومان - فى تأسيس البنك العربى فى القدس وصار مديراً عاما له، كما شارك فى المؤتمر الإسلامى عام ١٩٣١ ممثلاً للقدس. وكان أحد أعضاء اللجنة العربية العليا المستقلين الذين نفوا إلى سيشل عام ١٩٣٨، وعاد إلى مصر بعد إطلاق سراحه عام ١٩٤٠، ثم سمحت له بريطانيا بالعودة إلى فلسطين إبان الحرب العالمية الثانية.

وببصيرة الاقتصادى، سعى أحمد حلمى إلى تدعيم الاقتصاد الفلسطينى من جميع نواحيه فساهم فى إنشاء البنك الزراعى والبنك الصناعى وصندوق الأمة العربية للإسهام فى إنقاذ أراضى فلسطين، ومعهد أبناء الأمة العربية لإيواء الأيتام من أبناء شهداء فلسطين، والجمعية الصلاحية فى القدس.

وأيضًا عمل أحمد حلمى رئيسًا للغرفة التجارية بالقدس وعضواً فى اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية، وكان له دور بارز فى توحيد كلمة الأحزاب (ما أمكن) وإنشاء الهيئة العربية العليا عام ١٩٤٦[1]، على نحو ما سبقت الإشارة.

وتكاد مشاركة أحمد حلمى فى الدفاع عن القدس فى سياق حرب ١٩٤٨ تمثل الفصل الأكثر إثارة فى سيرة الرجل ولفتا لأنظار الساسة العرب، وهم بصدد البحث عن رجل للمرحلة بكل الصعوبات المحفوفة بمهمته، ففى أثناء المراحل الأولى من الحرب، كان أحمد حلمى مقيما فى القدس (فى حى البقعا الفوقا)،

---

(١) يعقوب العودات، من أعلام الفكر والأدب فى فلسطين، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٧٦، ص ٤١١ - ٤١٤. كذلك، أحمد معوض، صرخة إلى السماء.. هل نترك إسرائيل تقوم وفلسطين تحتضر؟ (الطبعة الثالثة)، المكتبة الشرقية، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٣٣ - ٣٤ عجاج نويهض، الراحلون أحمد حلمى باشا، ديترويت بشفن، العدد ٧٣، ١٧/ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣.

ووسط مخاطر كثيرة، شرع ينظم الدفاع عن المدينة من دار الأيتام الإسلامية فى المدينة القديمة. وقد ساعده فى تلك العمليات الدفاعية والهجومية قوات الجهاد المقدس، وما عرف بفرق التدمير العربية. وكان الرجل حريصًا على بقاء العرب فى المدينة، وهو على رأسهم. حدث ذلك فى وقت لم يكن فيه من أعضاء الهيئة العربية العليا أو كبار المسئولين من غيرهم فى فلسطين كلها سواه ود. حسين فخرى الخالدى، ودون موارد تمكنه من العمل بطلاقه[1]. ويوم إعلان الهدنة الأولى زار الملك عبدالله القدس، وعين أحمد حلمى باشا حاكما عسكريا عليها برتبة لواء وحارسًا للأماكن المقدسة مسئولاً أمامه مباشرة، مثنيًا على صبره وشجاعته[2]. وفى ذلك الحين، لم تثر خطوة تعيين حاكم عسكرى للقدس من جانب الملك عبدالله، رد فعل عربى، لأنهم كانوا بحسب بعض التقديرات «مشغولين بمصير البلاد كلها»[3]. ولا يبدو أن الملك نجح بلفتته إلى أحمد حلمى فى استقطابه كلية إلى ما هو مقدم عليه من ضم فلسطين الوسطى أو ما يتخلف عن الاحتلال الصهيونى منها إلى شرق الأردن. فبعد أسابيع قليلة، غادر أحمد حلمى القدس ليكون على رأس حكومة عموم فلسطين، التى سيكون للحاكم الأردنى شأن معها.

المؤتمر الوطنى فى غزة (البحث عن الشرعية الوطنية):

التقطت الهيئة العربية طرف الخيط الذى ألقته لها اللجنة السياسية للجامعة العربية بما بدر من موافقتها على الأخذ بفكرة «إنشاء حكومة تكون مسئولة أمام

---

(١) انظر. محمد عز الخطيب، من أثر النكبة، المطبعة العمومية، دمشق، ١٩٥١، ص ١٧، كذلك، عجاج نويهض، رجال من فلسطين، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٧٠-٢٨٠. (ويذكر «فراج طايع» أن أحمد حلمى باشا ود. حسين الخالدى هما الوحيدان اللذان لم يكونا يتقاضيان راتبًا من الهيئة العربية العليا، انظر طايع، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧-٨٨).

(٢) عبدالله التل (مذكرات)، كارثة فلسطين، (الجزء الأول)، دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢١٠.

(٣) انظر. أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، جريدة المحرر والمكتبة العصرية، بيروت - صيدا، ١٩٦٦، ٢٥٨-٢٥٩ (ويعلق «صايغ» على تعيين الملك عبدالله لأحمد حلمى حاكمًا عسكريا للقدس قائلاً «. . كان ظن الملك أن خسارة الرجل لمصرفه فى حرب فلسطين ستسهل عملية غسيل دماغ هذا السياسى، وتبديل موقفه. . أما أحمد حلمى فإن إغراء الملك له بالمنصب لم يزعزع ثقته بالحركة الوطنية. .».

مجلس تمثيلى، وأن تصبح الإدارة المدنية المؤقتة التى عينتها اللجنة السياسية حكومة لفلسطين، وأن يؤلف مجلس وطنى يمثل الأمة. . » وبادرت بعقد اجتماع للإدارة المدنية فى ٢٣ سبتمبر عام ١٩٤٨. وفى ذلك الاجتماع تقرر بالتفاهم مع اللجنة السياسية للجامعة، وأمينها العام، وتشجيع من حكومات مصر وسوريا والعربية السعودية، أن تصبح الإدارة المدنية «حكومة عموم فلسطين». كان صدور الإعلان من «غزة» بصفتها أرض فلسطينية يهدف إلى إعطائه صبغة شرعية وطنية وهو مظهر حرص عليه أحمد حلمى وبعض أعضاء الحكومة الموجودين فى مصر وقت التشكيل والذين انتقلوا قبيل إعلان الحكومة إلى غزة تباعًا.

فور الإعلان عن قيام الحكومة، أرسل أحمد حلمى، بصفته الجديدة، رئيس حكومة عموم فلسطين، الى الأمين العام للجامعة العربية والحكومات العربية بالمذكرة التالية:

«أتشرف بإحاطة معاليكم علمًا بأنه بالنظر لما لأهل فلسطين من حق طبيعى فى تقرير مصيرهم، واستنادًا إلى مقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها، تقرر إعلان فلسطين بأجمعها، وحدودها المعروفة من قبل انتهاء الانتداب البريطانى عليها، دولة مستقلة وإقامة حكومة فيها تعرف بحكومة عموم فلسطين على أسس ديمقراطية. . وإنى لأنتهز هذه المناسبات للإعراب لمعاليكم عن رغبة حكومتى الأكيدة فى توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا. . »[١].

كانت حيثيات هذا الإعلان فيما يبدو تشير إلى الشرعية العربية فضلاً عن شرعية الحق فى تقرير المصير التى طالما توخاها الشعب الفلسطينى لنفسه منذ بداية الانتداب البريطانى، لكن هذين المصدرين لم يكونا، فى نظر البعض وبينهم أوساط فلسطينية وعربية كافيين لدرء اتهام الحكومة بالافتقار إلى الشرعية الشعبية الفلسطينية، الأمر الذى حدث بالفعل من جانب الحكم الأردنى على ما سيلى تفصيله. ولذلك اتجهت الحكومة بالتشاور مع الهيئة العربية العليا وأوساط الجامعة العربية للإعداد لمؤتمر وطنى فلسطينى، يكون بمثابة جمعية تأسيسية تمنح ثقتها للحكومة، على أن تكون هذه الخطوة أيضا فى الرحاب الفلسطينية بمدينة غزة، تثبيتا لصدقيها الوطنية.

---

(١) دروزة، القضية فى مختلف. . ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

وعلى سبيل التنفيذ، ثمة روايتان بخصوص انعقاد المؤتمر الوطنى الأول والأخير للحكومة فى غزة فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٤٨، من حيث أسلوب تكوينه والمشاركة فيه وفى عضويته، الرواية الأولى، تحيل هذا الإجراء إلى مشاورات مكثفة تفصيلية بين الأمين العام للجامعة العربية والهيئة العربية العليا ممثلة فى رئيسها «أمين الحسينى» ورئيس حكومة عموم فلسطين «أحمد حلمى» والثانية، تعلقه على جهود الهيئة والحكومة وحدهما.

تقول الرواية الأولى: «إن عزام باشا أمين الجامعة العربية، اتصل بنفر غير قليل من أبناء فلسطين، ونظم معهم قوائم بأهل البلاد الذين يمكن الاعتماد عليهم لتشغيل مجلس يمثل أهلها، ويدعم فى الوقت نفسه سياسة مصر تجاهها. وقد اجتهدت فى هذا الأمر مع «عزام باشا» عناصر مسئولة مصرية وسورية. وعرضت فى هذا السياق عدة قوائم، منها قائمة تضم شبانًا فلسطينيين، بهدف التخلص من القيادة التقليدية للمفتى وجماعته ومطامع الحكم الأردنى معًا.

لكن هذه الفكرة، لم ترق للساسة المصريين المنتمين إلى فئة إقطاعية تميل لأمثالها، فقد وجدت فى القائمة الشبابية من هم بعيدون عن الزعماء التقليديين من رؤساء القبائل والبلديات والمشايخ. ولذلك، أهملت، واستبدلت بها فئات من رجال الطبقة التقليدية، مع الميل لمن يناهضون المفتى وأطماع الملك عبدالله.

وقد عهد «عزام باشا» إلى أعضاء وزارة حكومة عموم فلسطين، تنظيم شؤونهم وإجراء ما يلزم لدعوة المجلس التأسيسى على الأساس المذكور، وبشكل يضمن عدم التنافر بين الأشخاص والهيئات.

وعلى الرغم من رغبة الجامعة العربية فى تنحية الهيئة العربية والمفتى جانبا لعدم إثارة الملك عبدالله، إلا أنهما كانا أصحاب دور كبير فى اختيار أعضاء المجلس على النحو الذى تم بعد ذلك.

وبعد اختيار الأعضاء، تم وضع صيغة الدعوة، وختمت بخاتم حكومة عموم فلسطين، ووقعها عطوفة أحمد حلمى باشا واتفق على أن تكون الجلسة فى غزة.

وتشجيعا لحضور المدعوين، خصصت الهيئة العربية العليا لهم نفقات السفر من

القاهرة إلى غزة، وتحصلت لهم على تأشيرات سفر من المفوضيات والقنصليات المصرية في الخارج، ونقلوا إلى القاهرة بالطائرات . . وقد خصصت الجامعة العربية لهذه المهمة ٢٥ ألف جنيه (مصرى)»[١].

أما الرواية الثانية، فتذهب إلى أن الرغبة في اكتساب الصفة التمثيلية هي التي حثت رئيس الحكومة أحمد حلمي، على توجيه الدعوة لعقد المجلس الوطني في غزة. وأن الهيئة العربية أسهمت في إنجاح أعمال هذه المجلس الذي انتخب «أمين الحسيني» بالإجماع رئيسا له[٢]، وطبقا للرواية نفسها لم يكن للجامعة الدور الحاسم في عقد المؤتمر، بل إن رؤية رئيس الحكومة لأهمية الصفة التمثيلية كان المحدد الأساسي لذلك، أما دور المفتي أمين الحسيني المشجع لهذه الرؤية فانبنى على فهم أكثر تعقيداً. إذ إنه كان يدرك موازين القوى في الجامعة العربية، وقدرة الملك عبدالله على تغيير السياسات العربية وأن الجامعة ليست القاعدة المناسبة لإكساب الشرعية لحكومة عموم فلسطين. . لهذا، ولأن الملك عبدالله كرر اتهامه للحكومة فور إعلانها، بأنها لم تنتخب من الفلسطينيين، فقد قرر المفتي والهيئة والعربية عقد المؤتمر في غزة ودعوة رموز فلسطين للمشاركة فيه[٣].

ويصعب في حقيقة الأمر تصور أن الجامعة العربية ـ ومصر التي انعقد المؤتمر في إطار سيطرتها ووجودها الإداري والعسكري في غزة ـ كانا بعيدين تمامًا عن المؤتمر[٤]، غير أن الهيئة العربية العليا، كان لها دور كبير في هذا الشأن، لاسيما

---

(١) انظر الهواري، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٦٨ـ٢٧٧، كذلك، El Pelege, op. cit, p. 102.

(٢) انظر، بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين عن أعمالها وارداتها ونفقاتها في سنتي ١٩٥٠ و١٩٥١، الهيئة العربية العليا لفلسطين، مطابع فؤاد، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص ٣١.

(٣) Elpeleg, op. cit, p. 102

(٤) مما يشار إليه بصدد تأثير مصر على الدعوة للمجلس وحضوره، ما ذكره «محمد على الطاهر» من أنه دعى من جانب أحمد حلمي باشا في أواخر سبتمبر عام ١٩٤٨ للمشاركة في مؤتمر غزة. وقد كتب رئيس حكومة عموم فلسطين إلى محمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر بأن يسمح له (أي للطاهر) بالذهاب إلى غزة والعودة لمصر، فأرسل النقراشي بذلك إلى إدارة الشئون العربية بوزارة الداخلية التي عطلت الطلب، ولم يستطع حضور المؤتمر.
انظر، محمد على الطاهر، معتقل هاكستيب، مذكرات ومفكرات، المطبعة العالمية بمصر، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٤٩٩. ويرى الهواري أن معظم من حضروا مؤتمر غزة، كانوا من خلصاء الأسرة الحسينية والمجبرين على الحضور مراعاة للسلطات المصرية (انظر، الهواري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١).

وأنها عللت أسلوب تكوين عضوية المؤتمر وأسباب انعقاده على النحو الذى جرى بعدم قدرتها على إجراء انتخابات عامة من دون إهدار - فى تصورها - لصحة التمثيل . . فقد ذكرت الهيئة فى بيان لها « . . إنه نظرا لصعوبة إجراء انتخابات عامة فى فلسطين بسبب قيام الحرب وتشرد الكثير من أبناء البلاد، فقد رؤى أن يؤلف المجلس من الشخصيات والهيئات التى لها صفة تمثيلية بقطع النظر عن الأحزاب والفئات والجماعات والطوائف والطبقات، وبذلك يضمن قيام مجلس يكون أقرب إلى تمثيل الأمة فى الحالات الطارئة الحالية . . »[1].

على أن توجيه الدعوة باسم رئيس حكومة عموم فلسطين، وليس الهيئة العربية أو رئيسها، أمر لا يخلو بدوره من دلالة، ولعله يرتد إلى استجابة بمعنى معين لرغبة الجامعة العربية فى أن تبقى الهيئة بعيدة بمسافة عن الحدث كما سبقت الإشارة، وقد كان نص الدعوة كما يلى[2]:

«حضرة الوطنى الفاضل السيد: . . . .

تحية واحترامًا،

وبعد، فإن الدور الخطر الذى تجتازه البلاد اقتضى أن تقام حكومة عربية لفلسطين بكامل حدودها، وإلى جانبها مجلس وطنى تستمد منه سلطتها، وقد ألفت هذه الحكومة باسم حكومة عموم فلسطين. وقررت الدعوة إلى تأليف المجلس الوطنى المشار إليه، فى اجتماع يعقد فى غزة - فلسطين بتاريخ (. . .) أيلول سنة ١٩٤٨ .

ونظرًا لما تتطلبه حالة فلسطين العصيبة من بحث الموقف الحاضر، وما يجب

(١) سخنيني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١ .

(٢) شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧ (ومثبت فى نص الدعوة أن يوم الانعقاد هو ٢٧ سبتمبر، بينما بدأ المؤتمر جلساته يوم ٣٠ سبتمبر).

اتخاذه من تدابير وإعداده من وسائل كفيلة بإنقاذ الوطن العزيز من محنته، فإننا نرجو حضوركم هذا الاجتماع التاريخى، قيامًا بالواجب الوطنى.

وتفضلوا بقبول التحية والاحترام.

رئيس حكومة فلسطين

توقيع: أحمد حلمى

ملاحظة: هذه البطاقة شخصية وتبرز عند الطلب»

وقد وجهت هذه الدعوة إلى: الهيئة العربية العليا، أعضاء وزارة حكومة عموم فلسطين، رؤساء مجالس بلدية، رؤساء مجالس محلية وقروية، رؤساء غرف تجارية، معتمدى لجان قومية، رؤساء نقابات الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين، رؤساء قبائل وعشائر، أعضاء من الوفود السياسية التى مثلت البلاد، رؤساء الأحزاب السياسية، ممثلى هيئات طائفية كالمجلس الإسلامى الأعلى واللجنة التنفيذية الأرثوذكسية واتحاد الكنائس المسيحية[١]، بعض الشخصيات ذات المركز الاجتماعى والعلمى[٢]. وكان عدد البطاقات التى وجهت ١٥١ بطاقة.

اعتُبر المؤتمر بهذه التركيبة، أقرب ما يكون إلى الصفة التمثيلية للشعب الفلسطينى، فالهيئة العربية العليا، كان معترفًا بها من عرب فلسطين ممثلةً لهم، وقد صدقت الحكومات العربية والحكومة البريطانية والأمم المتحدة على هذا الاعتراف. والمجالس البلدية والقروية والمحلية كانت منتخبة قبل ذلك بوقت قصير فى عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧.. أما اللجان القومية، فتكونت فى أواخر عام ١٩٤٧ وأوائل عام ١٩٤٨ بمعرفة أهالى المناطق التى تأسست فيها لجان قومية، وبموجب نظام خاص من قبل الهيئة العربية العليا[٣].

---

(١) سخنينى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٠.

(٢) الهوارى. مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦.

(٣) سخنينى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١.

افتتح المجلس الوطنى أعماله بعد ظهر ٣٠ سبتمبر عام ١٩٤٨ بمدرسة «الفلاح الإسلامية» فى غزة، التى تحولت باحتها إلى مكان للمؤتمر، وازدانت جنباتها بالأعلام الفلسطينية وصور الزعماء العرب، وقد أخذ الحضور أماكنهم على مقاعد الدراسة التى أعدت للغرض فى مواجهة المنصة الرئيسية[١]. وتختلف المصادر نسبيا حول عدد الحضور بين من يذكر أنهم كانوا ٧٥ عضواً[٢]، أو ٨٥ فى اليوم الأول ازدادوا إلى ٩٧ فى اليوم الثانى[٣]، أو ٨٣ إزدادوا إلى ٩٠ فى اليوم الثانى[٤]، أو ٨٥ فقط[٥]، وبذلك فإن الحضور لم ينقصوا على أى تقدير عن نصف عدد الذين

---

(١) Elpeleg, op. cit, p. 103.

(٢) Ibid, p. 103 وكذلك، Avi Shlain, "The Politics of Portition: King Abdullah, The Zionists and Palestine 1921-1951", Oxford University press, 1990, p. 219

(٣) سخنينى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١:

(٤) شبيب، ص ٤٢، ٤٤.

(٥) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٣، كذلك، العارف، النكبة. . . (الجزء الثالث)، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٣، (سجل العارف بين الحضور الأسماء التالية:

الحاج محمد أمين الحسينى، أحمد حلمى باشا، على حنا، ميشال أبيكاريوس، الشيخ حسن أبو السعود، رجائى الحسنى، يوسف صهيون، أمين عقل، د. فوتى فريج، ميشال عازر، إميل الغورى، حمدى الحسينى، واصف كمال، أديب الريماوى، محمد على الكيالى، أكرم زعيتر، محمد العفيفى، فارس سرحان، خليل واصف، فيصل النابلسى، حسين أبو ستة، حسن جمعة الإفرنجى، حسن أبو جابر، توفيق أبو جابر، توفيق جبران، خليل السكاكينى، أحمد عبدالعزيز مهنا، محمد رجب أبو رمضان، رشدى الإمام، محمد على الصالح، عبدالله سمارة، محمد صبرى عابدين، فائق بسيسو، يوسف الصايغ، السيد أبو شرخ، أحمد المكى، على رضا النحوى، رفيق التميمى، محمد رفيق العابيدى، موسى عمران، عونى عبدالهادى، سعيد حمدان، فهمى الأغا، عبدالرحمن الفرا، محمد عواد على، أحمد العطار، أحمد محمد حجة، طلعت يعقوب الغصين، رشا يوسف السقار، حسنى خيال، كمال القاضى، عبدالرحيم أبو لبن، عبدربه أبو شقرة، حسن محمد الزير، محمد أحمد أبو عادرة، زكى محمد عبدالرحيم، أنور نسيبة).

كما صنف «شبيب» الحضور على النحو التالى:

المدعوون	الحضور	المعتذرون	المتغيبون
الهيئة العربية العليا	٦	٣	–
أعضاء الوزارة	٨	–	–
رؤساء البلديات	٧	٦	٣ =

وجهت إليهم الدعوة (١٥١ شخصًا). وهناك اتفاق على أن معظم الذين تغيبوا عن المؤتمر كانوا من المناطق الخاضعة لسيطرة قوات شرق الأردن والجيش العراقى، وقد أنذر الذين حصلوا منهم على تصاريح بالسفر إلى غزة بأنه لن يسمح لهم بالعودة، فأرسل أولئك الذين آثروا عدم الحضور برقيات تأييد للمؤتمر واعتراف بالحكومة[١]. ومنهم من ذكر « . . منعنا من قبل السلطات الأردنية الحضور إلى غزة . . نؤيدكم وأعضاء حكومتكم . . بدلاً من السماح لمندوبى أريحا بالحضور، نقلهم حاكمها العسكرى إلى عمان، لحضور الاجتماع المزيف الذى أقيم فيها»[٢] وذلك فى إشارة إلى «مؤتمر عمان» الموازى الذى عقد نكاية فى مؤتمر غزة وفى اليوم نفسه.

وعلاوة على المدعوين، حضرت وفود من مختلف أنحاء فلسطين من حدود حيفا إلى رفح (ولم تكن أراضى وقرى المثلث العربى فى شمال فلسطين قد وقعت بعد تحت السيطرة اليهودية، ولا سيطر اليهود على النقب فى الجنوب)، وأعلنت تأييدها لأعمال المؤتمر وحكومة عموم فلسطين، بينما صحبت وفود بعض القرى العربية فصائل من شبانها الذين جندتهم وأعلنت استعدادها للقيام بنفقاتهم وتموينهم، ووضعهم تحت إمرة الحكومة[٣].

بدأت وقائع المؤتمر بجلسة إجرائية لانتخاب رئيس المجلس ووكلائه وكتابه ومقرريه. ويبدو أنه عهد بالرئاسة فى البداية إلى أكبر الحاضرين سنا، وكان المفكر والمربى الشهير «خليل السكاكينى». . فقد ذكر فى يومياته . . أنه كان من جملة

= رؤساء المجالس المحلية	١٣	٥	٤
الوفـــود	١٠	٦	٤
الغرف التجارية	٧	٥	-
اللجان القومية	٢٠	٩	٢
رؤساء القبائل والعشائر	١٦	١٠	-
المجموع	٨٧	٤٤	١٩

(١) EL Peleg, op. cit, p. 103

(٢) حسين أبو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧ . . تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٩، ص ٢٢.

(٣) بيان الهيئة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

المدعوين إلى المجلس الوطنى فى غزة، وأنه انتخب رئيسا له فى جلسته الافتتاحية بصفته أكبر سنا، فأعلن افتتاح أعمال المجلس، وكان أولها انتخاب رئيس المجلس والذى وقع على الحاج أمين الحسينى، وقد مضى السكاكينى قائلاً «. . لما تم الانتخاب دعوت الحاج أمين إلى تولى الرئاسة، وألقيت كلمة قبل أن أنزل عن كرسى الرئاسة، شكرت الله أنه أحيانى إلى أن أرى أمتى تتولى أمرها بنفسها. . ثم أثنيت على الحاج أمين الحسينى، بما هو أهله، وأثنيت على الأمة النجيبة الناهضة وتمنيت لها التوفيق»(١).

إلى جانب الرئيس أمين الحسينى، انتخب المؤتمر نائبين له مسلمًا ومسيحيا هما الشيخ حسن أبو السعود وميشيل عازر، وأمينين للسر أيضًا هما إميل العوزى ومحمود نجم، ثم ألقى الحاج أمين كلمة الافتتاح ومما جاء فيها(٢): «. . لقد كان أمر تشكيل الحكومة الفلسطينية، وتسلم أهل البلاد زمام الحكم الوطنى، مما يجب أن يتم فور إنتهاء الانتداب البريطانى فى ١٥ مايس (مايو) ١٩٤٨، ولقد كانت الهيئة العربية العليا جاهزة فى تهيئة أسباب تسلم الفلسطينيين زمام الحكم والسلطة بمجرد انتهاء الانتداب، وطالبت الجهات العربية المسئولة بمساعدتها فى تحقيق هذا الغرض، حتى لا تبقى البلاد فى فراغ ينشأ عنه الفوضى والاضطراب، غير أن مطامع ومواقع سياسية حالت دون ذلك، فأخرت فى تحقيقه إلى اليوم. على أننا لا نريد أن نتلفت إلى الماضى، وقلوبنا مملوءة بالحسرة والألم، بل ننظر إلى المستقبل بعيون مريرة. .».

تضمنت أعمال اليوم الأول، وعقب جلسة الافتتاح، طرح موضوع الثقة فى الحكومة فنالتها بأكثرية ٦٤ صوتًا مقابل ثمانية أصوات، رفضوا منحها الثقة و١١ صوتًا طلبوا تأجيل طرح الثقة إلى ما بعد مناقشة النظام(٣). (ويذكر أحد المصادر أن المصوتين بالرفض والممتنعين كانوا معًا ١١ صوتًا)(٤). وقد تألفت الحكومة على

(١) انظر، خليل السكاكينى، كذا أنا يا دنيا، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، (الطبعة الثانية)، ١٩٨٢، ص ٣٩٩.

(٢) شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٢، كذلك، سخنينى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

(٤) EL peleg, op. cit, p. 104.

النحو التالى[1]: أحمد حلمى باشا عبدالباقى (رئيسًا)، جمال الحسينى للخارجية، وميشيل أبيكاريوس للمالية وعونى عبدالهادى للشئون الاجتماعية، ورجائى الحسينى للدفاع، ود. حسين فخرى الخالدى للصحة، وسليمان عبدالرزاق طوقان للمواصلات، ود. فوتى فريج للاقتصاد، وعلى حسنا للعدل، ويوسف صهيون للدعاية، وأمين عقل للزراعة، وأنور نسيبة سكرتيراً لمجلس الوزراء.

وكان منح الثقة فى هذه الحكومة قد تم على أساس برنامج عمل تقدمت به إلى المجلس تضمن الأمور التالية[2]:

- إعلان فلسطين بحدودها المعروفة كما كانت قبل ١٥ مايو عام ١٩٤٨ دولة مستقلة ذات سيادة قومية وعاصمتها القدس.
- تعبئة قوى الأمة لإنقاذ فلسطين وصد العدوان عنها.
- العناية بأبناء الشهداء وعائلاتهم والمصابين من المناضلين.
- تنظيم حياة اللاجئين من أبناء الأمة وتأمين حاجاتهم وإعادتهم إلى أماكنهم.
- ضمان الحريات الدينية والمدنية والشخصية للمواطنين على اختلاف مللهم ونحلهم.
- صيانة الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة لجميع الطوائف.
- العمل على تعويض أصحاب الأموال والأعمال والأملاك الذين لحقت بهم الأضرار.
- تنظيم جهاز الحكومة وإعادة الحياة الطبيعية للبلاد.
- إصلاح الطرق وتأمين المواصلات.
- تعمير المعاهد الدينية والمؤسسات العلمية والخيرية والصحية التى تضررت بسبب اعتداءات الصهيونيين عليها.

---

(١) العارف، النكبة. . . (الجزء الثالث). . . مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٤-٧٠٥ (ويلاحظ أن بعض المصادر أسقطت اسم «سليمان طوقان» لأنه فيما يبدو لم يقبل الوزارة منذ البداية، وكذا اسم «أنور نسيبة» لأنه لم يكن وزيراً وإنما سكرتيراً لمجلس الوزراء، وأضافت اسم أكرم زعيتر كوزير للمعارف).

(٢) سخنينى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣، كذلك، شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

ـ تنشيط الزراعة والتجارة والصناعة وإيجاد أعمال للعاطلين من أبناء الأمة وتأمين رفاهيتهم.

ـ تأسيس المناسبات والصلات السياسية والمالية والتجارية بين فلسطين والحكومات التى آزرت وتؤازر قضيتها.

ـ النهوض بالشعب إلى حيث المجد والعزة والكرامة.

وفور الاستقرار على الحكومة أذاع أحمد حلمى رئيس وزرائها البيان التالى(١):

«فى اليوم الخامس عشر من شهر آيار سنة ١٩٤٨ زال عن بلادنا المقدسة الانتداب البريطانى الذى لم تعترف به الأمة فى وقت من الأوقات. وزالت بذلك العقبة الكأداء التى كانت تقف فى سبيل ممارسة الأمة حقها الطبيعى الشرعى فى الاستقلال، وأصبح الفلسطينيون أحراراً فى ممارسة جميع الحقوق التى تمارسها الأمم المستقلة. وصار من حقوقها ومن واجبها أن يتولى أبناؤها بنفسهم شؤونهم السياسية والإدارية والمدنية، وأن يعملوا جاهدين على إنقاذ وطنهم وصيانة أبنائهم وذرياتهم. ولئن حالت ظروف قاهرة فور انتهاء الانتداب دون أن يخطوا الخطوة الإيجابية فى هذا السبيل، فقد ذللت هذه العقبات الآن، ولم يعد هناك أى مبرر للتأخير. ولذلك قررنا ـ بعد الاتكال عليه تعالى واستنادا إلى حقنا الطبيعى وإلى تأييد الحكومات ومؤازرة البلاد العربية حكومات وشعوبا وإلى قرارات الجامعة العربية ـ تأليف حكومة لفلسطين بكامل حدودها المعروفة قبل ١٥ آيار سنة ١٩٤٨ لتضطلع بالمهام التى يطلبها الموقف واستكمال أسباب العمل باعتبارها حكومة ديمقراطية مسئولة أمام مجلس وطنى تمثيلى إلى أن يتيسر القيام بانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد، وتقرر نظام الحكم فيها على أن تكون القدس عاصمة البلاد وأن تستقر الحكومة مؤقتا فى مدينة غزة إحدى بلدان هذا القطر العربى الكريم.

وفى هذا اليوم التاريخى الذى نعلن فيه تأليف هذه الحكومة الفتية ندعوك باسم الوطن المقدس إلى توحيد الكلمة والعمل صفا واحداً لصد العدوان الأثيم عن

---

(١) العارف، النكبة. . ، (الجزء الثالث). . . ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٥ـ٧٠٦. (ولم يحدد «العارف» إن كان «أحمد حلمى» قد ألقى البيان أمام المؤتمر أم خارجه وعلى هامشه).

مقدساتك وتراث آبائك وأجدادك ومهد أبنائك وأحفادك وسجل مفاخرك وأمجادك، وإلى التعاون الوثيق مع الجيوش العربية الباسلة التى تحارب فى سبيل تحرير بلادك لتصل عالى الرأى إلى أهدافك، أمدك الله بعونه وشملك بعنايته وأيدك بروح من عنده.

هذا وإننا لنرى من الواجب أن نرفع آيات الشكر والامتنان مشفوعة بالتعظيم والتكريم لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك العرب ورؤساء جمهورياتهم وأمرائهم. ونزجى الشكر لجامعة الدول العربية ورجالات العرب والجيوش العربية وقوادها وللمناضلين الأبرار، وللأمم الإسلامية والشرقية التى آزرت قضية فلسطين، بما أبدوه من عطف سام وشعور نبيل على عرب فلسطين، ولما بذلوه من مساعدات كريمة فى سبيل إنقاذ البلاد المقدسة.

وإننا لنقف خاشعين لذكرى الشهداء والأبرار الذين سقطوا فى ميدان الشرف والجهاد دفاعًا عن الدين والوطن والكرامة، معاهدين الله تعالى والأمة العربية فى فلسطين والوطن العربى الكبير، على أن نواصل العمل بكل ما فى قلوبنا من إيمان، وما أوتينا من قوة، إلى أن يتم النصر بعون الله وعنايته، سدد الله خطانا إلى أقوم سبيل».

فى اليوم الثانى لانعقاده (١ أكتوبر عام ١٩٤٨) التفت المجلس لمناقشة «النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين»، وقد اضطلع بمهمة تنقيح مواد النظام بصفة خاصة من أعضاء الحكومة فضلا عن رئيس المجلس، كلٌّ من أنور نسيبة وعلى حسنا ويوسف صهيون ورجائى الحسينى[١]. وبعد جلسة مطولة نحو سبع ساعات من المداولات أقر النظام، الذى تكون من ١٨ مادة على النحو التالى[٢]:

«المادة (١): يعرف هذا النظام (بالنظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين).

المادة (٢): تتألف حكومة عموم فلسطين بموجب هذا النظام من مجلس وطنى ومجلس وزراء ومجلس أعلى.

---

(١) الهوارى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٤.

(٢) الوثائق الرئيسية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٧-٤٥٨.

المادة (٣): يظل هذا النظام معمولا به حتى تقوم جميعة تأسيسية تضع دستور البلاد وتختار لها نوع الحكم.

المادة (٤): المجلس الوطنى هو الذى يقرر موعد الانتخابات لإنشاء جمعية تأسيسية.

المادة (٥): يتألف المجلس الوطنى من:

مندوبى الهيئات التمثيلية وهم الذين وجهت الدعوة إليهم لحضور الاجتماع الأول. إذا توفى أو استقال أحد الأعضاء أو سقطت عضويته فلمكتب المجلس أن يرشح عضوا بدلا منه على أن يصدق المجلس على هذا الاختيار.

يحصل النصاب القانونى للمجلس إذا حضر خمسون عضوا من أعضائه.

المادة (٦): يتألف المجلس الأعلى من رئيس المجلس الوطنى رئيسًا ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس المحكمة العليا أعضاء.

المادة (٧): يعقد المجلس الوطنى كل ستة أشهر مرة بدعوة من رئيسه ويحق للرئيس أن يدعو المجلس إلى الانعقاد بصورة استثنائية بالإضافة إلى دورته العادية كلما رأى ضرورة لذلك على أنه إذا طلب خطيا خمسون عضوا من أعضاء المجلس من رئيسه عقد جلسة استثنائية فعلى الرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع فى المكان الذى يعينه فى خلال أسبوع من تقديم الطلب.

المادة (٨): الرئيس ونائبا الرئيس وأمينا السر الذين ينتخبهم المجلس يؤلفون مكتب المجلس الوطنى ويستمر هذا المكتب فى أعماله مادام المجلس قائمًا.

المادة (٩): تعتبر (حكومة عموم فلسطين) جهازا شرعيا لممارسة جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وفق نصوص هذا النظام فى جميع فلسطين بكامل حدودها كما كانت قبل انتهاء الانتداب البريطانى فى ١٥ آيار سنة ١٩٤٨. ويمارس القضاء صلاحياته مستقلا استقلالا تاما عن السلطة التشريعية والتنفيذية ويؤمن استقلاله بموجب قانون خاص.

المادة (١٠): الوزارة هى السلطة التنفيذية للحكومة وتستمد سلطتها من المجلس

الوطنى وفقًا لهذا النظام وتكون مسئولة أمامه، وتستمر فى أعمالها ما دامت حائزة على ثقته.

المادة (١١): فى حالة استقالة الوزارة تقدم الاستقالة إلى رئيس المجلس الأعلى وبعد قبولها من المجلس الأعلى يكلف الرئيس من يرى فيه الكفاية لتأليف وزارة جديدة.

المادة (١٢): جميع الاتفاقيات الدولية والمعاهدات السياسية أو القروض المالية وجميع الامتيازات الاقتصادية وغيرها التى تعقدها الوزارة لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد الحصول على موافقة المجلس الوطنى على أن للمجلس الوطنى أن يفوض الوزارة بقرار خاص بعقد قرض واعتباره نافذا فور عقده دون الرجوع إلى المجلس.

المادة (١٣): السلطة التشريعية تنحصر فى المجلس الوطنى الذى له الحق فى إقرار ورفض مشاريع القوانين التى تعرض عليه من مجلس الوزراء على أن يحق للوزارة أن تسن جميع المراسيم والقوانين والأنظمة والأوامر المتعلقة بالمجهود الحربى كقانون الطوارئ دون الرجوع بها إلى المجلس إذا لم يكن منعقدا على أن تعرض هذه المراسيم والقوانين والأنظمة والأوامر على المجلس فى أول اجتماع يعقده.

المادة (١٤): إن حق تحضير مشاريع القوانين والأنظمة وتقديمها إلى المجلس الوطنى لمناقشتها وإقرارها ينحصر فى مجلس الوزراء. على أن يحق لأى عضو من أعضاء المجلس الوطنى أن يتقدم إلى مجلس الوزراء عن طريق مكتب المجلس الوطنى بأى مشروع لقانون أو نظام يرغب فى أن يقره المجلس وإذا رفض مجلس الوزراء عرض هذا المشروع على المجلس الوطنى وطلب ثلاثون عضوا من أعضاء المجلس المذكور النظر فى المشروع فعلى رئيس المجلس أن يطرح هذا الموضوع للمناقشة.

المادة (١٥): مدينة القدس هى عاصمة الحكومة ويحق للوزارة بموافقة رئيس المجلس الوطنى اختيار مركز آخر مؤقت للحكومة عند الضرورة.

المادة (١٦): يؤلف المجلس للدفاع الوطنى قوامه رئيس المجلس الوطنى ورئيس

الوزراء ووزير الدفاع الوطنى ويكون من الاختصاص المطلق لهذا المجلس اتخاذ جميع الوسائل اللازمة للدفاع عن فلسطين ووحدتها بكامل حدودها وإقرار السلم والطمأنينة فيها .

المادة (١٧) : يمارس المجلس الأعلى السلطات الآتية :

١ ـ قبول استقالة الوزراء .

٢ ـ العفو عن المحكومين وتصديق أو تبديل عقوبة الإعدام على أن يستبدل برئيس المحكمة العليا ووزير العدل عند النظر فى حكم الإعدام الصادر من رئيس المحكمة العليا .

٣ ـ الأمر بتنفيذ القوانين المصدق عليها من المجلس الوطنى والقوانين الصادرة من مجلس الوزراء بمقتضى المادة الثالثة عشرة .

٤ ـ قبول أوراق اعتماد ممثلى الدول .

المادة (١٨) : يصبح هذا النظام معمولا به بعد موافقة المجلس الوطنى عليه ولهذا المجلس الحق فى تعديله أو استبدال غيره به وفقًا للمصلحة الوطنية العامة بأكثرية ثلثى الحاضرين فى جلسة قانونية» .

وربما يدعو للتأمل، أن الأفكار الأساسية التى تضمنها هذا النظام المؤقت، الذى يفترض أنه دستور حكومة عموم فلسطين، لا يختلف فى شىء كثير عن الأفكار التى أعلنت عنها الهيئة العربية العليا فى ٥ يناير عام ١٩٤٨ وهى بصدد الحديث عن تصورها للنظام الفلسطينى والذى أشرنا إليه فى موضع سابق، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن نظام الحكومة جاء أكثر تفصيلاً وشمولية .

اختتم المجلس أعماله بإصدار إعلان استقلال فلسطين وبعض القرارات العامة . وقد جاء فى إعلان الاستقلال ما يلى : «بناء على الحق الطبيعى والتاريخى للشعب العربى الفلسطينى فى الحرية والاستقلال . هذا الحق (المقدس) الذى بذل فى سبيله أزكى الدماء، (وقدم من أجله دم الشهداء)، وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التى تألبت عليه وحالت بينه وبين التمتع به، فإننا نحن أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى المنعقد فى (مدينة) غزة، نعلن هذا اليوم (الواقع فى) الثامن

والعشرين من ذى القعدة لسنة ١٣٦٧هـ (الموافق) أول تشرين الأول (أكتوبر) لسنة ١٩٤٨م، استقلال فلسطين كلها التى يحدها شمالاً سورية ولبنان، وشرقًا سورية و(شرق) الأردن، وغربا البحر الأبيض (المتوسط) وجنوبا مصر، استقلالاً تاما، وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم، وتسير هى وشقيقاتها الدول العربية متآخية فى بناء المجد العربى، وخدمة الحضارة الإنسانية، مستلهمين فى ذلك، روح الأمة وتاريخها المجيد، ومصممين على صيانة (استقلالها) والذود عنه، والله (تعالى) على ما نقول (شهيد)»[1].

وكان من أهم القرارات الأخرى[2]: رفض محاولة اليهود إقامة دولة لهم فى فلسطين، ورفض تقرير الكونت برنادوت، والدعوة إلى التجنيد العام، وتثبيت القوانين التى كانت مرعية الاجراء قبل انتهاء الانتداب مع تشكيل لجنة لتنقيحها، وتفويض الحكومة عقد قروض مالية لا تزيد عن خمسة ملايين جنيه. وقرر المجلس، كذلك، أن يكون علم فلسطين هو علم الثورة الهاشمية الأصلى (الألوان الثلاثة الأفقية ـ الأخضر والأبيض والأسود، والمثلث الأحمر دون نجوم) وناشد الأمة العربية والإسلامية ـ حكومات وشعوبا الأخذ بيد الشعب الفلسطينى فى العمل على إنقاذ فلسطين بكل ما أوتى من عزم وقوة.

وقع على هذه المقررات معظم أعضاء المجلس الحاضرين، وبعد انتهاء المجلس من أعماله أرسل رئيس المجلس الوطنى ورئيس المجلس الأعلى لحكومة عموم فلسطين طبقا للمادة ٦ من نظامها المؤقت الحاج أمين الحسينى، برقية إلى الملوك والرؤساء العرب يبلغهم فيها أن «المجلس الوطنى الفلسطينى قرر بالإجماع أن يرفع شكره وتقديره إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم وإلى الحكومات العربية وشعوبها وجيوشها لما أسدوه من خدمات جليلة وقدموه من مساعدات قيمة لإنقاذ فلسطين والمحافظة على عروبتها. .» كما بعث الحاج أمين لرئيس المجلس التشريعى فى عمان، برقية شرح فيها سير أعمال المؤتمر،

---

(١) سخنينى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢، كذلك شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥، كذلك، الوثائق الرئيسية، المصدر نفسه، ص ٤٥٥. (الكلمات بين الأقواس الكبيرة، وردت باختلاف طفيف بين المصدرين الأول والثانى من ناحية والمصدر الثالث من ناحية أخرى).

(٢) سخنينى، المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

وتمكنه من نيل ثقة أكثرية ممثلى الشعب الفلسطينى ومشيراً إلى أنه «ليسر المجلس الوطنى الفلسطينى أن يعرب لمجلسكم الموقر عن رغبته الأكيدة فى التعاون معه، والعمل لما فيه مصلحة الأمة العربية فى جميع أقطارها»(١).

ردود الفعل الفلسطينية:

أحدثت فكرة تأليف حكومة عموم فلسطين ثم تشكيلها لاحقًا أصداء متباينة فى الأوساط الفلسطينية بين الاستبشار والفرحة بالوافد السياسى الجديد وبين الحذر والتردد وصولاً أحيانا إلى الرفض، لا سيما بعد اتضاح المواقف الحقيقية للبلاد العربية من الحكومة غداة التشكيل بوقت قصير.. ويمكن متابعة هذه الأصداء على صعيد الرأى العام الشعبى من ناحية وفى إطار القيادات التنفيذية الأولى من ناحية ثانية وكذا على صعيد أعضاء الحكومة والمؤتمر الوطنى من ناحية ثالثة.

١ - تراوحت مواقف الجماهير الفلسطينية فور بروز الفكرة بين الترحيب والحذر والاستنكار.. ويبدو أن هذه المواقف تأثرت بالمناخ السياسى المتغاير بين أولئك المقيمين منهم تحت الإدارة الأردنية والعراقية فى فلسطين الوسطى والشمالية (قطاعات القدس - أريحا ومناطق نابلس وحنين وطولكرم) والمقيمين تحت سيطرة القوات المصرية (على الشريط الممتد من رفح مروراً بالخليل وبيت لحم)، فبرغم التأييد الممزوج بالحذر فى مناطق السيطرة الأردنية، إلا أن البعض قابل فكرة تشكيل الحكومة بفتور.. وقد كتب القنصل المصرى فى القدس حول هذا الشأن ما نصه(٢): «يقول بعض الفلسطينيين، خير لفلسطين أن يصرف المال فى شراء الأسلحة من أن ينفق فى إنشاء الحكومة الجديدة. ويقولون: يبعد توافق الأردن والعراق على تكوين حكومة مع وجود فتور شديد بينها وبين سماحة المفتى..» وقد سجل القنصل انطباعه الشخصى قائلاً «إن ضرر إنشاء الحكومة سيكون أكبر من نفعها لأنها ستصرف الناس عن الجهاد إلى شؤون الانتخاب وكراسى الحكم الوهمية».

---

(١) شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠-٨١.

(٢) طايع، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

ويصف شاهد عيان رد فعل الرأى العام الفلسطينى السلبى على الجانب الأردنى. . «. . وجدت الرأى العام (الأردنى) والفلسطينى ساخطًا على فكرة حكومة عموم فلسطين. وقد اجتمع نفر غير قليل من رجالات فلسطين والأردن، ومن ذوى المراكز الكبيرة فى المملكة الهاشمية، وكانوا ينظمون حملة الاستنكار على وجود حكومة غزة والخروج عليها، والإعلان بأنها لا تمثل أحدًا إلا المفتى والهيئة العربية العليا، وأنه لا يجوز لها التكلم باسم أهل فلسطين. . [1]».

على أن الشاهد نفسه يتحدث بلغة مختلفة عن موقف الرأى العام فى رحاب غزة عند اجتماع المجلس الوطنى. . فيقول: «فى اليوم الأول من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ هرع الناس من جهات مختلفة إلى غزة، حتى غدت شوارعها تضج بالعابرين كأنه يوم موسم، أو مظاهرة صاخبة فيها عشرات الألوف من الخلق، والنسوة والأولاد على الأسطحة والأسوار، يشاهدون المارة ويستعرضون الزوار. وقبل وصول المفتى إلى غزة، كان الجند قد سبقه إليها بواسطة أعوانه. . كان الناس بين متفرج باك ومستبشر فرح وبين من ساقته الظروف مكره لا بطل. . [2]». ويلخص «عارف العارف» هذه المشاعر الشعبية المختلطة كما يفسرها بالقول. . «. . استقبل معظم عرب فلسطين نبأ إنشاء حكومة عموم فلسطين بشىء كثير من الأمل والرجاء، وكذلك فعل سكان بيت المقدس، وامتعض قليلون. وقد رأى هؤلاء الأخيرون أنه لا يحق للذين حضروا المؤتمر، وهم قلائل بالنسبة لمجموعة الأمة، أن يزعموا أنهم يمثلون الفلسطينيين جميعًا. إلا أن الوضع الراهن فى البلاد كان قد ساء إلى درجة جعلت الأكثرين يرضون بمثل هذه الخطوة، لعلها تبدد شيئا من مخاوفهم، وتزيل عن نفوسهم بعض ما ألم بها من جراء تخاذل الدول العربية. . وفى كل حال، كبرت الآمال عندما علم الناس أن الدول العربية التى يتألف منها مجلس الجامعة تؤيد هذه الفكرة. . واختفت روح الانهزام، تلك التى يتنادون إلى جميع الصفوف والتأهب للقتال، وسرت أنباء الحركة الجديدة بين الصفوف بسرعة البرق. . على أن هذه الروح سرعان ما انتكست، وذلك عندما علم جمهور الشعب أن الحكومة الأردنية لم تعترف بحكومة عموم فلسطين، وما

---

(١) الهوارى، مصدر سبق ذكره، ٢٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

تلا ذلك من مخاصمة أردنية للحكومة وللدول العربية التى ساندت قيامها . .[1]» .

ولا يختلف «عزت طنوس» مع هذا التحليل حين يقول[2]: « . . استقبلت أكثرية الشعب الفلسطينى نبأ تشكيل حكومة عموم فلسطين وإعلان الاستقلال بفرحة عظيمة وأمل، وسط أنباء الهزيمة العربية، وتصاعدت لدى كثير من اللاجئين آمال بالعودة. لكن آخرين لم يتفاءلوا بها كثيراً، لأنهم كانوا يعلمون أن الملك عبدالله، المستولى على بقية فلسطين، لا يمكن أن يسمح للحكومة بإدارة فلسطين» .

٢ ـ ومثلما كان تلمس الرأى العام لاختلاف الأهواء العربية تجاه الحكومة مدعاة للتربص ومراوحة الآراء تجاهها، فإن الحديث عن التباين فى وجهات نظر القيادة الفلسطينية العليا، لا سيما بين المفتى «أمين الحسينى» والباشا «أحمد حلمى» ربما كان مدخلاً آخر لوقوع حكومة عموم فلسطين فريسة للانشقاقات الفلسطينية .

ففى غمرة الاستعدادات الأولية لإعلان الحكومة وعقد المؤتمر الوطنى وبعد هاتين الخطوتين برزت بعض الفروقات بين رؤيتى المفتى والباشا ومقارباتهما لهذه الخطوات ومواقعهما إزاءها، ومن ذلك :

* أن الجامعة العربية اتقاء منها للمعارضة الأردنية ـ والعراقية نسبيا ـ لسياسة المفتى ألمحت إلى أن حكومة عموم فلسطين بعيدة عن دائرته . وقيل إن التلميحات ذهبت إلى أن الحكومة تعد وسيلة قوية للتخلص من المفتى ومداخلاته . ومن آيات ذلك، أن الحكومة المصرية والجامعة العربية آثرتا ألا يشارك المفتى فى حكومة عموم فلسطين . الأمر الذى أزعجه، ودفعه لاختراق هذه الرؤية بالسفر إلى غزة دون إذن من السلطات المصرية[3] . أما مشاركة المفتى بالفعل فى المداولات الخاصة بتشكيل الحكومة والإعداد للمؤتمر الوطنى، فما كانت إلا عن «سياسة ترقيع» لجأت إليها السياسة العربية لترضية المفتى وجماعته بترشيح بعض محازبيهم لمناصب فى الحكومة ومجلسها الوطنى .

* أنه بعد تعيين الوزراء فى الحكومة، لم يتخذ كل من المفتى والباشا مقرا واحدا لا

(١) العارف، النكبة . . . (الجزء الثالث) . . . مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٦ـ٧٠٧ .

(٢) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٦ .

(٣) انظر الهوارى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢، ٢٨١ .

فى القاهرة، ولا فى غزة، ففى القاهرة كان الوزراء يتراكضون بين مقر المفتى فى «حلمية الزيتون» ومقر الباشا فى «فندق الكونتننتال». أما فى غزة، فقد أقام المفتى عند أحد المقربين منه هو السيد «موسى الصورانى» من رموز البلاد، فيما نزل الباشا عند مقرب منه هو السيد «فايق بسيسو» مدير بنك الأمة الذى كان الباشا مؤسسه(١). وقد أقام الوزراء فى فندق «الوليد» فى غزة وصاروا يتنقلون بين الزعيمين على غرار سلوكهم فى القاهرة(٢).

* حدثت خلافات بين المفتى والباشا بشأن المرشحين لعضوية حكومة عموم فلسطين والمجلس الوطنى، خلاصتها أنه كان لكل من الزعيمين رؤيته بشأن صلاحية أشخاص بعينهم من عدمها. ومن هنا لم يوافق كل من منهما على اختيارات الآخر بسهولة، مما استدعى اللجوء إلى تسويات معينة، كأن يقبل المفتى بشخص بعينه مقابل آخر يرشحه الباشا(٣). وفى هذا الشأن، ثمة إمكانية للقول بأن تلك الخلافات تعزى إلى عدم توافق فى النوازع والشخصيات.. ومن ذلك أن المفتى أمين الحسينى كان أميل إلى جانب السيطرة والفردية والاستحواذ وتعيين الأتباع.. فيما لم يكن «أحمد حلمى» من نوعية يمكنها التوافق مع هذا الأسلوب(٤). بل كان يضجر من هكذا تصرفات، كونه شخصية أكثر ميلاً إلى عدم اللجوء للمناورات(٥). ويروى «محمد على الطاهر» أن «وزراء حكومة عموم فلسطين الذين وقع عليهم اختيار أحمد حلمى استقالوا (أو اعتكفوا) بسبب مداخلات المفتى واحتجاجا على أساليبه فى التعامل.. كما أن المفتى لم يترك فرصة للطعن فى هذه الحكومة إلا اغتنمها.. فتارة يطعن فى تمثيلها للفسطينيين نكاية بأحمد حلمى، وتارة يستجلب برقيات التأييد لشخصه من

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(٢) EL peleg, op. cit, p 102-103

(٣) الهوارى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦.

(٤) عبدالفتاح الشريف (مسئول الشئون الاجتماعية وشئون الطلاب فى حكومة عموم فلسطين)، لقاء مع الباحث، القاهرة، ١٦/ أغسطس/ ١٩٩٦.

(٥) محمد رفيق اللبابيدى، (مدير عام حكومة عموم فلسطين)، لقاء مع الباحث، القاهرة، ١٠/ مايو/ ١٩٦٦.

جماعته فى سوريا ولبنان، فما معنى إذن وجود حكومة عموم فلسطين التى فيها أقاربه وأعوانه الآخرين؟»[1].

من غير المستبعد أن يكون الفتور فى علاقة المفتى بالباشا من الحقائق السابقة على قيام حكومة عموم فلسطين، فقد كان أحمد حلمى أحد أقطاب الجبهة العربية التى ناقشت اللجنة العربية العليا بقيادة المفتى فى أحقية تمثيل فلسطين فى الجامعة العربية، كما أشرنا فى موضع سابق. وبعد تكوين الهيئة من الفريقين، لاحظ البعض أن رئيس الهيئة ظل على تحفظه تجاه أحمد حلمى أثناء مكوثه فى القدس قبل تسلمه رئاسة حكومة عموم فلسطين، وأنه لم يكن - مع د. حسين الخالدى - من المعتمدين لدى رئيس الهيئة[2] ويبدو أن تكوين الحكومة والمتغيرات التى أحاطت به، لم تغير من نظرة المفتى للباشا، الأمر الذى ألقى بظلاله على مسار الحكومة بشكل ملحوظ.

٣ - على صعيد رجال الحكومة والمجلس الوطنى، كان التحفظ والتشكك من جدوى قيام الكيان السياسى فى إطار الظروف العامة المحيطة به فلسطينيا وعربيا ودوليا من العلامات المميزة للموقف، كان هؤلاء بين مقبل على هذا الكيان على استحياء وبين متسائل عن جدواه برغم المشاركة الشكلية فيه. ولعل سيطرة هاجس التردد العربى، ثم ما اتضح من استمرار تطور الامتداد اليهودى الصهيونى فى الأرض الفلسطينية، لعل هذه العوامل كانت لها تداعياتها على مواقف القيادات السياسية الفلسطينية بعامة، بما فيها أولئك الذين شاركوا فى قيام الحكومة وانعقاد مجلسها الوطنى. فبعض الذين فضلوا عدم حضور المؤتمر الوطنى ابتداءً، عبروا صراحة عن تحفظهم تجاه مستقبل حكومة عموم فلسطين، وفى ذلك الشأن، ذكر «عزة طنوس» فى شهادته لاحقًا، أنه كان من المدعوين الذين لم يحضروا مؤتمر غزة «لأننى اعتقدت - مع كثيرين - أن الخطوة جاءت متأخرة جدا، وأن مثل هذه الحكومة إذا أنشئت، تولد ميتة لأن الحكومة الأردنية تسيطر على كل ما تبقى من فلسطين باستثناء قطاع غزة»[3].

---

(١) انظر، الطاهر، معتقل...، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠-٢١١، ٦٠٦.

(٢) انظر، الحوت. مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٤، ٥٨٥.

(٣) طنوس، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٣.

مؤدى ذلك، أنه على الرغم من المحاذير الإكراهية التى حالت دون اكتمال حضور المؤتمر الوطنى الذى كان عليه منح الشرعية الشعبية والدستورية لحكومة عموم فلسطين، إلا أن تغيب البعض كان عن عدم اقتناع منهم بالحدث.

ومن الدلائل ذات المغزى بهذا الصدد، تلك الرسالة التى بعث بها «أكرم زعيتر» وزير المعارف بالحكومة من القاهرة فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٤٨ إلى «عونى عبدالهادى» وزير الشئون الاجتماعية بالحكومة، والتى يضمنها ملخصا لمباحثات أجراها مع «النقراشى باشا» رئيس الوزراء المصرى قبل السفر إلى غزة (لحضور المجلس الوطنى)، مشيرا فيها بوضوح إلى مخاوفه من «مشروع إقامة حكومة صورية لشيء لا وجود له اسمه عموم فلسطين». يقول زعيتر، إنه تحادث مع النقراشى عن الحالة الراهنة وخطورة الموقف فى فلسطين «. . وأعربت له عما يخالجنا من خوف شديد على مستقبلها، فيما إذا انسحبت الجيوش العربية منها. وصورت له الكارثة التى ستعم فلسطين حينذاك مما قد يدفع بأهلها إلى مفاوضة الإنجليز أو اليهود والعياذ بالله، لحمايتهم عسكريا واقتصاديا. وقلت له، إنى أرجو بقاء الجيوش العربية بصفة دائمة فى الأماكن التى هم فيها. وعنيت بهذا إلحاق ما يمكن إنقاذه من فلسطين بالدول العربية مجتمعة أو مفردة بحسب الحالة. ولفت نظره إلى أنه مهما انكمشت حدود الدولة المزعومة (إسرائيل)، ومهما اتسعت رقعة الأرض التى ستبقى بيد العرب، فليس من الممكن أن تقوم فى هذه الرقعة العربية دولة تكفى نفسها بنفسها، وأن هذه الحقيقة قد أيدتها اللجان الأجنبية المختلفة، التى درست قضية فلسطين، وقدمت تقاريرها عنها. . » ويضيف زعيتر فى رسالته «. . . وقد عطفت على شرق الأردن، وقلت إن حكمها حكم فلسطين من حيث عدم كفاية مواردها للإنفاق على دولة قائمة بذاتها، وأنها لولا المعونة التى يتلقاها الجيش الأردنى من بريطانيا العظمى، لما استطاعت أن تقف على أقدامها، فلو ضمت إليها فلسطين لما تغيرت هذه النتيجة. . »

ويلخص زعيتر هدف حديثه إلى النقراشى بما يلى: «. . إقناعه بالرجوع عن مشروع حكومة عموم فلسطين، لأن هذا غير ممكن عمليا ولا يتفق مع الأحوال والإمكانات فى فلسطين. . وإقناعه بعدم سحب الجيش المصرى من فلسطين،

واستثارة الأمانى القومية الشريفة فى نفس مصر، بإلحاق الأقسام العربية من فلسطين فيها. . وهكذا، استمرار علاقة مصر بفلسطين والقضية العربية»[1].

يمثل هذا الرأى موقف أحد وزراء حكومة عموم فلسطين الموقعين على إعلان الاستقلال الذى أصدره المجلس الوطنى فى غزة. إنه يوضح بجلاء مدى افتراق أهداف القيادات الفلسطينية داخل الحكومة نفسها، ولعله يقد مبرراً، تم استخدامه من جانب «النقراشى» لاحقًا لتغيير رؤيته للحكومة. لكن ما هو أهم من ذلك، أنه يلتقى والتبريرات التى دفع بها الحاكم الأردنى فيما بعد لمعارضة استقلال فلسطين وحكومة عموم فلسطين، لاسيما بالحديث عن عدم قابلية الأجزاء المتبقية من البلاد للحياة، بمعزل عن المحيط العربى. ولعل السؤال الذى يثار هنا، هو لماذا لم تجر الدعوة إلى استقلال الدولة الفلسطينية - جزئيا أو كليا - مع توفير الدعم العربى اللازم لذلك، من دون عمليات إلحاق بالآخرين؟

اتساقًا فيما يظهر مع هذا التحليل، أرسل «زعيتر» إلى «عبدالهادى» فى ١ نوفمبر ١٩٤٨ أى بعد شهر واحد من تكوين الحكومة، يخبره بأنه «انقطع عن حضور اجتماعات مجلس وزراء حكومة عموم فلسطين»، وأن عمله اقتصر على حضور المجلس الأعلى لإغاثة اللاجئين. وأن حلمى باشا، قد سأله عن عونى عبدالهادى، الذى كان قد انقطع بدوره. فأخبره أنه فى دمشق وحين تكون ضرورة وفائدة فى حضوره، يمكن استدعاؤه[2].

بين رجالات المرحلة وقياداتها من لم يكتف بالتشكيك فى مستقبل حكومة عموم فلسطين لدى طرف واحد، بل أشاع موقفه فى المحيط العربى بأكمله، ومن ذلك ما أشار إليه «يوسف هيكل» رئيس بلدية يافا عام ١٩٤٨. . فى ذكرياته عن مرحلة المداولات حول الحكومة وبعد إنشائها بوقت قصير، قائلا: «. . شاع فى المدة الأخيرة أن المفتى وجماعته، قد عقدوا العزم على تأليف حكومة باسم حكومة عموم فلسطين، وأن الدول العربية تؤيده فى ذلك. . إننى أرى بأن هذه الخطة ضارة بقضية فلسطين ضرراً كبيراً، وعليه، وضعت بعد وصولى القاهرة (فى ١٥ سبتمبر

---

(١) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧-١٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

عام ١٩٤٨) مذكرة عن رأيى فى هذه الحكومة أبنت فيها ما ستعود به هذه الحكومة على قضية فلسطين من أخطار ، وما ستحدث بين البلاد العربية من تباعد وشقاق . وقد رفعت المذكرة إلى دولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس وزراء مصر ، وإلى رؤساء الحكومات العربية بواسطة ممثلى الدول العربية بالقاهرة ، وإلى الأمين العام لجامعة الدول العربية . وسلمت منها نسخة إلى المدير العام لوكالة الأنباء العربية . وطلبت من جريدة الأهرام نشرها ، فوعدت بذلك إن سمح الرقيب ، لكن المذكرة لم تنشر فى الصحف المصرية ، لأن الرقيب حال دون ذلك ، بينما أذيعت كاملة من محطة الشرق الأدنى ونشرت فى الصحف العربية فى لبنان وسوريا والعراق .

لقد بذلت محاولات لإقناع رجالات مصر بما يلحق قضية فلسطين من جراء تأليف حكومة عموم فلسطين . . »، ويمضى «هيكل» إلى أنه «قابل الملك عبدالله فى ٧ أكتوبر ١٩٤٨ وأعلمه بجهوده فى هذا الصدد ، وعرض عليه نسخة من المذكرة . . أخذها منه الملك قائلاً : إن د . هيكل بك أخلص رجل للبلاد وأجرأهم ومضى يتحدث عن دوره (أى دور هيكل) فى وحدة فلسطين والأردن»[١] .

كان من شأن مواقف كهذه أن تقوض الائتلاف الوطنى الفلسطينى الذاتى حول الحكومة وهى غضة . ويلاحظ أن بعض أصحابها من داخل الحكومة ومن خارجها ، أسهموا مباشرة فى عملية التقويض ، وشكلت مواقفهم قضية مهمة لتمرير الرؤى البديلة فى المحيط العربى وغير العربى وبخاصة من جانب الحكم الأردنى .

وقد علق «أحمد حلمى» على هذه الحالة السلبية الذاتية فى حديث له مع أحد مؤرخى المرحلة بالقول[٢] : «سامح الله هؤلاء الإخوان فإنهم ما باشروا العمل ، وما قدموا يتسلموه ، وما استقالوا ، ليفتحو لغيرهم الباب ، وقد تم إنذارهم بضرورة مباشرة العمل فى مدة أسبوع . . » .

---

(١) انظر ، د . يوسف هيكل ، جلسات فى رغدان ، دار الجليل ، عمان ، ١٩٨٨ ، ص ٩٥ .

(٢) الخطيب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

الفصـــل الثالث

الحكــومة فى محيطهــا العــربى والــدولى

العرب وحكومة عموم فلسطين:

معظم، إن لم يكن كل، الأدبيات التى تعرضت لتجربة حكومة عموم فلسطين تبدأ أو تنتهى بأن نشأة هذه الحكومة أو دلالتها جاءت متأخرة عن موعدها، ولذلك لم يقدر لها النجاح والاستمرارية. ويذهب البعض، إلى أن ظروفا موضوعية عربية لم تتوافر لهذه التجربة لكى تجعل منها كيانًا سياسيا قابلا للحياة، وعندما نتذكر أقوال أصحاب الآراء السلبية تجاه الحكومة قبيل إعلانها وبعد قيامها بالفعل، لابد أن نوقن بوجود أصول سابقة للأحكام التاريخية اللاحقة، بما قد يكون أدى إلى التأثير عليها.

على أن هذه الأقوال السابقة أو اللاحقة يفتقر جلها إلى التفصيلات ويمكن إخضاعها للتفنيد. فمعظم الدفوع أو المعطيات المطروحة على سبيل تبرير فكرة عدم ملائمة الظروف الموضوعية لإمكانية حياة حكومة عموم فلسطين أو الاستقلال الفلسطينى، وبخاصة ما تعلق منها بالشروط العربية، يمكن مناقشتها وربما دحضها. فالقول مثلا بأن الأجزاء المتبقية من فلسطين بعد الاحتلال الصهيونى لشطرها الأخير، لا تسمح بقيام دولة مستقلة من النواحى الجغرافية أو الاقتصادية يجافى حقيقة أن العالم يعرف دولاً أصغر حجمًا من فلسطين الوسطى (الضفة الغربية) أو حتى من قطاع غزة. ثمة دول عديدة ما كان لها أن تقوم لو كان شرط استقلالها صكا بقدرتها على الحياة الاقتصادية بمعزل عن عوامل أخرى مساعدة.. إن الأردن واسرائيل، كدولتين، ليستا استثناء من هذا الفهم، سواء عند نشأتيهما ولربما حتى الوقت الحاضر.

والقول بأن دولة حكومة عموم فلسطين (أو أية حكومة فلسطينية أخرى فى

وقتها) لم تكن تملك القدرة على الدفاع الذاتى، لا يصمد وحده أيضًا كسبب للحيلولة دون قيامها، فالدفاع وشؤونه كان يمكن تدبره، فى ضوء الاستعداد الفلسطينى الذاتى وإمكانات توطيد دعائم الدفاع المشترك مع دول الجوار القومى العربى، مثلما حدث عند عقد معاهدة الدفاع العربى المشترك فى إطار الجامعة العربية (فى إبريل عام ١٩٥٠) بعد أقل من سنتين على إعلان الحكومة.

هذا علاوة على ما ثبت فى وقت لاحق من أن الدول العربية ذات الصلة، لم تتمكن بدورها من الحفاظ على ما تبقى من فلسطين بالضم أو بالوديعة من غائلة العدوانية الصهيونية (احتلال الضفة وغزة عام ١٩٦٧).

والحال كذلك، كانت هناك أسباب للانحسار السريع لحكومة عموم فلسطين فى المحيط العربى بيد أنها لا تنتمى جميعها إلى «الموضوعية»، أو أنه لم يكن بالإمكان التعامل معها على نحو مختلف. وفى هذا الموضع، نتعرض لما يتصل بهذه الأسباب فى الدوائر التى من المرجح أنها كانت الأهم عربيا فى رد فعلها تجاه الحكومة وهى: دائرة السياسة الأردنية ودائرة السياسة المصرية ودائرة السياسة العربية العامة التى تمثلها جامعة الدول العربية، ومن المفهوم أن «التأثير المتبادل» المتوقع بين معالجات هذه الدوائر الثلاث، يجعل من متابعتها على التوالى محض عمل منهجى، يستهدف إلقاء ضوء قوى على إشعاع كل منها على دورة حياة الحكومة، دون أن يعنى ذلك بحال أن معالجة كل دائرة وحدها كانت كفيلة بالتأثير الحاسم على مسار الحكومة صعودًا أو هبوطًا.

أولاً: السياسة الأردنية (العداء المكشوف):

تحركت السياسة الأردنية تجاه حكومة عموم فلسطين من «أهداف إستراتيجية» كبرى للحكم الأردنى بشأن القضية الفلسطينية ومستقبل الكيان الأردنى والكيان الصهيونى. وقد سمحت معطيات بعينها واكبت حرب عام ١٩٤٨ بأن يستحوذ هذا الحكم على «مصادر قوة» مكنته من متابعة هذه الأهداف، مع اللجوء إلى أدوات أو «آليات محددة» للتعامل مع قضية الحكومة فى مراحل الإعداد وبعد النشأة والتكوين. وكان جماع هذا التعامل معبرًا عما يمكن تسميته بالعداء الصريح لها فكرة ومضمونًا وأهدافًا.

فيما يتعلق بأهداف الحكم الأردنى، فقد تحددت فى رؤية الملك عبدالله السابقة على قيام الحكومة بفترة تعود إلى عام ١٩٣٧، وقوامها «توحيد الأجزاء العربية من فلسطين، فى حال حدوث أى تقسيم لها مع المملكة الأردنية[١]. وقد صدر قرار التقسيم فعلاً فى عام ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وهو الذى كان يلوح فى الأفق منذ عام ١٩٣٧، حين تطرقت إليه «لجنة بيل» الملكية الشهيرة للتحقيق، وصار على الحكم الأردنى تلمس سبل تنفيذ هدفه. . كان من هذه السبل الاتفاق المسبق مع الانتداب البريطانى المسيطر فى فلسطين، حليف هذا الحكم وظهيره الدولى الأكبر من جهة.

وكذا استمزاج الجانب اليهودى لتأمين موقفه لاحقًا من جهة ثانية. وقد تمت الخطوتان فى الفترة اللاحقة لقرار التقسيم والسابقة على حرب فلسطين وكذا فى غمار فترة الحرب.

بشأن الخطوة الأولى، ذكر البريجادير «تشارلز كلايتون» من دائرة المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط، فى وثيقة مرفوعة إلى السفير البريطانى فى القاهرة يوم ١٤ ديسمبر عام ١٩٤٧، أنه فى لقاء له مع «توفيق أبو الهدى» رئيس وزراء الأردن اقترح الأخير عليه احتلال الجيش الأردنى للأجزاء العربية فى قرار التقسيم، مع تحاشى التعرض للقوات اليهودية. وبعد أن يتم له ذلك، يقوم البريطانيون بالاتصال بزعماء اليهود لحملهم على تقديم الضمانات الكافية لعدم محاولة توسيع دولتهم أو الإغارة على القرى العربية المتاخمة لمنطقتهم. . وقد أشار كلاينتون إلى أن هذا الحديث تم بمعرفة الملك عبدالله[٢]. ثم تأكدت موافقة وزير خارجية بريطانيا «بيفين» على هذا التوجه. كما تأكد أن الملك عبدالله أرسل إلى الولايات المتحدة فيما بعد مندوبا عنه (هو عمر الدجانى) يبلغها استعداده للاعتراف بالدولة اليهودية إن هى تخلت عن فلسطين الشرقية والقدس والجليل الغربى، على أمل أن تعترف الولايات المتحدة بالأردن الموسع، فى مقابل ذلك الاعتراف بالدولة اليهودية[٣].

---

(١) انظر، سخنينى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(٢) صالح مسعود نويصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار البيادر، (الطبعة الثالثة) القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤١٣ ـ ٤١٤.

(٣) صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

ويروى «عجاج نويهض» وهو من الأقطاب الفلسطينية التى عارضت قيام حكومة عموم فلسطين وسعت عمليا فى خطوات ضم «الضفة الغربية» إلى الأردن، فى مذكراته. . « . . بلغنى وأنا بين عمان والقدس يوم ١٥ مايو/ آيار ١٩٤٨، أن آخر حديث جرى هاتفيا بين المندوب السامى فى القدس وقيادة الجيش العربى فى عمان، أن المندوب قال لغلوب باشا (قائد الجيش الأردنى) هذه العبارة: تنفذ الأمور بحسب الخطة الموضوعة زمانا ومكانًا. . . وقد عرفنا هذا عن طريق فريق من المناضلين استطاع أن يتنصت على الخط الهاتفى بين عمان والقدس بطريقة فنية. . »(١).

وكان الملك عبدالله قد أظهر قناعاته حول مستقبل الكيان اليهودى والأردنى ومصير الكيان الفلسطينى على نحو غير مباشر فى حديث أسرّ به إلى «كمال الدين صلاح» القائم بأعمال المفوضية المصرية فى عمان فى ٥ فبراير عام ١٩٤٨ حين قال: (٢) « . . إن تقسيم فلسطين قد تم فعلا بحكم الأمر الواقع، ففى المناطق اليهودية توجد قوات يهودية مسلحة، وتهيأت بلدية تباشر فعلا سلطات الحكم، بينما يقوم فى الجزء العربى حكم شبه عرفى، تتولاه هيئات المقاومة العربية الموجودة. . سوف تنسحب بريطانيا من فلسطين فى الموعد المحدد، وسيكون اليهود أحرارًا فى أماكنهم، والدول العربية لا تكاد تشعر بهذه الحقيقة المؤلمة. . . إن على كل رجل عربى حماية الأماكن المقدسة فى فلسطين، ولن أتركها بعون الله تقع فى يد اليهود. . ومن واجبى أن أنظر إلى مستقبل هذه البلاد - يقصد شرق الأردن - فنحن لا موانئ لنا إلا العقبة على البحر الأحمر، فإذا سقطت فلسطين فى يد اليهود، فكيف يمكن أن نعيش، هل نشق سردابًا تحت الأرض لنصل إلى البحر؟. إن المسألة بالنسبة لنا حيوية جدا أكثر من باقى الدول العربية. . ».

أما الخطوة الخاصة بتأمين الموافقة اليهودية الإسرائيلية على النوايا الأردنية فيبدو أنها جرت بدورها دون مشاكل عبر مراسلات مختلفة مع الجانب اليهودى. . ومن

---

(١) عجاج نويهض (مذكرات)، ستون عامًا مع القافلة العربية، دار الاستقلال، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣٠٢-٣٠٣.

(٢) لواء إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨ (رؤية مصرية)، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٨٥، ٨٦.

آيات ذلك أنه بعد تدبير مؤتمر أريحا فى مستهل ديسمبر عام ١٩٤٨، الذى أعلن الرغبة فى ضم «الضفة» إلى شرق الأردن، أرسل «إلياس ساسون» رئيس القسم العربى فى الدائرة السياسية للوكالة اليهودية عن الحكومة الإسرائيلية، إلى الملك عبدالله عبر مبعوث له فى القدس (فى ١٣ ديسمبر عام ١٩٤٨) بأنه «لا اعتراض لنا على رغبة سيدنا فى تنفيذ مقررات أريحا، ونظن أنه من المستحسن أن ينفذها فى أسرع وقت ممكن، حتى يضع خصومه وأصدقاءه أمام الأمر الواقع. . وللأمر الواقع أهمية كبرى عند دول أوروبا وأمريكا، وقد جربنا ذلك بأنفسنا. . وفى حالة الإقدام على تنفيذ هذه المقررات نرجو ألاَّ يتعرض للناحية اليهودية لا بخير ولا بشر، ويكفى بالقول بأنه يقدم على ذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولإعادة الهدوء والسعادة إلى الشعب العربى الفلسطينى. .»[1] وهو ما تقيد به الملك بعد ذلك بالحرف تقريبًا.

وتبرز بعض الوقائع أن الإصرار الأردنى على تعارض قيام حكم فلسطينى مستقل مع هدف الأردن الموسع لم يكن مبعثه نشوء حكومة عموم فلسطين، بل انطلق من قناعة مبدئية. بمعنى معارضة أى حكم أو حكومة مستقلة فلسطينية الجوهر، يمكن أن تنازع على الأقسام التى تصورها الحكم الأردنى للامتداد غربًا فى فلسطين. وينفى هذا المبدأ الاعتقاد الشائع بأن معارضة الأردن لحكومة عموم فلسطين كان أساسه اختلاطها بدور المفتى أو حتى أحمد حلمى أو غيرهما. . ومن ذلك أن الحكم الأردنى رفض اقتراحا أمريكيا، فريدًا من نوعه ولم يتكرر بعد ذلك، إلى اجتماع لجنة التوفيق الدولية فى لوزان (١٨ يوليو عام ١٩٤٩) يقوم على «إقرار مشروع تقسيم فلسطين مع بعض التعديلات، وإقرار تدويل القدس وقيام حكومة عربية فى القسم العربى المعين فى قرار التقسيم بعد التعديلات المشار إليها».

لقد قوبل هذا المقترح باستحسان فى الأوساط العربية، لاسيما المتسقة مع خطة التقسيم. وقيل إن لجنة التوفيق استدعت «راغب النشاشيبى» (من أقطاب السياسة الفلسطينية وزعيم حزب الدفاع الفلسطينى) لمباحثته فى أمر تشكيل الحكومة

---

(١) مذكرة إلياس ساسون إلى مبعوث الملك عبدالله (١٣/ ١٢/ ١٩٤٨)، وثائق فلسطين. . مائتان وثمانون وثيقة مختارة (١٨٣٩-١٩٨٧)، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٧، ص ٢٠٢.

الفلسطينية وقد تأيد ذلك باجتماع كبير عقد فى رام الله (٢١ يوليو عام ١٩٤٩) بدعوة من النشاشيبى. وافق على المشروع الأمريكى، وحبذ سفر النشاشيبى إلى لوزان وقبول دعوة لجنة التوفيق. كما جرى فيه ترشيح أعضاء الحكومة المقترحة مثل عونى عبدالهادى، وعبداللطيف صلاح وسليمان طوقان ورشدى الشوا وعفو الشقيرى وسليم بشارة وأنور الخطيب وشوقى سعد. على أنه بينما رأت بعض الحكومات العربية أن استخلاص الأقسام التى يحتلها اليهود له الأولوية، وأن رفض قيام حكومة فلسطينية من شأنه إعطاء إسرائيل ذريعة لعدم احترام قرار التقسيم باعتبار أنه لا توجد حكومة تستلم الأماكن العربية، رأى الأردن أن الأقسام العربية معرضة للعدوان اليهودى، وأنه من العبث زيادة الكيانات العربية بدلا من توحيدها، وأنه يستحيل على حكومة فلسطينية أن تعيش مستقلة فى الأقسام العربية الجبلية الفقيرة[1]. وهى التبريرات نفسها التى طالما ترددت فى إطار رفض حكومة عموم فلسطين. على أن وضوح أهداف السياسة الأردنية ورفضها المبدئى لحكومة عموم فلسطين، أو غيرها من الحكومات الفلسطينية، ما كان ليؤتى أكله، لولا توافر معطيات للقوة النسبية للحكم الأردنى تمكن بمقتضاها من حجب أى مظهر لسيادة هذه الحكومة على مناطق نفوذه فى فلسطين.

ومن هذه المعطيات:

* سيطرة القوات الأردنية على أقسام واسعة مما تخلف عن نتائج حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ عمومًا، وقدرة النظام الأردنى على تسوية الأمور مع الحكومة العراقية بشأن القوات العراقية المسيطرة فى الأجزاء المجاورة[2]، وقدرته كذلك

(١) انظر، دروزة، القضية فى مختلف. . .، مصدر سبق ذكره، صد ٢٦٠ - ٢٦١.

(٢) اتفق الملك عبدالله والوصى على العرش العراقى عبدالإله فى ٣ فبراير ١٩٤٩ على انسحاب القوات العراقية من فلسطين وإحلالها بقوات أردنية، ثم فوضت الحكومة العراقية فى ٢٠/ مارس/ ١٩٤٩ وفد التفاوض الأردنى حول الهدنة مع إسرائيل، بالمفاوضة عن القوات العراقية.
وذكرت الحكومة العراقية على لسان وزير خارجيتها، بأنها سوف تسحب قواتها، وهو ما حدث بعد ذلك فى الفترة مابين ٦ و١١/ إبريل/ ١٩٤٩. (انظر، دروزة، المصدر نفسه، ص ٢٢١، كذلك، صائب صالح الجبورى، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، دون ناشر، بغداد، ١٩٧٠، ص ٣٨٣).

على تسوية أخرى مع الحكومة المصرية للسيطرة على الأجزاء الواقعة تحت سيطرة قواتها (قطاع الخليل - بيت لحم)[1].

* دعمت السيطرة الميدانية قدرة النظام الأردنى على الحشد والتعبئة الشعبية الفلسطينية طوعًا وكرها ضد حكومة عموم فلسطين، بما فى ذلك منع البوح بالتأييد لها، ومحاصرة القوات المرشحة كجيش لهذه الحكومة (قوات الجهاد المقدس). وكانت الموارد المالية والإعلامية، فضلاً عن الإمكانات العسكرية، أكبر بكثير وبما لا يقارن مع إمكانات الحكومة الفلسطينية. وهى إمكانات وموارد أجاد النظام الأردنى استخدامها فى تطويقه لتأثير الحكومة وتمرير رؤاه المضادة، بما فى ذلك عقد المؤتمرات الشعبية المتوالية على سبيل إضفاء صفة الشرعية الفلسطينية على هذه الرؤى[2].

* التهديد بسحب القوات الأردنية من فلسطين ومغادرة الجامعة العربية، مع الاعتقاد بفاعلية هذا التهديد فى ظروف الحرب الفلسطينية لإملاء الرغبات الأردنية فى إطار الجامعة العربية[3]. الأمر الذى أثبت جدواه فى أكثر من مناسبة.

* الاعتبارات الدولية المساندة للرؤى الأردنية تجاه مستقبل الأقسام العربية من فلسطين والتى تمثلت، فضلا عن التأييد البريطانى (والصهيونى) والأمريكى، فى اتساق التحركات الأردنية مع مقترحات الوسيط الدولى برنادوت إلى الأمم المتحدة، بما فيها من تفضيل لخيار إلحاق ما تبقى من فلسطين عربيا بشرقى الأردن.

* الانقسام الفلسطينى - قياديا وشعبيا - تجاه حكومة عموم فلسطين وكذا تجاه السياسة الأردنية المضادة، فكما كان للحكومة مؤيديها ومعارضيها على ما أشرنا، كان لخطوات الضم الأردنى مؤيديها ومعارضيها فى الأوساط الفلسطينية أيضًا على ما سنوضح فى موضع لاحق.

---

(١) صرح رئيس الوزراء المصرى فى ١٧/ إبريل/ ١٩٤٩، بأنه قد تم التفاهم بين مصر والأردن على المسائل التى كانت مثار خلاف بين البلدين. (انظر، شكيب، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٠).

(٢) للمزيد راجع، عبدالهادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨ - ١٩٢.

(٣) El peleg, op. cit, P. 100

وفيما يتعلق بالآليات المضادة لحكومة عموم فلسطين، كانت السياسة الأردنية أقرب إلى المبادرة الهجومية، وذلك على أكثر من محور وفى توقيت متزامن لعل أهمها: استهداف رئيس الحكومة بالهجوم والتعبير عن الاستنكار لموقفه؛ التشهير السياسى بالخطورة ومحاولة تطويقها عربيا؛ القيام بتحركات عسكرية ضد الجناح العسكرى للحكومة؛ مغازلة أعضاء الحكومة والعمل على استيعابهم فى أجهزة الحكم الأردنية؛ المبادأة بخطوات سياسية قانونية لضم النطاق الجغرافى الفلسطينى فى جسد الدولة الأردنية. وفيما يلى بعض التفاصيل بهذا الشأن.

١ ـ كان أحمد حلمى باشا رئيس الحكومة من الذين عملوا مطولاً فى رحاب الأسرة الهاشمية. ونظرًا لعكوفه المطول فى القدس، أثناء حرب فلسطين، فقد نشأت مودة بينه وبين الملك عبدالله، الذى عينه حاكمًا عسكريا على القدس تقديراً لدوره الجهادى فى الدفاع عنها طبقًا للإعلان الأردنى. غير أنه كان لتلك الخطوة هدف آخر، هو تثبيت إحدى حقائق تبعية القدس للحكم الأردنى، لأن الإجراء جاء ضمن سلسلة من التعيينات الأردنية الأخرى فى رحاب فلسطين الوسطى[(١)]. ولا يبدو أن أحمد حلمى قد توقف كثيراً عند ذلك المغزى[(٢)]، واستمر يطلع الملك على كل ما يجرى فى فلسطين. وفى ذلك يقول عجاج نويهض إنه لا يذكر «عدد المرات التى ذهبت فيها موفداً من أحمد حلمى إلى الملك وإطلاعه على الأوضاع وأخذ مشورته»[(٣)]. ولذلك، يبدو أن الملك شعر بخيبة أمل شديدة إزاء قبول أحمد حلمى رئاسة الإدارة المدنية، الأمر الذى تحول إلى غضب عارم منه فور الإعلان عن رئاسة أحمد حلمى لحكومة عموم فلسطين والاستعدادات التالية لعقد المؤتمر الوطنى فى غزة.. فقد كان الملك يعتبر أن أحمد حلمى من رجاله أو كما يذكر البعض «إنه اعتبره يده اليمنى فى فلسطين»[(١)]، وأنه انقلب إلى خصومه، وركز جل امتعاضه عليه[(٢)].

---

(١) من ذلك، تعيين «إبراهيم هاشم» من نابلس حاكما عسكريا عاما على المنطقة التى تديرها السلطات العسكرية الأردنية، وتعيين «عزمى النشاشيبى» من القدس حاكمًا عسكريا فى رام الله، و«حسين الجارالله» رئيسًا للمجلس الإسلامى الأعلى فى القدس وهو أحد أهم مناصب الحاج أمين الحسينى. (انظر عبدالهادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧).

(٢) حول هذا المعنى، راجع، صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٩.

(٣) نويهض، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧.

ويتبدى ذلك الموقف، من الرسائل التى بعث بها الملك إلى أحمد حلمى، فور علمه بالاستعداد لإعلان حكومة عموم فلسطين. . ففى ١٦ سبتمبر ١٩٤٨ كتب الملك إلى أحمد حلمى ما نصه: «ما هذه التشكيلات والنيات التى تعلن الهيئة العربية فى الإذاعات والصحف بتشكيل إدارة فلسطينية فى مجال حكومتكم العسكرية التى تقلدتموها عنا، والتى لم تتكون إلا لصيانة الشرف العربى منذ التاريخ إلى اليوم. إن الحكومة الهاشمية الأردنية لا تسمح لأى تشكيل يقطع على أهل فلسطين حريتهم فى إقرارهم ما يشاءون بعد انتهاء المعضلة الحاضرة. وسوف لا تسمح فى مجالها العسكرى وفى مناطق أمانها من الحدود المصرية إلى الحدود اللبنانية والسورية لأى تشكيل يرمى لمنافع أشخاص، غير المسئوليات التى تتحملها كل دولة عربية فى مجالها العسكرى، وعلى يد قواتها وقوادها أنفسهم لاغير».

وقد رد أحمد حلمى على رسالة الملك، بما يفيد أن الأمر لا يعود إليه، وإنما إلى إرادة الجامعة العربية، قائلا: «هذه التشكيلات نتيجة لقرارات الجامعة العربية. فإذا كان فيها ما يتعارض مع مصلحة البلاد، فالرجا إصدار الإرادة إلى الجامعة المشار إليها لتعديلها. وعلى كل حال فإننى كنت ولم أزل المخلص لجلالتكم وللوطن».

ولم يكن ذلك هو الرد الذى ينتظره الملك. ففى رسالته الأولى إشارة إلى أن أحمد حلمى يتبع سلطته بحكم تعيينه حاكمًا عسكريا على القدس، لا سلطة الجامعة، مما جعل الملك يصعد من لهجته فى رسالته الثانية إلى أحمد حلمى المؤرخة فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٤٨ ونصها:

«إن ما يراد تشكيله باسم حكومة عموم فى فلسطين، سواء كان ذلك بقرار من الجامعة العربية أم برغبة من الحريصين على الحكم، فإن فى ذلك الرجوع إلى الحالة التى كانت قبل ١٥ مايو، وفيه أيضا إمكان اعتراف دول المنظمة (يقصد الأمم المتحدة) بهذا التشكيل كما اعترف الأكثر منهم بمدعيات اليهود، فيقع التقسيم الذى حاربتموه. على كل حال، فالشهداء الذين وقعوا فى الجيش العربى فى أشهر الجدال تأبى أرواحهم العبث بمصير البلاد. وكذلك الحكومة الأردنية الهاشمية

---

(١) الهوارى، مصدر سبق ذكره، ٢٧٧.

(٢) El peleg, op. cit, P. 101

حريصة على أماكن أمانها من الحدود المصرية إلى الحدود اللبنانية والسورية . وأما جهادك الشخصى فلا نكران له . ووددنا أن لو كان غيرك كبش النطاح فى هذه البادرة . . »[1] .

ومع ذلك ، فقد كان أحمد حلمى يعتقد أن الملك أساء فهمه لا أكثر . . فهو يستهدف المصلحة العامة بخدمة أمته ووطنه ولا يقصد الإساءة إليه ، ويقدر للملك احترامه له وثقته فيه ، وقد حادث البعض بأن «جلالته كان دومًا صديقًا ، وكنت موضع عطفه واحترامه ولا أنسى يوم كان يحادثنى بالهاتف ، وأنا تحت القنابل بالقدس فى دار الأيتام ، لم أبرح المقام رغم شيخوختى وضعفى ، ويكلمنى بالتركية سائلاً عن صحتى ، والظاهر أنه أساء فهمى . . »[2] . وقد أرسل أحمد حلمى بهذه المعانى إلى الملك عبدالله ، وبأنه لا مانع من مبايعة الملك على الوحدة معه ولكن مع كل فلسطين وبشكل رسمى إن مضى الملك إلى تحريرها : فكان رد الملك . . «إنه مازال فى صدرنا مكان للود القديم ، فإن أراد الرجوع فعلى الرحب والسعة ، وليس على الملوك من شرط . . »[3] . وحين عرض «طايع» قنصل مصر فى القدس على «أحمد حلمى» أثناء وجوده فى غزة ، أن يتصل بالملك مباشرة ، ويحاول إقناعه بالاعتراف بحكومة عموم فلسطين ، باعتباره من الذين يحوزون على رضاء الملك ، كان رد «أحمد حلمى» بأنه لا يستطيع أن يذهب إليه ، ولو فعل ، لما استطاع أن يغادر عمان وسوف يبقى فيها كالأسير[4] .

تصور بعض القياديين الفلسطينيين والمصريين والعرب ، أنه يمكنهم رأب الصدع بين الملك وأحمد حلمى ، بما ييسر سبل الاعتراف الأردنى بحكومة عموم فلسطين وإزالة العقبة الأردنية من طريقها . . وفى هذا الإطار ، يروى «محمد على الطاهر» أنه اتصل بهذا الخصوص بكل من «أحمد حسين» رئيس مصر الفتاة و«محمد صالح حرب باشا» والشيخ «حسن البنا» المرشد العام للإخوان المسلمين فى مصر ، وتم

---

(١) طايع ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

(٢) الهواري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٧٩ . (ويقول «الهوارى» إنه رغم أن حديثه حول موقف أحم حلمى ورسالته التى حملها إلى الملك ، أمور تمت فى خلوة مع الملك ، إلا أنه استغرب فى مساء اليوم نفسه ، حين سمع محطة إسرائيل للإذاعة تعلن السر) .

(٤) انظر ، طايع ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٤ .

الاتفاق على تشكيل وفد من هؤلاء برئاسة الأمير «عبدالكريم الخطابى» للسفر إلى عمان والحديث مع الملك عبدالله. لكن «النقراشى باشا» أمر إدارة الجوازات بعدم السماح للوفد بالسفر مما عطل المسعى، وعندئذ استعيض عن الاتصال المباشر، بتوجيه برقية من الخطابى إلى الملك عبدالله لتسكين ثائرته، وقد كتبها «الطاهر» وحملها - بعد أن راجعها الأمير الخطابى - إلى المفوضية الأردنية لتبرقها إلى عمان، وكان مضمونها.. «حضرة صاحب الجلالة الهاشمية المعظم.. علمت بما كان بين جلالتكم وبين أحمد حلمى باشا رئيس حكومة فلسطين، فراعنى تفاقم الحال، فى حين أن تأييدكم له، فيه ضمان لناحيتكم وكل المصلحة، بالنظر إلى إخلاصه لجلالتكم. فأرجوا من ابن بنت الرسول وابن المنقذ الأول الحسين أن تقروا خطوة توحيد الكلمة. وسيكون بعد إنقاذ فلسطين كل ما ترغبون ونحن جميعًا معكم وفى جانبكم. ولا تحوجونى للسفر إلى رحابكم لتأكيد نظريتى وأنا منحرف الصحة، فزيارتكم واجبة وسأقوم بها فى مناسبة سارة، ولكن المهم الآن هو الموافقة على ما أجمعت عليه حكومات جامعة الدول العربية، التى قامت بتأييدكم، فأرجو إنقاذ الموقف بحكمتكم وبعد نظركم، وأن تعضدوا القوم إرضاء لجدكم، فهذه نصيحة من أخ لكم مخلص والحاضر يرى ما لا يراه الغائب.. والسلام عليكم.. عبدالكريم الخطابى» ولكن الملك لم يرد[١].

لم يكن موقف الملك عبدالله من أحمد حلمى موقفًا شخصيا يمكن معالجته بالمساعى الحميدة. فبحسب الوقائع، كان غضب الملك على حكومة عموم فلسطين هو الأصل، وعندما ثبت عدم فعاليتها فيما بعد، هدأت ثائرة الملك.. ويذكر مدير عام حكومة عموم فلسطين أن الأمر بين الملك والباشا لم يبلغ طور القطيعة الكاملة إلى أن توفى الأول، كما كان لأحمد حلمى علاقة طيبة مع الملك «حسين بن طلال» بعد ذلك، وأساس ذلك أن أحمد حلمى كان شخصية ودودة[٢]، غير أن أحمد حلمى لم يطأ المملكة الأردنية منذ تشكيل الحكومة حتى وفاته فى عام ١٩٦٣، وقد سمح الملك حسين بدفن جثمانه فى القدس بناء على وصية منه[٣].

---

(١) الطاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢ - ٦٣.

(٢) اللبابيدى، مصدر سبق ذكره.

(٣) الشريف، مصدر سبق ذكره.

٢ ـ بالتوازى والتزامن مع العمل على محور تقريع رئيس حكومة عموم فلسطين، اتجهت السياسة الأردنية إلى الأوساط العربية بحملة سياسية مكثفة، بهدف توضيح الموقف الأردنى الرافض بصراحة لخطوة الحكومة، وحجب التأييد العربى عنها، والتلويح برد الفعل الأردنى السلبى فى رحاب العمل العربى المشترك، إن مضت هذه الأوساط فى تفعيل الحكومة الفلسطينية بما يخل بالأهداف الأردنية.

كان أحمد حلمى فى رده على غضبة الملك عبدالله قد عزا تشكيل الحكومة إلى إرادة الجامعة العربية على نحو ما أشرنا، ولذلك بدأ الملك أولى خطوات حملته السياسية ـ الإعلامية العربية بالاتصال بالجامعة، مبكتا موقفها. ومن ذلك رسالته إلى عبدالرحمن عزام، أمينها العام فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٤٨ التى ذكر فيها: «يقول أحمد حلمى باشا فى برقيته الجوابية لنا، إن الرغبة فى تشكيل حكومة فلسطينية فى فلسطين، وقع بقرار من الجامعة العربية، الوفد الأردنى أنكر ذلك. وعلى كل حال، فإن القيام بعمل كهذا فى رأينا هو الرجوع إلى ما كانت عليه الحال قبل ١٥ مايو. وبما أن الجيش الأردنى يقاتل اليوم فى القدس الشرقية، مستمراً وحده برغم الهدنة وبما أن الجبهة الوسطى إلى رام الله فى عهدة الجيش الأردنى، ولا تزال الأمور معقدة، فأنا لا أستطيع إدخال أيد ثانية ضمن مسئوليات حكومتنا العسكرية بالأخص الأشخاص الذين يرغبون الحكم ويسعون إليه. ولحفظ الإخاء، ولصيانة عصبة الجامعة العربية، نصرح بأننا سوف لا نتساهل لأى تكييف أو تشكيل فى أماكن أمانة الحكومة الأردنية من حدود المملكة المصرية إلى حدود سوريا ولبنان.

عدا أن تشكيل حكومة كهذه، هو أمر يفرض على أهل فلسطين دون اختيارهم وهذا لا نوافق عليه وسنحاول منعه، وغير هذا، إذا تشكلت هذه الحكومة واعترفت بها منظمة الأمم، كما اعترفت بمدعيات اليهود فمعناه أن الجامعة سعت إلى التقسيم الذى حاربته..».

ولم يكن الملك عبدالملك ميالاً إلى وجهة النظر القائلة بأن تشكيل حكومة

فلسطينية سوف يخدم القضية الفلسطينية والعربية فى اجتماع دورة الأمم المتحدة فى باريس، ولا يبدو أنه اكتفى بإعلام أمين عام الجامعة العربية بموقفه هذا، وإنما أتبع ذلك بالاتصال ببعض الوفود العربية إلى تلك الدورة. . فأرسل إلى الأمير (الملك فيما بعد) فيصل آل سعود وزير الخارجية السعودى، وكذا إلى رئيس الوزراء اللبنانى «رياض الصلح» فى ٣٠ سبتمبر بباريس يعلمهما بتفاصيل موقفه. . كتب الملك فى رسالته إلى الأمير فيصل: «سمو الأمير فيصل آل سعود. . أنور أذهان ممثلى دول الجامعة العربية بباريس إلى أننا لم نرفض وجود دولة فلسطينية. ولكننا نرفض قطع الطريق على أهل فلسطين فى أن يختاروا لأنفسهم ما يريدون من شكل وحكومة بعد الفتح والانتصار الحاسم. لو قبلت دولة فلسطينية فى عموم فلسطين قبل الانتصار لسخر منى الناس. وإننى مع ذلك، أخشى أن ترضى دول المنظمة بهذه الدولة، كما رضى بعضها بمدعيات اليهود، فيقع التقسيم، أنا مع العرب إن استمروا فى الحرب أو إن بقوا على الحالة الراهنة، ثم تأتى المرحلة الأخرى، وهى مقابلة قرار المنظمة لاقتراحات برنادوت، فإذا قالت المنظمة كلمتها، فعلى الجامعة أن تجتمع ثم تقرر ما ينبغى عمله فعلاً لا قولاً. . ».

وفى رسالته إلى «رياض الصلح» ذكر الملك. . «. . صاحب الدولة رياض الصلح. . إن تقرير الكونت برنادوت، لم يكن أبدًا موضوعًا لبحثنا، ولكن تعلمون أن الدولة الأردنية بالاتفاق مع دول الجامعة، خاضت غمار فتنة الصهيونية لحصر شوكة الصهيونية والسعى للخروج من المشكلة بأقل ما يمكن من الخسائر. . مع تذكيركم بخطابنا الذى فهنا به على مائدة الغداء أول زيارتكم لنا. . وبينما نحن ماضون فى شرق الأردن فى مهمتنا الحربية متحملون أثقل الأعباء وحدنا. إذ بالجامعة تقرر إقامة دولة واهنة لعموم فلسطين، وتقيمها فى غزة للتخلى عن المسئوليات كما يقول الناس. وإن هذا العمل معناه قبول التقسيم وتنفيذه. أما نحن فلانزال وحدنا متوكلين على الله فى القيام بالواجب. ومتى رأينا الجيوش العربية من غربنا فى مصر ومن شمالنا فى سورية ولبنان تتهيأ وتتقدم لتنفيذ العزم ولا تبعث كل منها بلواء وما أشبهه، غير عاطفة على من تشتت من أهل فلسطين، ولا ناظرة إليهم، ثم تستمر بالتحريض على غير فائدة، وتنتظر فتح فلسطين على يد دولة واحدة، متى رأينا ذلك، كنا فى الطليعة كدأبنا دائمًا.

الشتاءمقبل واللاجئون فى العراء. مسئولية هؤلاء على الجامعة وعدم إنهاء القضية يعود على الدول العربية، التى لم تبذل مجهودًا عسكريا، بل ظلت تتفرج، وإن أفعال جيشى وثباته تكفى لدحض مفتريات الناس. . »[1].

لقد وقر فى ذهن الملك عبدالله أن السياسة المصرية هى صاحبة اليد الطولى فى تشكيل حكومة عموم فلسطين والإعداد للمؤتمر الوطنى فى غزة، أى فى رحاب منطقة سيطرة القوات المصرية. وذلك نكاية فى جهوده لإزالة معالم السياسة الفلسطينية والتهيئة لضم بقايا فلسطين إلى مملكته. . وبناء على هذه القناعة خص السياسة المصرية بالاحتجاج، كونها أذنت بإعلان الحكومة وعقد «مؤتمر غزة» بين يديها[2].

وبهذا الخصوص أرسل الملك إلى «النقراشى باشا» رئيس وزراء مصر يقول[3]: «إن دولتكم على علم من أن الجامعة العربية، تدخلت لإنقاذ فلسطين منكرة التقسيم والتجزئة، عاملة على حفظ شرق العرب والإسلام التاريخى. وتعلمون أننا نخشى على سلامة بلادنا ومركزها من أى دولة ضعيفة، قد تتكون فى فلسطين تنتسب إلى العرب، فتضعف على البقاء أو قد يستحوذ عليها اليهود. أو بمجرد تكيفها تعترف بها منظمة الأمم المتحدة التى اعترفت باليهود، فيكون التقسيم أمرًا واقعًا، الأمر الذى حاربنا ضده. وفى وقوع هذا أيضًا، قطع الطريق على أهل فلسطين - وهم قد تشتتوا أيدى سبأ - فى أن يختاروا لأنفسهم بعد انتهاء المعضلة.

إننا تفاديًا من تسبب هؤلاء بحركاتهم، وأعنى بهم أمين الحسينى ومن معه، من أن تشبثاتهم ستجر إلى ما فيه إخلال عصمة الجامعة العربية واتحادها، أقول إننى سأحارب هؤلاء حيث ما كانوا كما أحارب اليهود أنفسهم».

وبمقارنة هذه النصوص، بما أبدته السياسة الأردنية قبيل إنشاء حكومة عموم فلسطين وبعد ذلك، ثمة مجال للإدعاء بما انطوت عليه تلك السياسية من

---

(١) طايع، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٢) طنوس، مصدر سبق ذيكره، ص ٥١٧.

(٣) عبدالهادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

تناقض . . إذ ليس صحيحا مثلاً أن الأردن لم يتعاطف مع خطة برنادوت؛ أو أنه كان يوافق على قيام دولة فلسطينية وهو الذى أعلن فض اعترافه حتى بالهيئة العربية العليا من قبل أن تظهر نتائج حرب فلسطين . وأن القول بأن إنشاء حكومة عموم فلسطين لم يتأت عن انتخابات أو خيارات فلسطينية ديمقراطية لا يقل عن إمكانية الزعم بالشيء نفسه بالنسبة لإجراءات ضم فلسطين الوسطى من جانب الأردن لاحقًا . . ولا يقدح فى هذه الاستنتاجات وبخاصة الأخير منها ، تلك الحملة الإعلامية الاستنكارية ، ضد حكومة عموم فلسطين ، التى شنتها أوساط فلسطينية عبر البرقيات والصحف ، فى المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الأردنى[1] ، إذ إن تدبير مثل هذه الحملة كان أمرًا فى متناول أيادى السلطات الأردنية .

ومع ذلك ، فإن آلية الاحتجاج السياسى الأردنية ، عادت فيما يبدو بجدوى ملموسة لصالح الحكم الأردنى . فرسائل الملك إلى أمين الجامعة العربية والمندوبين العرب إلى دورة الأمم المتحدة ، استتبعها إلقاء الجامعة تبعة إعلان حكومة عموم فلسطين على الإرادة الفلسطينية والعدول عن تبنى اللجنة السياسية للجامعة لهذا الإعلان على نحو مباشر ، وأقوال الملك عن احتمال أن يؤخذ إعلان الدولة الفلسطينية وحكومتها على مجمل الاعتراف بالتقسيم ، حثت الآخرين على تسمية الحكومة بـ«عموم فلسطين» ، والاحتجاج المرفوع إلى مصر ، ساهم فى استدعاء النقراشى باشا للمفتى من غزة فور انتهاء أعمال المؤتمر الوطنى وتقييد حركته فى القاهرة . كما أن الحديث عن إرادة الشعب الفلسطينى كان أحد دوافع عقد المؤتمر الوطنى فى غزة الذى استهدف إضفاء الشرعية الشعبية والدستورية على حكومة عموم فلسطين .

ولعل الحملة الاستنكارية للأردن ، دفعت الجميع إلى التحسب من تحول هذه الحكومة إلى بعث أزمة تطيح بالحد المتوافر من الإجماع العربى داخل الجامعة ، فى وقت لم تكن الحرب الفلسطينية قد وضعت أوزارها بعد .

٣ ـ كانت ملاحقة قوات الجهاد المقدس المرشحة لتكون جيش حكومة عموم فلسطين ، والعمل على نزع سلاحها وعزلها وشل فعاليتها ، ثالث المحاور التى

---

(١) انظر ، سخنينى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٠ .

اشتغلت عليها السياسة الأردنية ضمن محاولة إنهاء أسس سيادة تلك الحكومة ولاسيما فى المناطق الفلسطينية المرشحة للضم إلى شرق الأردن.

وقد أسهمت سياسة كل من الجامعة العربية ومصر فى تعزيز هذا الاتجاه، لكن السياسة الأردنية كانت صاحبة مبادرة ومبادأة فى هذا السياق.

لقد كانت نوايا الحكم الأردنى لمواجهة قوات الجهاد المقدس، ذلك الذراع العسكرى الفلسطينى الذى أنشأته الهيئة العربية العليا بعد صدور قرار التقسيم، مبيتة منذ ما قبل قيام حكومة عموم فلسطين. لكن إعلان الحكومة، وما اتخذته من تحركات بقصد تنظيم هذه القوات وتكوين جيش فلسطينى حقيقى منها «عجل بتنفيذ تلك النوايا»[1]. فور إنشائها، عينت الحكومة قائداً عاما لقوات الجهاد المقدس وعملت على تنسيق وزارة الدفاع، التى كانت بنظر الحكومة الوزارة الأولى بالرعاية. فأصدرت قراراً بتعيين «منير أبو فاضل» مفتشاً عاما لهذه القوات، و«داود الحسينى» مديراً عاما لإدارة الجيش وإمداداته، والحاج «خالد الفرخ» مديراً للاستخبارات الحربية، و«يحيى ياسين» مديراً للتجنيد فى دمشق. و«نايف الأغا» مديراً للتجنيد فى لبنان، و«فايز الإدريسى» لإدارة الأمن العام، و«محمود علاء الدين» و«عبدالله عمارة» و«قاسم الريماوى» و«كامل عريقات» و«الشيخ عبدالحى عرفة» و«فخرى مرقة» و«رفيق الأصفر» و«محمد نمر عودة» و«نجيب إفرنجية» دعاة للجيش فى البلاد العربية..»[2].

كما أجرى رئيس الحكومة «أحمد حلمى» اتصالات بالسياسة المصرية بهدف تنظيم وجود قوات الجهاد المقدس فى المنطقة الجنوبية. وكان من شأن هذه التكوينات أن تنعش الآمال تجاه استئناف إرادة القتال الفلسطينى، وتدفع للالتفاف الوطنى الفلسطينى حولها، بما يتعارض والأهداف الأردنية.

ويذكر «عبدالله التل» أن الملك عبدالله حدثه بشأن حل قوات الجهاد المقدس ومصادرة أسلحتها فى يونيو عام ١٩٤٨، أثناء الهدنة العربية الإسرائيلية الأولى.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(٢) الهوارى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.

وأنه لم يوافق على الفكرة فى حينه. غير أن قيام حكومة عموم فلسطين جعل من الفكرة هدفًا ملحا على الملك[1]. وكانت الذريعة لتنفيذ ذلك الهدف، أن قوات الجهاد المقدس، بدأت تشن غارات على مراقبى الأمم المتحدة والقوات الإسرائيلية وذلك لتوريط الجيش الأردنى فى القتال وإعطاء الانطباع بإزعاج هذا الجيش فى مناطق وجوده وبخاصة فى محيط القدس. . وأن الملك عبدالله وقائد جيشه «جلوب باشا» خشيا من خطورة تحركات الجهاد المقدس على سيطرتهم فى فلسطين، ولذلك قررا منع نمو هذه القوات.

والحقيقة، أن قوات الجهاد المقدس انتعشت آمالها بفضل قيام حكومة عموم فلسطين، وبدأت تروج لهذه الحكومة، ما حدا بحكومة الأردن إلى العمل. تتأتى صدقية هذا التفسير من تزامن تحرك السياسة الأردنية تجاه الجهاد المقدس وترسخ أقدام الحكومة بأعمال المؤتمر الوطنى فى غزة.

ففى ٣ أكتوبر عام ١٩٤٨ (فور انتهاء مؤتمر غزة)، تلقى جلوب باشا أمراً كتابيا من وزير الدفاع الأردنى، يتضمن «أن كل القوات العاملة فى المنطقة التى يسيطر عليها الفيلق العربى (الجيش الأردنى) ينبغى أن تخضع لأوامره أو ينبغى تسريحها. .»[2]. كان ذلك الأمر بمثابة هجوم أكبر ضد الجهاد المقدس بعد تحركات محدودة سابقة لكنها تزامنت وإرهاصات إعلان الحكومة، مثل إصدار الملك عبدالله أمراً فى سبتمبر عام ١٩٤٨ بالقبض على «منير أبو فاضل» فى بيت لحم التى كانت تحت إمرة القوات المصرية. وفشل ذلك الأمر، بسبب الحماية التى وفرتها القوات المصرية للقوات الفلسطينية فى منطقة وجودها[3].

اعتبر جلوب باشا أنه يتعين تنفيذ الأمر الملكى فى أكتوبر بلا هوادة، وكونه استشعر أن الضباط العرب قد لا يعتبرون هذه الخطوة عملاً وديا، جعله يعهد بتنفيذها إلى ضباط بريطانيين. وقد تم ذلك بالفعل. وبرغم أن إزاحة قوات الجهاد

(١) التل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٩-٣٦٠.

(٢) Shlaim, Politics of..., op. cit, P 221.

(٣) التل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٣.

المقدس، وضعت القوات العربية عموما فى موقع التناحر الذاتى بينما كان يفترض أنهم يواجهون عدوا مشتركًا، إلا أن الحركة الأردنية، حيدت بكفاءة أقوى حلقة كان بوسعها معارضة الأهداف الأردنية، وكبحت نمو المشاعر الشعبية الفلسطينية فى إمكانية قيام سيادة حقيقية لحكومة عموم فلسطين[١].

عند منتصف ليل ١٨ يناير عام ١٩٤٩ حاصرت القوات الأردنية قرية «بيرزيت» مقر قيادة الجهاد المقدس فى شرق فلسطين، واستولت على سلاحها وعتادها، وساقت بعض رجالها مكبلين بالأغلال[٢].

ولعله من العبث التفكير فى أن الحكم الأردنى كان بوسعه التساهل مع وجود قوات تتبع حكومة عموم فلسطين التى ذكر أنه سيحاربها حربه لليهود، بعد ما تم إقرار اتفاقية الهدنة الأردنية - الإسرائيلية فى ٣ إبريل عام ١٩٤٩ . فقد كانت القوات الأردنية هى يصاحبة السيادة والولاية الفعلية على ما عرف بالضفة الغربية (شرق فلسطين)، وقد حددت المادة السادسة من الاتفاقية خطوط وقف إطلاق النار وحدود حركة كل من الطرفين فى المنطقة[٣]. وكان من المؤكد أن عمليات التعبئة والحشد الفلسطينية التى يفترض أنها معلقة على عاتق حكومة عموم فلسطين، تتعارض وأعمال تلك الاتفاقية، مما كان يستدعى وقف تلك العمليات نهائيا. وبخروج القوات المصرية المرابطة فى القطاع الجنوبى من القدس عن الخليل وبيت لحم فى ١ مايو عام ١٩٤٩[٤]، لم يعد ثمة ما يعكر صفو السيادة الأردنية بحكم الأمر الواقع فى الضفة الغربية ومن ثم عملية ضمها لاحقًا للعرش الأردنى.

٤ - لم تدخر الحكومة الأردنية جهداً لحث أعضاء حكومة عموم فلسطين على مغادرة معسكرها وتهيئة مواقع لمن يؤثر منهم ذلك، وفى غمرة الآمال المقبضة حول مستقبل الحكومة فور تشكيلها، واستمرار الغموض وتكشفه بمرور الوقت حول هذا

---

(١) انظر : .Shlaim, Politics of..., op. cit, p 221

(٢) المعارف، النكبة . . ، (الجزء الرابع)، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤٠.

(٣) انظر نص اتفاقية الهدنة الأردنية - الإسرائيلية، ملف وثائق فلسطين، (الجزء الأول)، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣٩ - ١٠٤٧.

(٤) العارف، النكبة . . ، (الجزء الرابع)، مصدر سبق ذكره، ص ٩١٢.

المستقبل، نجحت السياسة الأردنية فى استقطاب الكثيرين من عناصر الحكومة وكذا من عناصر القيادات البديلة فلسطينيا. علاوة على أن نفراً من أعضاء الحكومة اتجه منذ تشكيلها إلى العزوف عنها، ولم يستجب لنداء الوزارة من الأصل، مثل «سليمان طوقان» محافظ نابلس الذى سمى وزيراً للمواصلات فى الحكومة. وقد كتب د. حسين الخالدى المرشح لوزارة الصحة إلى أحمد حلمى أنه «ينبغى علينا التريث والتدبر»[1].

لقد سبقت الإشارة إلى تباين وجهات نظر القيادات الفلسطينية إزاء جدوى إعلان الحكومة. وكان ذلك الخلاف مدخلاً مدخلاً مناسبًا للسياسة الأردنية الهادفة لإفراغها الحكومة من حشوها القيادى الفلسطينى. ففى جهوده بهذا الخصوص لم يعدم الحكم الأردنى الشخوص والرموز المائلة إلى ترجيح كفته والرضوخ لرؤاه تجاه الحكومة ومستقبل الكيان الفلسطينى. ومن ذلك، أن التحركات القائمة على عقد المؤتمرات البديلة أو المناهضة لشرعية المؤتمر الوطنى فى غزة، جرت تحت واجهات قيادية فلسطينية. وكان بوسع الحكم الأردنى إيجاد من يعتمد عليهم لتمرير ما اعتبره شرعية فلسطينية لأهدافه، طوعًا أو كرها.. كان بوسع هذا الحكم مثلاً، أن يلقى القبض على «جمال الحسينى» أثناء دعوته للحكومة بعد تشكيلها، وأن يمنعه، وهو وزير خارجية الحكومة، من حضور المؤتمر الوطنى فى غزة[2]. وأن ينظم تظاهرات مناهضة للحكومة تستنكر قيامها، وأن ينتزع أو يستصدر تصريحات لقياديين فلسطنيين فى رام الله والخليل وغيرها من المدن الخاضعة لسيطرته، تعلن أن تشكيل الحكومة لا ينسجم مع رغبات الفلسطينيين وأمانيهم[3].

كان بعض أعضاء الحكومة أميل إلى عدم القطيعة مع الحكم الأردنى، حتى فى الفترة التى لم يكن مستقبل الحكومة قد حسم بعد على نحو سلبى أدى إلى تجميد أعمالها رسميا فى عام ١٩٥٢. وليس أكثر تدليلاً على ذلك من رسالة بعث بها

---

(١) El peleg, op. cit, P 106.

(٢) Ibid, P 105

(٣) انظر، د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥ - ١٩٤٩... دراسة وثائقية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٥٦، ١٥٨.

«عونى عبدالهادى» وزير الشئون الاجتماعية فى الحكومة إلى الملك عبدالله جاء فيها[1]: «ترامى إلىَّ أن بعض الوضيعين لا يفتئون يرددون أمام جلالتكم ما يستروح فيه اشتراكى بالقول والعمل بما يسىء جلالتكم. وراعنى كثيراً أن أعلم أن جلالتكم قد أعرتم هؤلاء الخراصين أذنا لا يستحقونها. ورضيتم لمجلسكم الكريم أن يرسل فيه الوشاة لسان سوء بحق رجل له فى مجال العمل مع الهاشميين تاريخ يشهد بالولاء المحض والإخلاص الأكيد. وكنت أظن أن معرفة جلالتكم بى - وأنا من علمتم خلقًا وكرمًا ووفاء ومستوى - مما يكفى لإحباط محاولات الذين يلتمسون الزلفى إلى جلالتكم بالوشاية والدس على من تولونهم الثقة والعاطفة، ولعله كان يجمل بى أن أجعل ما سمعته دبر أذنى اطمئنانا لثقة جلالتكم، وترفعًا عن ردٍّ لتُهَم مكذوبة متداعية فى أساسها، بينه فى البطلان فى جملتها وتفصيلها. لولا أن جلالتكم أطمعتموهم بحكمكم وتجاوزت سعة صدركم نحوهم المدى المأمول. .». وبعد مضى عام ونصف على هذه الرسالة، كان صاحبها قد استقال من حكومة عموم فلسطين، وقدم أوراق اعتماده إلى الملك «فاروق» فى مصر (١١ أكتوبر عام ١٩٥١) كسفير للمملكة الأردنية الهاشمية، وفور تعيينه بادر إلى لقاء «النحاس باشا» رئيس وزراء مصر وأبلغه «أن هدفى هو إزالة أى سوء للتفاهم قد يقوم فى الأذهان فيما يتصل بالعلاقات بين مصر والأردن، وسأعمل بكل ما أوتيت من قوة لتعزيز العلاقات بين البلدين. .»[2].

الجدير بالذكر، أن أهم عوامل سوء التفاهم بين مصر والأردن فى ذلك الحين، كان قيام الأردن بضم الضفة الغربية، ومحاولتها الإجهاز على حكومة عموم فلسطين نهائياً.

ولعل نجاح السياسة الأردنية فى اختراق جبهة حكومة عموم فلسطين بلغ قمة تعبيراته بحدوث خلاف بين قطبى المعسكر الحسينى (المفتى وأتباعه) أمين الحسينى وجمال الحسينى وزير خارجية الحكومة، فقد كان الأخير قد بات ميالاً إلى مهادنة الملك عبدالله، لتلطيف مواقفه من حكومة عموم فلسطين، لكن المفتى كان من رأيه

(١) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ١٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

إنه إذا كان ثمة مجال للمهادنة، فليكن مع الأصيل لا مع الوكيل، وكان الأصيل عنده الحكومة البريطانية[1].

ومثلما كان بعض أعضاء الحكومة ينظرون إلى مستقبلها بعين واحدة أو بنصف قلب، فإن الرأى العام الفلسطينى كان يفعل الشيء نفسه، كما أن الانشطار الذى أصاب عامة الفلسطينيين بفعل إعلان الحكومة، تكرر إزاء خطوات الأردن لضم «الضفة» إلى الأردن.

فعلى سبيل المثال، انقسم هؤلاء حول مؤتمر أريحا وقراراته بمبايعة الملك عبدالله على وحدة الضفة الغربية وشرق الأردن، إلى محبذين ومنددين وجماعة من المذبذبين لا إلى هؤلاء ولا هؤلاء. . «قال المحبذون، إن مقررات أريحا على صواب، ففلسطين لا تستطيع الوقوف على رجليها وحدها. ولاسيما بعد أن أصابها ما أصابها من خسائر فى الأرواح والممتلكات ومن تفكيك فى الأوصال وتزعزع فى الثقة وفقدان الكرامة. أما المنددون فرأوا أنه لا يجوز لفئة من الناس، لا تمثل سوى جزءاً ضئيلاً من الشعب أن تقرر مصير البلاد دون الرجوع إلى باقى الفئات. ولم يكن الشعب الفلسطينى فى ظل الأوضاع السائدة، فى وضع يمكنه من إبداء رغبته بحرية وصراحة. أما الفئة الثالثة، فقد راحت تنادى بأن فلسطين للفلسطينيين، ولا يجوز تقرير المصير فى مؤتمرات مرتجلة كالمؤتمر الذى عقد فى غزة والمؤتمر الذى عقد فى أريحا. وإنما يجب أن يقرر مصير فلسطين عن طريق استفتاء حر عام، يشترك فيه جميع أبناء فلسطين، الذين بقوا منهم فى فلسطين، والذين نزحوا عنها، على أن يتم ذلك بإشراف لجنة ممثلة بجميع الدول العربية ولعرب فلسطين، يتولى انتخابها مجلس جامعة الدول العربية، فيدلى كل فلسطينى برأيه فى صندوق يكون فى حوزة هذه اللجنة بطريقة سرية، دون أن يخشى لوم أو تقريع من هذا الحزب أو ذاك، من هذا الملك أو ذاك. . »[2].

---

(١) انظر محمد التابعى، من أسبوع لأسبوع، مجلة آخر ساعة، (القاهرة)، العدد ٧٥٢، ١٩٤٩/٣/٢٣.

(٢) العارف، النكبة. . . (الجزء الرابع). . . مصدر سبق ذكره، ٨٧٨.

من خلال الرؤى المتضاربة «قياديا وشعبيا، ودون إغفال العوامل السلبية الأخرى المحيطة بحكومة عموم فلسطين، انتصرت الخيارات الأردنية نسبيا وراحت قيادات الحكومة تتجه تباعًا إلى دوائر الحكومة الأردنية. فمن الملاحظ أن أربعة وزراء فى التشكيلة الأولى للحكومة قد شغلوا بعد تركهم إياها، مناصب فى الحكومة الأردنية. كان أولهم على حسنا، الذى عين نائبا لوزير الداخلية فى الأردن بعد استقالته من حكومة عموم فلسطين ثم أصبح وزيراً عام ١٩٥٢، وتلاه د. حسين الخالدى، الذى مارس الطب فترة، ثم شغل منصب وزير خارجية الأردن فى مايو ١٩٥٣. كذلك عونى عبدالهادى الذى عين سفيراً للأردن فى القاهرة فى أكتوبر عام ١٩٥١، ثم أصبح وزيراً عام ١٩٥٦، وأكرم زعيتر، الذى التحق بخدمة الحكومة الأردنية، ثم صار وزيراً للخارجية عام ١٩٦٦[١].

٥ - لعل تنظيم المؤتمرات الفلسطينية الشعبية العاطفة على الحكم الأردنى لبقايا فلسطين، من أهم الآليات التى توسل بها هذا الحكم استكمال تحقيق أهدافه الفلسطينية، كما أن اتخاذ المراسم الدستورية.. لإدماج شرق فلسطين وتأكيد استيعابها جغرافيا وسياسيا وشعبيا فى جسد الدولة الأردنية، كان الوجه الآخر المكمل لصحة الخطوات الأردنية. بمعنى أن السياسة الأردنية كانت حريصة على إعطاء حركتها إزاء إدماج فلسطين الشرقية طابعًا شرعيا على الصعيد الشعبى الفلسطينى ودستوريا من الناحية الأردنية. وبذلك يظهر النظام الأردنى بصفته لا يسهر سوى على ما يريده الشعبان الفلسطينى والأردنى.

فى هذا السياق، انعقدت فى رحاب المناطق الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الأردنية، وليس بعيداً عن إرادتها ولا الإرادة الملكية الهاشمية، أربعة مؤتمرات فلسطينية فى الفترة بين أكتوبر و٢٨ ديسمبر عام ١٩٤٨، دارت جميعها حول هدفين جامعين: الأول، مناهضة حكومة عموم فلسطين وسحب الشرعية الشعبية

---

(١) انظر، سخنينى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢. (ويذكر أن «أمين عقل» عمل فى جامعة الدول العربية، وعين «ميشال أبيكاريوس» أستاذاً فى الجامعة الأمريكية فى بيروت، وافتتح «يوسف صهيون» مستودعاً للأدوية فى عمان، وشغل «جمال الحسينى» منصب مستشار فى وزارة المواصلات السعودية).

منها ومن مؤتمر غزة، والثانى، تهيئة أرضية شعبية فلسطينية تستند إليها دعوى الحكم الأردنى البديلة لإلحاق فلسطين بالأردن تحت العرش الهاشمى.

كان انعقاد هذه المؤتمرات على النحو التالى: عمان فى ١ أكتوبر وأريحا فى ١ ديسمبر ورام الله فى ٢٦ ديسمبر ونابلس فى ٢٨ ديسمبر. ولا يصعب بالطبع إيجاد رابطة زمنية بين هذه التواريخ ووقائع تتصل بأعمال حكومة عموم فلسطين. على أن المؤتمر الأول، فى عمان يعد صارخًا فى دلالته على هذه الرابطة. فهو يأتى فى يوم انعقاد المؤتمر الوطنى فى غزة وكان بين حضوره من يناهضون الحكومة، وكانت دعوته صريحة فى ذلك. ومع وجود روايات أقرب إلى الحكايات الشعبية حول فكرة عقد هذه المؤتمر ومنظميه وأهدافه(1)، فقد ثبت من مراجعات لعدد من كبار رموزه أنه جرى بمبادرة من الحكومة الأردنية، وأن ثمة لجنة فلسطينية تنفيذية شكلت من أجل تحقيق هذه الفكرة، شارك فيها الشيخ سليمان التاجى الفاروقى (رئيسا)، والشيخ سعد الدين العلمى (نائبا للرئيس) وعجاج نويهض (سكرتيرًا) وأن عجاج نويهض هو الذى تولى صياغة مقررات المؤتمر وتلاوتها على الحضور (وكانوا نحو ستة آلاف)، كالتالى(2):

- الدعوة إلى وحدة أردنية فلسطينية.
- دعوة الجيوش العربية إلى مواصلة القتال من أجل تحرير فلسطين.
- دعوة الحكومات العربية إلى تزويد الفلسطينيين بالسلاح.

---

(١) من ذلك رواية «عجاج نويهض» سكرتير المؤتمر حين يقول فى مذكراته، إنه التقى ذات يوم أواخر سبتمبر ١٩٤٨، وعمان مزدحمة باللاجئين، مع صديقه «سليمان التاجى الفاروقى» (رئيس المؤتمر)، الذى كان معارضًا إجمالاً لمخطط الحاج «أمين الحسينى» وسأله: أتريد أن نتفاهم على شىء نحو وطننا وما رأيك أن نعقد مؤتمرًا عربيًا فلسطينيا هنا فى عن عمان فى أقرب وقت، ندعو فيه الجيوش لإكمال مهمتها لا الوقوف بينما اليهود يتحركون. فأجاب «الفاروقى» بأنه حاضر. فقال «عجاج نويهض» لا نستطيع أن نعمل شيئا دون إذن من الملك عبدالله، فإن شئت فهلم نذهب إليه هذه الساعة ونعرض عليه فكرتنا.. ثم يمضى إلى استجابة الملك والتسهيلات التى قدمها لعقد المؤتمر... (انظر، نويهض، مذكرات..، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٨-٣١٩).

(٢) عبدالهادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨-١٧٩.

ـ الدعوة إلى عقد مؤتمر فلسطينى (موسع) يعلن فيه الفلسطينيون مبايعتهم للملك عبدالله ملكًا على فلسطين.

كانت هذه المقررات الوجه الأول من أهداف المؤتمر، أما الوجه الآخر الذى لا يقل أهمية بحال، فكان نزع الشرعية عن مؤتمر غزة وحكومة عموم فلسطين معًا، إذ قرر المؤتمر «إرسال برقية إلى الهيئة العربية العليا، يشعرها فيه بأنه نزع ثقة عرب فلسطين منها، فهى لا تمثلهم، ولا يحق لها أن تنطق باسمهم أو تعبر عن رأيهم لأن الحكومات العربية قد احتضنت قضية فلسطين، وهى أصبحت وديعة بين يدى الملوك العرب، الذين يطمئن الشعب الفلسطينى إلى مساعيهم فى سبيل صيانة عروبتها وتحقيق حريتها. .[1]، كما قرر «عدم شرعية العمل الذى اتخذ فى غزة، وإنكار تمثيل حكومة عموم فلسطين للشعب الفلسطينى. .»[2].

على أن «مؤتمر أريحا» يعد الأهم فى اتجاه تحقيق الهدف المزدوج (سحب الشرعية من مؤتمر غزة وحكومة عموم فلسطين وإحلال شرعية خطوة الضم الأردنى للضفة كلها، فقد كانت قراراته أكثر وضوحًا وتفصيلاً بهذا الخصوص، وكذا بخصوص التدخل الأردنى الرسمى فى الترتيب للانعقاد ونوعية المقررات. لقد انعقد المؤتمر بدعوة من الحاكم العسكرى الأردنى العام «عمر مطر»، ورغم الحملة الرسمية لسوق جمهرة القيادات الشعبية الفلسطينية إليه إلا أن مجموع الفلسطينيين إلى الحاضرين لم يزد عن الخمس (٢٠٠ من نحو ١٠٠٠)، وكان ضمن المجموعة الفلسطينية من عارض اتجاه المؤتمر وقراراته، ونصها[3]:

ـ يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود وتضحيات، ويطلب منها جميعًا مواصلة القتال لإنقاذ فلسطين.

ـ القول بالوحدة الفلسطينية الأردنية، ويعتبر المؤتمر فلسطين وحدة لا تتجزأ، وكل حل يتنافى مع ذلك لا يعتبر حلا نهائيا.

---

(١) أنظر، عيسى الشعيبى، الكيانية الفلسطينية. . الوعى الذاتى والتطور المؤسساتى ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٣.
كذلك دروزة، حول الحركة. . .، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(٢) انظر، عبدالهادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧ ـ ١٩٠.

(٣) ملف وثائق فلسطين، (الجزء الأول)، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦٥.

ـ لا يمكن للبلاد العربية أن تقاوم الأخطار التى تجابهها وتهدد فلسطين، إلا بالوحدة القومية الشاملة. ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرق الأردن مقدمةً لوحدة عربية حقيقية.

ـ يبايع المؤتمر جلالة الملك عبدالله المعظم ملكًا على فلسطين كلها، ويحييه ويحيى جيشه الباسل والجيوش العربية التى حاربت ولاتزال تحارب دفاعًا عن فلسطين.

ـ التشديد بضرورة الإسراع بإرجاع اللاجئين إلى بلادهم والتعويض عليهم.

ـ يقترح المؤتمر على جلالته الإشارة بوضوح لانتخاب ممثلين شرعيين عن عرب فلسطين يستشارون فى أمورها.

ـ تبلغ هذه القرارات إلى منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية والدول العربية وممثلى الدول الأخرى.

وقد توجه رئيس المؤتمر «محمد على الجعبرى» وسكرتيره «عجاج نويهض» وعدد من المجتمعين إلى الملك عبدالله، حيث قدموا إليه المقررات، فتقبلها (شاكرًا) قائلاً:

«إنه عبء ثقيل سأحمله وسأبذل جهدى فى سبيل أداء هذه الأمانة».

منذ تلك اللحظة، اعتبر الحكم الأردنى أنه نال صكا فلسطينيا بالسير قدمًا فى إجراءات «الوحدة» الفلسطينية الأردنية. فأبرق بالقرارات السابقة إلى أمانة الجامعة العربية والحكومات العربية.. وأصدر مجلس الوزراء الأردنى بيانًا جاء فيه «إن الحكومة الأردنية تقدر حق التقدير رغبة سكان فلسطين الممثلين فى مؤتمر أريحا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين شرق الأردن وفلسطين.. وهى رغبة متفقة تماما مع رغبات الحكومة الأردنية. وستبادر إلى اتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيقها». وتلا ذلك جولة للملك فى بعض الأنحاء الفلسطينية، لتقبل من أهلها البيعة والتهانى[1].

---

(١) دروزة، القضية فى مختلف..، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤.

ولم تكن أعمال مؤتمرى رام الله ونابلس اللاحقين، إلا تأكيداً لمقررات مؤتمر أريحا[1]، التى تؤرخ لانكشاف الأزمة العربية الكبرى حول مصير الأرض الفلسطينية وقضية السيادة عليها عمومًا وعلى الأجزاء المتخلفة عن الاحتلال الصهيونى للأراضى الفلسطينية خلال حرب ١٩٤٨ـ١٩٤٩ بخاصة. وكانت حكومة عموم فلسطين ومصر ودول عربية أخرى على نحو أقل تداخلاً، فضلاً عن شرق الأردن، الأطراف العربية الأكثر حضورا وتغلغلاً فى تلك الأزمة، فيما كانت الجامعة العربية إحدى أبرز الساحات التى مورست عليها تفاعلاتها، بمثل ما إنها كانت المحفل الذى انتهى إلى حل توفيقى للأزمة فى يونيو عام ١٩٥٠، باعتبار الضفة وديعة فى حوزة الحكومة الأردنية إلى حين التسوية النهائية لقضية فلسطين.

ربما كان من المفيد ـ قبل التطرق إلى موجز هذه الأزمة فى مواضع لاحقة ـ الإشارة إلى مواقف الأقطاب الفلسطينيين الذين شاطروا الحكم الأردنى فى سلوكه وإعداده لخطوات إلحاق فلسطين الشرقية بالأردن تجاه حكومة عموم فلسطين. وهنا نلاحظ أن كل هؤلاء الأقطاب كانوا من معارضى تلك الحكومة وخصوم القوى الفلسطينية التى اضطلعت بها فكرة وتنفيذاً. ويلخص عجاج نويهض تلك الرؤية فى أن «هذه الحكومة لا يمكن أن تلقى الدعم الكافى من الحكومات العربية، وهى حكومات كان معظمها ـ إن لم تكن كلها ـ خاضعة للاستعمار بصورة أو بأخرى. ومن مآسى فلسطين الأخطاء الذاتية فى قياداتها. فالموقف الذى اتخذه المفتى خلال الحرب العالمية الثانية، بانتمائه انتماء صريحًا إلى المحور، أدى إلى أن يدفع الشعب الفلسطينى ثمنه بسحب الثقة من قيادته. فما استطاعت الهيئة العربية العليا ـ على الرغم من قوة الشخصية والشعبية التى يتمتع بها المفتى ـ أن تكون مركز القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية بشأن فلسطين. لقد توقع أصحاب مؤتمرى عمان وأريحا وخطوة الضم فشلاً لحكومة عموم فلسطين، يؤدى إلى احتلال صهيونى لما تبقى من فلسطين. ولذلك رأوا عملية الضم للأردن للمحافظة على هذا الجزء من فلسطين عربيا. . ».

ومع هذا التكييف أو التبرير لتأييد عملية الضم يمضى نويهض إلى القول « . . إنه

(١) راجع، عبدالهادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧ ـ ١٩٠.

لا فارق فى الغايات الوطنية بين مؤتمرى عمان وأريحا، وبين تأليف حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمى باشا واجتماع المجلس الوطنى فى غزة الذى أقر نظامًا مؤقتا لهذه الحكومة. فأنا على ثقة بأن الجميع كان يسعى للحفاظ على فلسطين. . »[1] . الأسئلة هنا، هى أنه لو كانت تلك هى قناعة أصحاب مؤتمرى عمان وأريحا، فلماذا لم يأخذ الإتحاد الأردنى الفلسطينى المشار إليه بصيغة اتحادية فيدرالية أو كونفدرالية مثلا . . تحفظ لفلسطين اسمها وذاتيتها، ولماذا جاءت خطوة الاتحاد على نحو ابتلاعى أو إلحاقى من شرق الأردن لشرق فلسطين، وما الذى دفع الحكم الأردنى إلى القعود لحكومة عموم فلسطين كل مرصد والحيلولة دون تفعيلها فلسطينيا وعربيا ودوليا، وعدم الدخول معها فى أية عملية للتنسيق؟

ويلاحظ أن الملك حسين قد لامس هذه المعانى. . عندما أشار فى عام ١٩٧٤ إلى «أن الخطأ الوحيد لسياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية ربما كان هو ضم الضفة الغربية فى وحدة كاملة. . »[2] .

ثانيًا: السياسة المصرية: عهدان ومقاربة واحدة

من بين كل المواقف العربية تجاه حكومة عموم فلسطين يعد الموقف المصرى الأكثر مدعاة للتأمل، فبسبب كثرة الانعطافات فى السياسة المصرية تجاه هذه الحكومة والسلوك المصرى المشوب بالغموض نحوها، ليس من المبالغة اعتبار أن هذه السياسة كانت تفتقد الرؤية الطويلة الأجل أو الخط الإستراتيجى إزاء الحكم والسياسة فى فلسطين، ولاسيما ما يخص مستقبل الأجزاء التى سيطرت عليها القوات العربية، بما فى ذلك القوات المصرية فى غمرة حرب عام ١٩٤٨ .

ومع أنه من الجائز إحالة غموض السياسة المصرية إزاء حكومة عموم فلسطين إلى ضبابية أكبر فى هذه السياسة قبيل اندلاع الحرب العربية الصهيونية عام ١٩٤٨ تجاه القضية الفلسطينية برمتها، إذ «دخلت مصر الحرب من دون حماسة كبيرة ولا

---

(١) انظر، نويهض، مذكرات. . ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٧-٣٢٨ .

(٢) انظر، عبدالهادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦ .

استعداد واف، ولم تكن القضية تمثل حيزاً كبيراً فى برامج الأحزاب المصرية»[1]. . غير أن هذا التفسير لا يكفى وحده لمعرفة أية عوامل حركت أو أثرت مجتمعة على خيارات السياسة المصرية فى العهدين الملكى حتى يوليو عام١٩٥٢ والجمهورى (الثورى) حتى انتهاء الحكومة شكلاً وموضوعًا عام ١٩٦٣، وذلك على نحو راوحت فيه هذه السياسة من أقصى درجات التأييد والمساهمة فى الإنشاء، حتى العزوف والازورار تمهيدًا للقبول ببدائل أخرى أردنية كانت (ضم الضفة للأردن) أو مصرية (السيطرة على قطاع غزة وعدم السماح للحكومة باستمرار العمل من هناك) أو فلسطينية (عدم تفعيل الحكومة فى عهد الثورة وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية). .

لعله من المثير حقا أن يحظى الموقف المصرى من الحكومة باستمرارية معينة ملحوظة فى العهدين الملكى والجمهورى وأن يجد كل من العهدين أسبابًا لعدم إحداث علامة فارقة فى مسارها منذ صدور قرار الجامعة العربية بالقبول المشروط لخطوة الضم الأردنى فى شرق فلسطين عام ١٩٥٠ إلى حين وفاة رئيس الحكومة أحمد حلمى باشا عام ١٩٦٣، وذلك على الرغم من المسافة الكبيرة بين السياسة الفلسطينية (والقومية العربية) لكل من العهدين.

كانت السياسة المصرية فى الوقت الذى جرى فيه بحث إعلان حكومة عموم فلسطين فى رحاب الجامعة العربية من القوى الداعمة لمثل هذه الخطوة - حتى إنها وصفت من جانب الحكم الأردنى بالمحرض الأساسى عليها. بل رأى البعض أن تشكيل هذه الحكومة جاء بتوجيه من «الديوان الملكى المصرى» إلى عزام باشا أمين عام الجامعة العربية الذى سخرها لهذا الغرض. وأن السبب الحقيقى لذلك هو استخدام الحكومة فى إطار التنازع بين المحور الهاشمى (فى الأردن والعراق) والمحور العلوى - السعودى فى مصر والعربية السعودية، مع انحياز سورى واضح للمحور الأخير.

كذلك شجعت السياسة المصرية عقد المؤتمر الوطنى فى غزة، على رغم غضبها من سلوك المفتى أمين الحسينى، الذى كانت تؤثر بقاءه على مسافة من الحكومة

(١) العقاد، قضية. . .، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

والمؤتمر لعدم إثارة بعض الأطراف العربية والدولية غير ذات الود تجاه المفتى، وقد تعهدت بمساعدة الحكومة عند قيامها وتأييدها فى المجالين العربى والدولى، وكانت ترى فى الحكومة مبعث استقطاب للتأييد الدولى فى مواجهة المحاولات الإسرائيلية الرامية لطمس الوجود الفلسطينى، والمحاولة الأردنية للاستئثار بحكم ما تبقى من فلسطين، فضلاً عن ما رأته فى الحكومة من فرصة لتغلغل نفوذها فى فلسطين أسوة بما يفعل الحكم الأردنى من مداخل مغايرة[1]. وطبقًا للبعض كان مما تعهدت به الحكومة المصرية على لسان رئيس وزرائها لتعزيز حكومة عموم فلسطين ما يلى[2]:

* تزويدها بالمال الكافى لتأسيس الإدارة والدواوين وتنظيم جيش البلاد مع وعد بتقديم خمسة ملايين جنيه مصرى بهذا الخصوص.
* تشكيل الجيش الفلسطينى الذى تدربه وتقويه مصر لاستئناف الجهاد ولإنقاذ فلسطين.
* تسليم حكومة عموم فلسطين الأجزاء العربية من فلسطين للسيطرة عليها وحكمها وانسحاب الدول العربية منها، وبقاء الجيوش الحربية الحليفة لنصرتها ضد الصهيونية.
* الاعتراف بالحكومة فى الجامعة العربية، وتمثيلها سياسيا فى جميع الأقطار العربية، والسعى للاعتراف بها فى العالم الخارجى وهيئة الأمم المتحدة.
* تسهيل جميع مهامها ونقل رجالها والتعهد بنفقاتها الابتدائية حتى تظهر لعالم الوجود.

تأسيسًا على هذه الآمال والوعود المزجاة وعلى الاعتراف المصرى بالحكومة فى ١٢ أكتوبر عام ١٩٤٨، وعلى الجدل السياسى الذى خاضته مصر بخصوصها مع الحكم الأردنى، كان مدعاة للاستهجان حقا أن تشيح السياسة المصرية بوجهها عن حكومة عموم فلسطين سريعا وبعد وقت قصير من التئام المجلس الوطنى فى غزة. ومن ذلك، منعها من ممارسة مهام حقيقية من غزة أو من القاهرة بعد سحبها إليها،

(١) حول هذه المعانى، راجع، الهوارى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧ - ٢٦١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

وحجب الأموال والمساعدات عنها بما فى ذلك عدم الاستجابة لطلبات القروض من مصر التى تقدمت بها الحكومة طبقًا لما وعدت به ، وعدم الحرص المصرى على دعوة الحكومة لحضور دورة مجلس الجامعة العربية فى دورة خريف عام ١٩٤٩ ، أى بعد عام واحد من تشكيلها ، نزولاً عند رغبة الحكم الأردنى . وهى فترة كانت كفيلة بفقدان الثقة فى المساندة المصرية الحقيقية للحكومة ، وتفرق كثير من أعضائها عنها بعد بيان عدم جدية الدعم المصرى لها(١) .

وباستثناء الحرارة التى تدفقت فى الموقف المصرى من الحكومة إبان رئاسة «النحاس باشا» (حزب الوفد) ولفترة محدودة لم تتجاوز بضعة أشهر ، وكان لها هدف محدد ضمن السياسة المصرية تجاه الأردن ، لم تتحرك السياسة المصرية نحو تعزيز دور الحكومة على أى صعيد بخلاف إبقائها معلقة بين الحياة والانزواء فى عالم النسيان .

ولم يسجل موقف مصر الجمهورية بعد عام ١٩٥٢ علامة مميزة عن هذا الموقف ، بل إن قرار الجامعة العربية تجميد أعمال الحكومة وتصفية أذرعها وأجنحتها ووزارتها المختلفة اتخذ فى سبتمبر عام ١٩٥٢ ، أى فى الوقت الذى كانت فيه الثورة غضة طرية العود . غير أن حكومة الثورة لم تتحمس بعد ترسخ أقدامها لاتخاذ مسار مختلف بخصوص مستقبل الحكومة .

هذا الحماس المصرى للحكومة ثم العزوف عنها جدير إذن بالملاحظة ، وجدير أن يقرأ موضوعيا فى إطار محددات بعينها ، من المتصور أنها أثرت على المقاربة المصرية للحكومة فكرة ومضمونًا ومستقبلاً . . الأمر الذى نحاول معالجته فى النقاط التالية :

١ـ تطور الأهداف المصرية فى فلسطين :

ففى بداية انغماسها فى حرب فلسطين ، كانت مصر الملكية أميل إلى الحفاظ على الكيان الفلسطينى السياسى والجغرافى طبقا للأهداف التى أعلنتها الجيوش العربية بين يدى دخولها إلى فلسطين ، وقرار الجامعة العربية فى ١٢ إبريل عام ١٩٤٨ ،

---

(١) دروزة ، فى حول الحركة العربية . . ، (الجزء الرابع) مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧ .

اللذان كانا يقضيان باستقلال فلسطين وإحالة حكمها إلى أهلها وفق إرادتهم الحرة، ومع تطور مواقع السيطرة والقوة على الساحة الفلسطينية، وتبدى مطامع الحكم الأردنى فى الاستحواذ على أجزاء من فلسطين، انحازت مصر إلى وجهة النظر القائلة بأن تشكيل حكومة فلسطينية سوف يضع العالم أمام أمر واقع يتفق وقرارات الجامعة العربية بعدم الاعتراف بالدولة اليهودية. وفى الوقت نفسه، رأت السياسة المصرية أن الفلسطينيين قد فقدوا بعد نهاية الانتداب صفة المواطنة السياسية الرسمية، فلا جنسية لهم ولا هيئة سياسية تسهل أعمالهم وتضمن وجودهم، والحكومة الفلسطينية يمكن أن تضطلع بهذه الأهداف. ولم تكن الهيئة العربية العليا بالتى تصلح فى نظر بعض المتنفذين فى مصر، لتمثل الفلسطينيين، لما أصابها من انحلال، ولأن بعض أعضائها استقالوا أو ابتعدوا عن الميدان العام، فضلاً عن أن رئاسة المفتى لها أضعفت موقفها الدولى (بسبب دعاوى انحيازه زمن الحرب العالمية الثانية لدول المحور)[1].

ضطلعت مصر الملكية بالفعل بإعلان الحكومة ودعمت ضرورتها فى الجامعة العربية ووعدت بمساعدتها كما سلفت الإشارة. غير أن مصر الملكية أيضا طورت أهدافها الفلسطينية فيما يبدو، بفعل الانتكاسات المتوالية على جبهات القتال، بعد إعلان الحكومة مباشرة منذ منتصف أكتوبر عام ١٩٤٨، وبفعل وضوح نزعات النفوذ والسيطرة لدى أطراف عربية أخرى، على رأسها الحكم الأردنى تجاه فلسطين.

فالانتكاسات العسكرية، دفعت إلى الاحتفاظ بالسيطرة المصرية على أجزاء من فلسطين تبرر التضحيات المصرية للرأى العام الداخلى. وفى الوقت عينه تحفظ لمصر موطئ قدم فى السياسة العربية والدولية الفلسطينية. وقد بدت مظاهر الطموحات المصرية الجديدة فى «استقبال الإدارة المصرية وفوداً من رؤساء البلديات والوجهاء الفلسطينيين فى المناطق الخاضعة للقوات المصرية، وتلقى مذكرات تتضمن رغبة أهل فلسطين فى الانضمام إلى مصر.. بينما كانت فى الحقيقة تنظم بواسطة بعض رجال السراى والمخابرات المصرية..». وكذا فى محاولة مصر تنظيم قوة عسكرية

---

(١) الهوارى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨-٢٦٩.

نظامية من أبناء فلسطين للدفاع عنها، بدعم مصرى، «شرط موافقة الزعمات الفلسطينية على تبعية فلسطين للتاج المصرى بعد ذلك. . الأمر الذى رفضه المفتى، مما أوعز صدر مصر الملكية ضده فيما بعد»[1]. وثمة مظهر آخر على الرغبات المصرية المتغيرة، قوامه وقوع مشاحنات بين القوات الأردنية والمصرية فى بيت جالات وبيت لحم والخليل، وذلك على خلفية فرض النفوذ فى هذه المناطق طبقًا لبعض التفسيرات[2]. تمثل هذه المظاهر اعتبارات جديرة بالعناية لفهم تغير قلب السياسة المصرية تجاه حكومة عموم فلسطين.

لكن البلاغ الذى أصدرته الحكومة الأردنية فى ٢٨ مايو عام ١٩٥٠، بعد استكمال خطوة الضم الرسمى لشرق فلسطين بأسابيع معدودة يعتبر مؤشرا مهما بهذا الخصوص. فقد ذكر ذلك البلاغ «. . إن مواقف الدول العربية، مصر وسوريا ولبنان والعراق بمعارضة خطوة ضم فلسطين الشرقية (للأردن) تخالف ما تم الاتفاق عليه سابقًا بين الأردن وحكومات هذه الدول. إن مصر مثلاً، اتفقت على دمج

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦١ (ومما له صلة بهذه الملاحظة رواية «جمال الصورانى» من مؤسسى منظمة التحرير الفلسطينية وعضو لجنتها التنفيذية، والضابط الأسبق بقوات الجهاد المقدس التى ذكر فيها «إن وزير الحربية المصرى، استدعى فى وقت قريب من مؤتمر أريحا، رئيس بلديتى غزة وخان يونس من مدن قطاع غزة، ورؤساء بلديات كل من المجدل وبئر السبع والفالوجة، الذين لجؤوا إلى القطاع بعد أن احتل الصهيونيون بلدانهم، وكذلك الوجيه الغزاوى موسى الصورانى، وأبلغهم الوزير، بصورة مفاجئة تمامًا، أمرًا بضرورة توقيع مذكرة تطلب ضم القطاع إلى مصر. وهددهم، مصرا على أن يتم التوقيع فورًا بحضوره. وحين أعربوا عن دهشتهم لهذا الطلب المفاجئ صرخ فيهم: مش عايزين تكونوا زينا؟ منتظرين إيه؟ إلا أن الوجهاء الفلسطينيين استطاعوا أن يتملصوا بالحيلة من التوقيع الفورى. بعد أن وعدوا الوزير المصرى، بأنهم سيعودون إلى القطاع ليجمعوا توقيع عشرات ألوف الناس، ثم مضوا لتوهم إلى رئيس الهيئة العربية العليا محمد أمين الحسينى، الذى كان يقيم فى القاهرة، وعرضوا عليه الأمر. وتحرك رئيس الهيئة والزعماء الفلسطينيون الآخرون، وأجروا اتصالات بقادة الدول العربية والإسلامية الذين يستطيعون الضغط على الحكومة المصرية. وفى غضون ذلك، كانت ردات الفعل المعارضة لضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية قد بدأت تظهر جلية وقوية فى الأوساط الفلسطينية، وفى مؤسسات جامعة الدول العربية، وطويت محاولة ضم قطاع غزة إلى مصر».

(انظر فيصل حورانى، الفكر السياسى الفلسطينى ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤. . دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٤ ـ ١٥).

(٢) انظر، الهوارى، المصدر نفسه، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

شرق فلسطين بشرق الأردن، وانتفاع الأردن من ميناء غزة الذى كان تحت إدارة مصر، وسوريا ولبنان وافقتا على ذلك فى سبتمبر عام ١٩٤٩، والعراق لم يعترض».

وعلاوة على ما سبق، أشار «توفيق أبو الهدى» رئيس وزراء الأردن، أن الوزير (السفير) البريطانى فى عمان أبلغه أن الفريق «محمد حيدر وزير الدفاع المصرى - فى ذلك الوقت - اتصل بالوزير البريطانى فى القاهرة، ونقل إليه رغبة مصر فى الاتفاق مع الأردن على ضم منطقة غزة إلى مصر. وضم القسم الذى تشرف عليه القوات الأردنية، بما فيه بيت لحم والخليل (وكانا تحت سيطرة القوات المصرية) إلى شرق الأردن. وأن تخلى القوات المصرى عن بيت لحم وبيت جالا والخليل، عقب توقيع الهدنة الدائمة (مع اليهود)، كان نتيجة لذلك العرض، وتمهيداً للسير فى الاتفاق إلى نهايته، وأنه أخذ موافقة رئيس الوزراء المصرى «إبراهيم عبدالهادى» على أن تجرى الخطوات فى هذا النطاق. وأضاف رئيس الوزراء الأردنى، أنه اجتمع فى بيروت مع «بشارة الخورى» رئيس الجمهورية اللبنانية أوائل عام ١٩٤٩، وبحضور «رياض الصلح» رئيس الوزارة، وتم الاتفاق على أنه لا يمكن أن تقوم دولة مستقلة فى فلسطين، ويتعين ضمها للأردن. وقد تم اتفاق كهذا مع سوريا شهده «هاشم الأتاسى» رئيس الوزارة و«د. ناظم القديسى» وزير الخارجية حينئذ.

لقد صدر تكذيب لهذه الأقوال على لسان «إبراهيم عبدالهادى» رئيس الوزراء المصرى وكذا من جانبى سوريا ولبنان[1]. بيد أن «عزة دروزة» رجح وهو يؤرخ للمرحلة أن أقوال «أبو الهدى» لم تصدر جزافًا، لأسباب منها: عدم اعتراض الدول المذكورة، ومنها مصر، على إدخال وزراء فلسطينيين فى أول وزارة شكلها الملك عبدالله بعد عقد الهدنة مع إسرائيل (إبريل عام ١٩٤٩)؛ إهمال الجامعة العربية دعوة حكومة عموم فلسطين فى دورة أكتوبر عام ١٩٤٩ مما يعنى نفى تمثيل فلسطين عربيا لأول مرة فى ا لجامعة برغم ظهور نذر ضم الضفة للأردن؛ شكلت الجامعة العربية لجنة خبراء لفلسطين فى تلك الدورة انتهت إلى أن القسم العربى من فلسطين لا يستطيع الوقوف على قدميه. وإن صحيفة الأهرام المصرية ذكرت فى

---

(١) دروزة، حول الحركة العربية.. (الجزء الرابع)...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠-٢٠١.

أول أكتوبر عام ١٩٤٩ «إن اتجاه الدول العربية - طبقًا لأقوال لجنة الخبراء المذكورة - قد وضح عندما أهمل ممثلوها دعوة حكومة عموم فلسطين، بما يعنى عدم وجاهة قيام حكومة فلسطينية فى القسم العربى . .»[١].

تغيرت سياسة مصر تجاه حكومة عموم فلسطين فى العهد الملكى، ومع ذلك حرصت مصر على بقاء صورتها كمدافع عن المصالح الفلسطينية، ولم تستأصل تلك الحكومة لإبقائها كمنافس يمكن استخدامه وقت الحاجة، كما أن وجود الحكومة ممثلة فى شخص رئيسها لا أكثر، كمندوب لفلسطين فى الجامعة العربية، لم يكن ليضر بالنفوذ المصرى فى قطاع غزة، وقد كان الحفاظ على الوجود الرمزى للحكومة فى شخص رئيسها أحمد حلمى باشا، بمثابة إيماءة إلى هذا الرجل وتقديراً لدوره، إذ كان الوحيد الذى لم يبرح مكانه فى أى اتجاه، لاسيما باتجاه عمان، منذ تشكيل الحكومة، وحتى رحيله[٢]. غير أن السياسة المصرية آنذاك بدت كمن يتحدث بصوتين، أحدهما يساند الحكومة والآخر يعارضها.

٢ - الهدنة المصرية الإسرائيلية (المتغير العسكرى):

كان تشكيل حكومة عموم فلسطين إيذانًا بالاستعداد الفلسطينى لإعادة زمام المبادرة العسكرية الفلسطينية. . وقد كانت هذه الوظيفة الجهادية المعنى الأكبر من وراء هذه المؤسسة بالنسبة لجمهور الشعب الفلسطينى الذى أيدها واستبشر بوجودها. وهو المعنى نفسه، الذى عمل «أحمد حلمى» على تجسيده. . فمنذ أيامها الأولى، انشغلت الحكومة بتأمين الدعم لقوات الجهاد المقدس، ومحاولة تصفيفها على شكل جيش يتبعها. وأعلن «أحمد حلمى» أن هذا الجيش سيكون واحدًا من أكثر الجيوش العربية نشاطا وقد أعطى جهد الحكومة فى هذه الناحية انطباعًا بأنها معنية ببناء مؤسسات الدولة الفلسطينية. . ذلك الانطباع الذى تعزز بالتقارير التى تحدثت عن نوايا «جمال الحسينى» وزير خارجيتها فى إرسال ممثلين عنها إلى الأمم المتحدة ومن هؤلاء أحمد الشقيرى وهنرى كتن. وكذا، بإصدار

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) El peleg, op. cit, P 118.

جوازات سفر حكومة عموم فلسطين للفلسطينيين أينما كانوا، واهتمام رئيس الحكومة بتأمين الاعتراف بحكومته، فضلا عن اهتمامه مع وزير الدفاع «رجائى الحسينى» بتنظيم الجيش[1].

وحول هذا الشأن الأخير، قامت حكومة عموم فلسطين بتأليف قيادة لإدارة شئون القتال فى المنطقة الجنوبية، التى كانت أقرب إلى ميدان وجودها العضوى، مؤلفة من: المقدم عبدالحق الفراوى قائداً للمنطقة، ومحمد تراجازى ضابطًا للركن، ومحمد حسن جراحى مساعداً لضباط الركن، محمود كمال طبيبًا للمقر، جمال الصورانى ضباطًا للاستخبارات، كما تم تعيين عدداً من الموظفين المدنيين فى المقر (منهم حفص السقا رئيسًا للديوان، وكاتبًا ومراسلاً وجنديان يعملان على جهاز اللاسلكى هما: ناصر شكرى، وخليل الجاعونى).

وقد أرسل «أحمد حلمى» كتابًا إلى وزير الخارجية المصرى فى ١٨ ديسمبر عام ١٩٤٨ يعلمه فيه بأن[2]: «وحدات جيش الجهاد المقدس التى مازالت تعمل فى منطقتى غزة وعراق سويدان والفالوجا، تحت إمرة المقدم عبدالحق الفراوى، وبإشراف القيادة المصرية، والتابعة للهيئة العربية العليا، قد أصبحت اعتباراً من ١ ديسمبر عام ١٩٤٨ تابعة لحكومة عموم فلسطين. وقد أرسلنا التعليمات اللازمة إلى آمر القوة المذكورة كى يستمر على العمل وفقًا للترتيبات التى مازالت متبعة حتى الآن. أى أن يظل من الناحية العسكرية تابعًا للقيادة المصرية العامة، على أن يكون من الناحية الإدارية تابعًا لوزارة الدفاع لحكومة عموم فلسطين.

ويبدو أن الابتهاج بالعمل الفلسطينى التعبوى الاستقلالى على نحو ملحوظ بعد فترة ممتدة من القلق والاضطراب السياسى، أدى إلى التغاضى أو عدم الالتفات من جانب الكثيرين بمن فيهم أعضاء الحكومة ورئيسها للأوضاع البائسة التى كان يدور فى إطارها ذلك العمل. فقد تطلع هؤلاء لممارسة مهامهم الجديدة، تحدوهم آمال عريضة، فى ظروف سيئة. إذ كانت الإدارة المصرية قد اتخذت مقرها فى مبنى البوليس البريطانى سابقًا. وأقام الحاكم المصرى فى مبنى أنيق تم تجهيزه ليناسب

---

(١) Ibid, P. 104.

(٢) العارف، النكبة.. (الجزء الثالث)...، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٧.

احتياجات الجيش المصرى، فيما لم يسمح لأى عضو فى القيادة الفلسطينية بالإقامة فى مقار الإدارة المصرية، وتعين عليهم أن يحلوا مشاكل الإقامة بأنفسهم. بل إن مبنى المدرسة الذى عقد فيه المؤتمر الوطنى فى غزة، كان غير مجهز حتى بالكهرباء[١]. ولم يؤد الوضع الجديد المتضمن إنشاء حكومة فلسطينية إلى أى تغيير فى حجم الاختصاصات التى اضطلعت بها الإدارة المصرية منذ دخولها فلسطين، والتى حجبت بعضها عن الحكومة الفلسطينية، بحيث كان معظم وزرائها غير قادرين على أداء وظائفهم لسبب بسيط، هو أن اختصاصاتهم كانت تقع تحت سيطرة الإدارة العسكرية ـ المصرية. بل إن رئيس المجلس الأعلى للحكومة ـ طبقا لدستورها المؤقت ما كان باستطاعته البقاء فى غزة بإرادته. فقد استدعى المفتى «أمين الحسينى» إلى القاهرة من جانب رئيس الوزراء المصرى «النقراشى باشا» وحين امتنع المفتى عن الاستجابة لرغبة رئيس الوزراء جرى إجباره على ذلك فيما يشبه الإبعاد القسرى تحت حراسة مشددة بعد أيام من انتهاء المؤتمر الوطنى. وكانت الذريعة المتداولة حول هذه الواقعة أن المفتى ذهب إلى غزة على غير إرادة مصر وبعض الزعماء العرب مثل جميل مردم بك (رئيس وزراء سوريا) ورياض الصلح (رئيس وزراء لبنان) ومزاحم الباجحى (رئيس وزراء العراق) فيما كان من المتصور أن وجود المفتى بين أبناء فلسطين وعلى أرضها بعد غياب دام أكثر من عشر سنوات مبعث قلق للإدارة المصرية فى أجواء مباحثات الهدنة مع إسرائيل، التى كانت على وشك البداية[٢]. ولابد أن ذلك الإبعاد كان بغض النظر عن مغزاه مدعاة لإحباط شعبى فلسطينى تجاه مستقبل الحكومة والإدارة الفلسطينية المستقلة بعامة.

وبينما كانت حكومة عموم فلسطين تتعجل الاعترافات العربية والدولية بها، وصدرت بالفعل هذه الاعترافات عن مصر والعربية السعودية والعراق واليمن وسوريا ولبنان وأفغانستان (التى أعلنت تعيين «صادق مجددى» سفيرها فى مصر سفيراً لها لدى هذه الحكومة) وترتب أوضاعها العسكرية على النحو المذكور،

---

(١) El peleg, op. cit, P 104.

(٢) Ibid, P. 109. وللمزيد حول واقعة إبعاد المفتى من غزة راجع: محمد أمين الحسينى، حقائق عن قضية فلسطين. . صرح بها سماحة مفتى فلسطين، الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٨٣ـ٨٦ وكذلك، العارف، النكبة. .، (الجزء الثالث)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦٦.

حدثت مستجدات على جبهة القتال المصرية - الإسرائيلية، فرضت ظلالها على نشاط الحكومة ثم على مستقبلها عمومًا وموقف مصر منها بخاصة.

فقد اخترقت القوات اليهودية الهدنة الثانية (التى أعلنت فى ١٥ يوليو ونفذت فى ١٩ من يوليو ١٩٤٨)، وذلك فى منتصف أكتوبر عام ١٩٤٨، وشرعت فى الهجوم المكثف على الجبهة المصرية فى جنوب فلسطين وأرغمتها على التراجع قريبًا من غزة، ولم تحرك القوات الأردنية بالجوار ساكنا، على اعتبار ما ورد فى إحدى رسائل قائد من قيادة تلك القوات أنه إذا مضى اليهود فى شأن حرب خاصة مع المصريين وحكومة غزة، فإننا لن نتدخل، فالمصريون وحكومة غزة معادون لنا شأنهم شأن اليهود»[1]. وهو اعتبار يعيد للذهن مقولة الملك عبدالله من أنه قد يمضى فى حربه لهؤلاء[2] - أدعياء الحكم الفلسطينى - حربه لليهود التى أشرنا إليها فى موضع سابق.

قادت هذه التطورات العسكرية إلى بروز أكثر من عامل جديد مؤثر على التعامل المصرى مع حكومة عموم فلسطين.

فمن ناحية، أدى التدهور العسكرى بين أكتوبر عام ١٩٤٨ ويناير عام ١٩٤٩ إلى لجوء ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف لاجئ فلسطينى جديد، توجه معظمهم إلى منطقة غزة، مما أدى إلى أن يصبح قطاع غزة، واحدًا من أكثر المناطق التى تعانى من إكتظاظ اللاجئين والمشكلات الاقتصادية المتداعية عن ذلك. وهذا ما عقَّد مهمة الحكومة الجديدة، وأنشأ بين يديها واقعًا اقتصاديا وسياسيا شديد الصعوبة.

ومن ناحية ثانية، بدأ إشعار أعضاء الحكومة من جانب الإدارة العسكرية المصرية بأن عليهم مغادرة منطقة غزة، للخطر المحدق بها، وفى نهاية أكتوبر لم يبق فى المنطقة من هؤلاء من يمكنهم القيام بمهمة حكومة قيد التطوير، فقد كانوا قد غادروا إلى القاهرة، مما ضيق الآمال الفلسطينية فى مستقبل هذه الحكومة[3].

---

(١) Shlaim, The Rise..., op. cit, P. 48.

(٢) أنظر، بنى موريس (ترجمة دار الجليل)، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، دار الجليل، عمان، ١٩٩٣، ص ٢٩١.

(٣) Shlaim, The Rise..., op. cit, P. 48-49.

ومن ناحية ثالثة، فإنه باتجاه الحكومة المصرية لعقد اتفاقية الهدنة مع إسرائيل، ثم إبرام هذه الهدنة بالفعل (٢٤ فبراير عام ١٩٤٩)، باتت حكومة عموم فلسطين أمام جدول أعمال عسكرى وسياسى مختلف عن الأجندة المصرية بهذا الخصوص. وبات على هذه الحكومة أن تواجه فى عملياتها التعبوية العسكرية، واقعًا مختلفًا فرضته الهدنة والتوجهات المصرية معًا.

ففى اتفاقية الهدنة، تحدد تسليح قطاع غزة، وألزمت مصر بأن تضع فيه قوات دفاعية فقط، وتحدد مضمون هذه القوات بحيث يغنى شكلها عن العمل الهجومى المبادر، كما تعين ضمان هدوء الحدود الجديدة[1]. ومن المؤكد أن هذا التكييف العسكرى لم يكن ليوافق توجه حكومة عموم فلسطين وبرنامجها العسكرى.

ومن ناحية رابعة، توالى على الأفق السياسى لقطاع غزة، المقر المؤقت المفترض للحكومة، عدد من المشروعات السياسية بشأن مستقبله، وذلك منذ النصف الأول من عام ١٩٤٩. وكان من بينها مشروع يقطى بضمه إلى إسرائيل فى إطار صفقة أكبر مصرية - إسرائيلية، تتضمن نقل السيادة على القطاع إلى إسرائيل بسكانه الأصليين واللاجئين، مقابل التنازل عن منطقة من التى شملها الاحتلال الإسرائيلى فى «النقب» وبخاصة فى جزئه الشمالى، تسمح بالتواصل الأرضى بين مصر والأردن. وقد عدل المشروع فى أكثر من صيغة بمداخلات بريطانية وأمريكية، غير أن مصر أبدت عدم رضائها عنه فى البداية ثم لفظته نهائيا فى يوليو عام ١٩٤٩[2]. وبخلاف ذلك المشروع، حفلت الفترة ما بين عامى ١٩٤٨ و١٩٥٢ بمشروعات بديلة لمستقبل قطاع غزة، مابين اقتراح بدمجه مع الأردن، إلى ثان بضمه إلى

---

(١) العقاد، قضية. . .، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢، وقد نصت اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية، فى ملحقيها الثانى والثالث، على أن القوات المصرية المرابطة فى قطاع غزة، يجب أن تكون دفاعية، بما لا يزيد عن ثلاث كتائب مشاة أى نحو ٧٠٠ رجل آنذاك، ويجب أن تجرد من الأسلحة الثقيلة، كما حظر على القوات المصرية إنشاء مطارات حربية فى منطقة القطاع.

كذلك نصت الاتفاقية على عدم جواز انشاء قواعد بحرية بالقطاع أو إمكانية دخول البوارج والسفن الحربية إلى مياهه الإقليمية. (أنظر، نص اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية فى ٢٤/ ٢/ ١٩٤٩، الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين، (المجموعة الثانية)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٨ - ٥٠٩.

(٢) للمزيد راجع، موريس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦ - ٢٥٤.

مصر، إلى ثالث بتسليمه إلى بريطانيا كى تنقل إليه قواعدها الموجودة فى منطقة قناة السويس. وفى مرحلة لاحقة، برزت محاولات لتدويل القطاع فور انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع بعد احتلالها له إبان حملة السويس أكتوبر عام ١٩٥٦ ـ مارس عام ١٩٥٧[١]. ولم يكن من شأن هذه المشروعات جميعها أن توحى بارادة مصرية لتفعيل حكومة عموم فلسطين، أو إحالة قطاع غزة إليها كقاعدة كيانية تمارس عليها مهامها الفلسطينية التحررية. (ومع ذلك ثمة من يرى فى وجود حكومة عموم فلسطين ـ إلى جانب المعارضة الشعبية الفلسطينية ومعارضة الهيئة العربية العليا ـ أحد عوامل التحرك المصرى بعيداً عن تلك الطروحات والمشاريع)[٢].

٣ ـ السياسات الداخلية واختلاف رؤى الأحزاب والنظم:

ليس من السهل متابعة الصلة التفصيلية بين مواقف القوى السياسية والأحزاب المصرية المختلفة من القضية الفلسطينية ومدى اعتقادها فى جدوى حكومة عموم فلسطين، كما أنه لا يمكن التعرف بدقة على تأثير السياسة البريطانية على الموقف المصرى تجاه الحكومة إبان المفاوضات المصرية البريطانية حول جلاء القوات البريطانية عن مصر. غير أن الذى لا يمكن عزله من سياق السياسة المصرية تجاه الحكومة هو تأثير التطورات الداخلية فى مصر بعامة على كل من القضية الفلسطينية وحكومة عموم فلسطين. فأثناء حرب عام ١٩٤٨ كانت الحكومة المصرية ضعيفة ـ على الصعيد الشعبى ـ كونها مؤلفة من أحزاب أقلية، هى الأحزاب التى عرفت تقليديا (بميولها) للقصر وعدم ارتكازها لقاعدة جماهيرية[٣]. وكانت هزيمتها فى تلك الحرب قد زادت من سقوط شعبيتها، كما أن مطاردة هذه الحكومة (وعلى رأسها محمود فهمى النقراشى) للمتطوعين من الإخوان المسلمين فى فلسطين، ومطاردة قياداتهم فى مصر، قادت إلى اغتيال «النقراشى باشا» على يد شاب ذكر أمام القضاء أنه ما كان ليقتله لولا موقفه الشائن من قضية فلسطين[٤]. وفى وقت

---

(١) أنظر، حمدان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣ ـ ٢٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

(٣) أنظر، أبو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ ـ ١٦.

(٤) العارف، النكبة. ، (الجزء الرابع)، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤٤ ـ ٨٤٥.

لاحق اغتيل المرشد العام للإخوان المسلمين الشيخ «حسن البنا». وسط هذه التطورات، وامتعاض النظام المصرى عمومًا من التعاون بين الفلسطينيين وجماعة الإخوان المسلمين، وما ترتب على الحرب من عجز فى الموازنة وعجز عن مواجهة الرأى العام من جراء الهزيمة ـ جاء تشكيل حكومة عموم فلسطين، وجاءت طلباتها المتكررة للدعم السياسى والمالى من الجامعة العربية بتزكية مصرية مطلوبة باستمرار . .[1]، مما أدى إلى بروز قدر من الضيق تجاه الحكومة فى الفترة التالية مباشرة لظهورها. ومثلما كانت الأوساط السياسية والصحفية مقبلة على فكرة الحكومة، فإنه ما إن مر العام الأول على تكوينها بكل التطورات التى دارت من حول الحكومة فى ذلك العام، حتى انقلبت لغة الإقبال إلى عبوس وتجهم. وبدأت بعض الصحف تكتب عن حكومة عموم فلسطين التى أصبحت بلا معنى «لأنها تفتقر إلى الموارد المالية وإقليم تحكمه كون قطاع غزة يدار بواسطة السلطات المصرية، وبقية فلسطين تسيطر عليها شرق الأردن». كما تحدثت بعض الصحف عن أن «تجديد أو تفعيل» هذه الحكومة فى منطقة غزة المكتظة باللاجئين، مسألة ليست حكيمة، لأن مصر ليست على استعداد لتسليم حدودها الشمالية لأى أحد. .»[2].

ومن الملفت للانتباه مدى حساسية الساحة الحزبية الداخلية فى مصر لتحركات رئيس حكومة عموم فلسطين وإن كانت على المستوى الإنسانى ودون الجهر بموقف سياسى تجاه ما كان يعتمل على تلك الساحة. إذ يروى «محمد على الطاهر» كيف أنه «ذهب مع أحمد حلمى باشا رئيس الحكومة لتهنئة «مصطفى النحاس باشا» زعيم حزب الوفد ـ وكان خارج الحكم ـ على نجاته من محاولة اغتيال تعرض لها. وذلك برغم معرفة أحمد حلمى بما يمكن إن تؤدى إليه تلك الزيارة من إثارة لمشاعر النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى وزعيم كتلة السعديين، وعدم مبالاة الباشا بذلك، كون النحاس باشا صديقًا وله أفضال على القضية الفلسطينية. . وبمجرد أن

(١) EL peleg, op. cit, P. 115.

(٢) Ibid, P. 109.

نشرت الصحف خبر الزيارة فى اليوم التالى، صار النقراشى باشا يتنكر لحكومة عموم فلسطين ويتجهم لحلمى باشا بشكل ظاهر، بل انتهز إبراهيم عبدالهادى رئيس الديوان الملكى إحدى المناسبات ليلفت نظر الباشا إلى واجب الحياد عن المسائل المحلية ويشير إلى منافع عدم إجراء الاتصالات الكثيرة وعواقب الذهاب إلى هنا وهناك»[1].

ليس من المتصور أن مجرد زيارة «أحمد حلمى» لغريم «النقراشى» السياسى هى المسئولة عن تجهم مصر لحكومة عموم فلسطين، لأن ذلك التجهم استمر عقب وصول «النحاس باشا» إلى رئاسة الوزارة المصرية، باستثناء فترة وجيزة جرى الدفع بها باتجاه الاقبال على الحكومة فى إطار المنافسة المصرية الأردنية، ورفض مصر لضم الضفة الغربية للأردن. . لكن التصورات والإدراك القيادى له دور فى الحركة السياسية العامة وبالنسبة لسياسات الدول الأقل تطوراً فى الممارسة الديمقراطية قد يتصاعد هذا الدور كثيراً.

على أن التغير الأهم فى الحياة السياسية الداخلية المصرية بعد نشأة حكومة عموم فلسطين ببضع سنين، كان تحول النظام السياسى برمته إلى الجمهورية (عهد الثورة) عام ١٩٥٢ وزوال الملكية والأحزاب السياسية التى عاشت وحكمت فى العهد الملكى. ومع أن الشائع هو أن العهد الثورى كان معنيا بالتصدى للمطامع الإسرائيلية وإبراز الكيان الفلسطينى فى ظل تطور المقاربة المصرية لدور مصر العربى والقومية العربية. . إلا أن هذا التطور لم يكن لاحقا مباشرة لصعود رجال الثورة المصرية إلى سدة الحكم. ففى المرحلة الممتدة بين عامى ١٩٥٢ و١٩٥٦، اتبعت الثورة المصرية نهجًا لينًا تجاه إسرائيل، بهدف تخفيف التوتر معها على الحدود، ولم تصدر تصريحات تصعيدية ضدها. وبصفة عامة لم تكن فلسطين فى تلك المرحلة الأولى ضمن أولويات السياسة المصرية بل تركزت الأولويات على تحقيق الجلاء البريطانى عن مصر وتسليح الجيش المصرى والمساعدات الفنية والاقتصادية.

---

(١) الطاهر، مصدر سبق ذكره، ٤٠٩.

وقد ذكر الزعيم عبدالناصر فى أغسطس ١٩٥٢ «إن إسرائيل ليست شاغلنا الآن». وكان يعتقد أن تخلف مصر هو الهم الأكبر له. ولم يكن راغبًا فى فسخ الهدنة مع إسرائيل[١]. . وفى ذلك الحين أصدرت الجامعة العربية قرارها الشهير بتجميد أعمال حكومة عموم فلسطين (٢٣ سبتمبر عام ١٩٥٢) دون معارضة مصرية.

انتقلت قيادة الثورة المصرية بعد ذلك من سياسة «تجنب التصعيد» مع إسرائيل إلى سياسة «المجابهة الحذرة» لاسيما بعد الاعتداءات الإسرائيلية المتوالية على القوات المصرية فى غزة، وأهمها - قبل العدوان الثلاثى الشهير - مهاجمة الحامية المصرية هناك فى ٢٨ فبراير عام١٩٥٥[٢]. فقد بدأت تلك القيادة تستشعر بأن معركة بناء مصر لا تنفصل عن معركة مواجهة إسرائيل كصيغة استعمارية، حتى أصبح الصراع ضدها جزءًا من سياسة مصر الخارجية[٣].

هذا هو السياق العام الذى تعاملت فى إطاره مصر الثورة مع منتجات المرحلة السابقة عليها فى القضية الفلسطينية ومنها حكومة عموم فلسطين. وقد يصح الافتراض هنا بأن تفعيل الحكومة أو إحداث تحول فارق فى السياسة المصرية إزاءها لم يكن مطروحًا، على الأقل حتى نهاية الفترة ما بين عامى ١٩٥٢ و١٩٥٦. وضمن التفسيرات التى طرحت بشأن هذا الموقف، أن المفتى رفض التعامل مع الضباط الأحرار (رجال الثورة بعد ذلك) حين اتصلوا به عام ١٩٤٨، عارضين خدماتهم كمتطوعين فى أعمال النضال الفلسطينى.

ومما قيل بهذا الخصوص أن «جمال عبدالناصر» زعيم الثورة فيما بعد، عرض هذه الخدمات بنفسه على المفتى الذى فضل التعامل مع الأجهزة الرسمية القائمة

---

(١) انظر للمزيد، فيصل حورانى، عبدالناصر وقضية فلسطين. . قراءة لأفكاره وممارساته، شرق برس، نيقوسيا، ١٩٨٧، ص ٦ وما بعدها.

(٢) انظر للمزيد، د. حسن نافعة، مصر والصراع العربى الإسرائيلى. . من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٥-٤٦.

(٣) انظر، د. إبراهيم أبراش، البعد القومى للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٠٢.

(فى مصر)[1]. كما أن تعاون السلطة الجديدة مع الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين، كان سيلقى على عاتق هذه السلطة تبعات لم تكن على استعداد لتحملها[2].

ينطوى هذا التفسير على صدقية ملحوظة بشأن سلوك قيادة الثورة المصرية فى الفترة المذكورة، بيد أن تلك القيادة لم تهمل شأن الهيئة أو الحكومة على طول الخط. . ويظهر ذلك جليا فى اشراكهما فى مداولات عربية خاصة بشأن تنظيم الكيان الفلسطينى فى ربيع عام ١٩٥٩ بـ«تنظيم الكيان الفلسطينى واسماع صوت الشعب الفلسطينى فى المجال القومى. وفى الصعيد الدولى بواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطينى. . ». وعلى الأثر بادرت الحكومة المصرية إلى استطلاع المواقف الفلسطينية بهذا الصدد. وفى هذه الإطار، دعا وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية العربية المتحدة (أثناء الوحدة المصرية السورية) «كمال رفعت» كلا من المفتى أمين الحسينى عن الهيئة العربية العليا وأحمد حلمى باشا عن حكومة عموم فلسطين وآخرين من قطاع غزة فى ٢٩ إبريل عام ١٩٥٩، وأعلمهم بأنه «يرغب فى سماع آرائهم فى موضوع تنظيم الكيان الفلسطينى، وعبر عدد من اللقاءات رفعت الهيئة والحكومة مذكرة إلى الوزير المصرى تضمنت رؤيتهما المشتركة حول التنظيم المقترح وخلاصتها «أن الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين تؤلفان معًا الجهاز المنشود لإنعاش قضية فلسطين لما لهما من صفة تمثيلية شرعية، على أن تنالا العون والتأييد من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وسائر دول الجامعة العربية ما يمكنهما من توسيع نطاقهما، وأن تضما إليهما من العناصر الصالحة من المواطنين الفلسطينيين. . » كما تضمنت المذكرة مشروعا للانتخابات العامة الفلسطينية، ومشروعًا للدعم المالى لكل من الهيئة والحكومة معا[3].

---

(١) حمدان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٤. ويخالف هذا التقرير ما ذكرته الموسوعة الفلسطينية من أن «معظم الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة المصرية، كانوا يتعاونون مع المفتى سنة ١٩٤٨. ويتولون سرا نقل الأسلحة من القاهرة إلى سيناء، حيث كان المسئولون عن الجهاد المقدس يتسلمونها. . ». انظر الموسوعة الفلسطينية، (المجلد الرابع)، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤، ص ١٤٢.

(٢) انظر، أبو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧-٦٨.

(٣) انظر، تنظيم الكيان الفلسطينى. . الوقائع الحقيقية لما جرى فى اجتماعات القاهرة، الهيئة العربية العليا لفلسطين، مكتب بيروت، ١٥/١١/١٩٥٩.

ليس ثمة ما يشير إلى أن تلك المداولات، تمخضت فى حينها ـ وربما حتى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ـ عن خيار مصرى إيجابى تجاه تفعيل حكومة فلسطين (أو الهيئة العربية العليا)، غير أن إشراك الهيئة والحكومة على النحو المذكور فى مداولات إحياء الكيان الفلسطينى، كان يعنى اتباع مصر الثورة لسياسة اللا قطيعة مع هاتين المؤسستين، وإبقاء الباب مواربًا أمام احتمال التعامل الجدى، معهما إن استدعت الضرورة، الأمر الذى لم يحدث بعد أن ذهبت السياسة المصرية إلى خيار مختلف.

ثالثا: الجامعة العربية .. اعتراف من نوع آخر:

شأنها شأن كثير من التنظيمات الإقليمية والدولية، تستمد الجامعة العربية إرادتها وفاعليتها قوة وضعفًا، وصعودًا ونكوصًا، إزاء القضايا التى تضطلع بها، من إرادة الدول الأعضاء فيها. ومن يتابع مقاربة الجامعة لقضية إعلان حكومة عموم فلسطين وإنشائها ودعمها، وتذبذب تعاطيها مع هذه القضية بين التشجيع و التحفيز وبين التربص والحذر والإحجام وصولاً إلى السلبية الظاهرة، فالانتكاس والجنوح إلى تجميد أعمال هذه الحكومة خلال فترة لم تتجاوز سنواتها عدد أصابع اليد الواحدة، يتأكد من صدقية هذه المقولة. وقد يقع المتابع فى حيرة بالغة إذا ما ابتغى توصيف جوهر سياسة الجامعة العربية فى هذا السياق، إذ إن هذه السياسة بقيت أسيرة حالة المراوحة منذ إنشاء الحكومة حتى زوالها، فلم يلاحظ مثلاً أن الجامعة قضت كليا على وجود الحكومة، لكنها فى الوقت لم تفعل شيئًا يفهم منه أية رغبة لديها فى تحويل هذا الوجود العضوى إلى الحركة والفاعلية ـ لقد اكتفت الجامعة والتزمت بخيار تجميد الحكومة والإبقاء عليها من الناحية الشكلية.

وفى معرض تفسير هذه الوضعية التى يحق وصفها بأنها اعتراف من نوع آخر، ربما جاز القول بأن الجامعة العربية، التزمت عدم إغلاق الباب بصفة نهائية أمام احتمال المقاومة العربية للواقع الذى نتج عن حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ فى وقت لاحق. فوجود حكومة فلسطينية، تزعم السيادة على فلسطين بالكامل، قد يوفر مرتكزًا لهذه المقاومة، بعنوان فلسطينى، ويعطى العرب وسيلة للتنصل من المسئولية

الكاملة عن هذه المقاومة. فيما قد يكون زوال الحكومة لاسيما فى ظل السيطرة الأردنية والمصرية، على الأقسام العربية من فلسطين، مدخلاً لإهدار الوضع القانونى للفلسطينيين ومطالبهم، واستحالة اللجوء لخيار المقاومة بعد ذلك، فضلا عما يتيحه غياب «فلسطين السياسية» من إمكانية للاعتراف بنتائج الحرب، وتسهيل التواصل مع إسرائيل، حتى من جانب بعض الدول العربية[1].

وسواء صح هذا التفسير المقتضب أم لا، فمن الثابت أن الجامعة العربية، كانت الساحة التى مورست عليها سياسة عض الأصابع بين الدول العربية العاطفة على الكيان الفلسطينى جزئيا أو كليا وتلك المناوئة لهذا الكيان من الأساس. وقد كان الانتهاء إلى خيار التجميد والوجود الشكلى البحت للحكومة هو محصلة تلك السياسة.

من المؤكد أيضا، أن الموقف العربى المشترك الذى مثلته قرارات الجامعة العربية، كان الورقة العربية الأهم فى تقرير حياة الحكومة من عدمها. وقد كان المدخل الحقيقى لموقف منحاز إلى حياة الحكومة ومساندتها، هو الاستحواذ على اعتراف الدول العربية بها. الأمر الذى سعت إليه الحكومة جهدها منذ بزوغ فكرتها.

فور تشكيل الحكومة أعلن «أحمد حلمى» أن كلا من مصر والعراق وسوريا ولبنان واليمن والعربية السعودية، ستمنح اعترافها الفورى بالحكومة. كان ذلك الافتراض مبنيا على الوعود السابقة على انعقاد المؤتمر الوطنى فى غزة، والمباحثات التمهيدية، قبيل إعلان الحكومة، بين اللجنة السياسية للجامعة العربية والهيئة العربية العليا[2]. ومن ذلك، أنه أثناء تلك المباحثات، أرسل كل من رياض الصلح وجميل المدفعى، برقية للهيئة العربية العليا يؤيدان فيها قيام الحكومة، ويعتبران أن وجودها سيكون له أثر كبير فى تحسين الموقف فى الأمم المتحدة. وكانت الهيئة العربية تستبشر بهذه المواقف وترسل نصوصها إلى «أحمد حلمى» طالبة منه الإسراع فى إجراء الترتيبات اللازمة لإعلان الحكومة[3].

---

(١) قارن، مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) Elpeleg, op. cit, P. 107.

(٣) شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

وبعد افتتاح المؤتمر الوطنى فى غزة، التقى وزير الخارجية السورى، الذى كان فى القاهرة، بكل من رئيس الوزراء المصرى وأمين عام الجامعة العربية، وناقش معهما موضوع حكومة عموم فلسطين ومعارضة الملك عبدالله لها. وأعلن بعد ذلك اللقاء أن «الأمور تتطور إلى الأحسن، وأنه لا شك فى أن تلك الحكومة ستحظى باعتراف الدول العربية..». وعندما سئل «البرازى» عن السبب فى عدم إعلان الحكومة الفلسطينية فى مايو عام ١٩٤٨ أجاب بأن «الرأى العام العربى الآن يتجه ضد عبدالله..». مثل تلك المؤتمرات جعلت رئيس الحكومة أميل إلى التفاؤل، ولذلك اتجهت جهوده فور انفضاض أعمال المؤتمر الوطنى إلى استعجال الاعتراف العربى.

لكن تحول المواقف العربية السريع قدم بدوره مؤشرات تدعو إلى الحذر والترقب. فبعد اجتماع عقده وزير خارجية الحكومة «جمال الحسينى» مع الأمين العام للجامعة فى ١٠ أكتوبر عام ١٩٤٨، أى عقب أسبوع واحد من انتهاء المؤتمر الوطنى، كان انطباع «الحسينى» أنه «لا يوجد تقدم حقيقى فى قضية الاعتراف العربى بالحكومة..» مع ذلك مضى الحسينى إلى القول «إن حكومتى سوف تستمر فى تنظيم أعمالها بلا كلل على الرغم من تأجيل الاعتراف بها لبعض الوقت..»[1].

بحلول منتصف أكتوبر عام ١٩٤٨ كانت مصر قد اعترفت بالحكومة، تبعها فى ذلك كل من سوريا ولبنان واليمن. غير أن ذلك الإجراء لم يتواكب وحماس حقيقى من تلك الدول إزاءها، وبين موشرات ذلك الفتور يمكن ملاحظة:

* أن ذلك الاعتراف لم تصحبه أو تستتبعه أية إجراءات رسمية أو احتفالية أو تبادل لوثائق رسمية بالخصوص أو عمليات تمثيل دبلوماسى، وبذلك اقتصر الأمر على المظهر الإعلامى مما يوحى بأن المسألة كانت تتم بنصف قلب[2].

* لم يعقب الاعتراف المصرى بالحكومة، أية مساعدات أو مساندة مادية من التى

---

(١) Elpeleg, op. cit, P. 107.

(٢) انظر، محمود فهمى درويش، كارثة فلسطين، جمعية إنقاذ فلسطين، بغداد، ١٩٤٩، ص ٢٣١.

وعدت بها مصر للحكومة. ولم يسمح لها بممارسة مهامها حتى فى «قطاع غزة» على النحو المطلوب. كما لم تبد السياسة المصرية معارضة لإهمال دعوة الحكومة إلى دورة مجلس الجامعة العربية فى خريف عام ١٩٤٩، وكان ذلك على الأرجح مراعاة للموقف الأردنى الذى أصر على عدم تمثيل الحكومة لفلسطين[١].

* كان الرفض الأردنى قاطعًا فى معارضته للحكومة وعدم الاعتراف بها، وكان ذلك مفهوما فى دواعيه ومراميه - كما أشرنا فى موضع سابق - غير أن مقاربات دول عربية أخرى كانت تتسم بالمراوحة والتردد. ففى لبنان مثلا[٢] «وجد بين أعضاء البرلمان من خطّأ خطوة الاعتراف التى قامت بها الحكومة اللبنانية، واعتبر أنها كانت متسرعة فى أجواء الانقسام العربى تجاه حكومة عموم فلسطين؛ إذ رأى بعض النواب أن الاعتراف جر على لبنان الويلات، فليس من شأن لبنان تقرير ما إذا كان مؤتمر أريحا يمثل أكثرية الفلسطينيين أم أقليتهم. واتهم هؤلاء الدول العربية بإضاعة القضية الفلسطينية نتيجة سياساتها الخاطئة.. وأنه إذا كان مؤتمر أريحا وليد غايات بعينها فإن فكرة «حكومة غزة» هى أيضًا وليدة غايات أخرى. وطالب بعض النواب بأن يبقى لبنان بمعزل عن الخلافات بين مفتى فلسطين الأكبر وصاحب الجلالة الهاشمية..».

وإذا كان من الجائز أن الامتعاض من الاعتراف اللبنانى بالحكومة اقتصر على جانب من نواب البرلمان، وهو أمر قد لا يعنى أكثر من عدم الإجماع الداخلى حول الخطوة، فإن التناقض قد بدا فى سلوك الحكومة العراقية على أعلى مستويات صناعة القرار. فطبقًا لشهادة «أحمد فراج طايع»، كان الموقف العراقى فى ذلك الحين «غير سليم».. فقد كان «مزاحم الباججى» رئيس الحكومة يدلى بتصريحات تعد بالاعتراف بحكومة عموم فلسطين، لكنه كان يضمر غير ما يعلن، ويدلل «طايع» على ذلك بحديث دار بينه وبين الشريف «حسين بن ناصر» رئيس ديوان الملك عبدالله فى ٨ أكتوبر عام ١٩٤٨، مفاده، أن سياسة العراق متفقة مع السياسة الأردنية فى عدم الاعتراف مطلقًا بالحكومة الفلسطينية، وأن مصلحة البيت

---

(١) دروزة، القضية فى مختلف..، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨.

(٢) د. حسان الحلاق، موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٥٢، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٤٨-٢٤٩.

الهاشمي - الحاكم في البلدين - تقتضي توحيد خطتهما، وكل ما يخالف ذلك غير صحيح، وأن ما تذكره الصحف بصدد اعتراف العراق بحكومة عموم فلسطين لا يطابق الحقيقة[1].

* بعد مغادرة أعضاء الحكومة غزة إلى القاهرة تباعًا، في ظروف القتال المتحولة ضد القوات المصرية في جنوب فلسطين، اجتمع هؤلاء مع المفتي «أمين الحسيني»، الذي أظهر عدم التفاؤل إزاء المواقف العربية، وتذكر إحدى الروايات أن تشاؤم المفتي وكثير من أعضاء الحكومة قد تجلى في تصريح لوزير خارجيتها «جمال الحسيني» ذكر فيه «أن الحكومة الفلسطينية تعد بتسليم مناطقها إلى شرق الأردن، إذا تعاون الملك عبدالله مع الدول العربية للتخلص من الصهاينة في فلسطين. .»، وكذا في تصريح آخر له بأنه «لا يعارض ضم فلسطين إلى شرق الأردن أو أية دولة عربية أخرى شريطة أن تأخذ الجامعة العربية قراراً بذلك. .». غير أن الجامعة لم تتخذ قرارا كهذا على الرغم مما قيل بأن أمينها العام. طلب من الدول العربية، وقف اتصالاتها مع حكومة عموم فلسطين. وتمضي الرواية نفسها إلى أن الملك عبدالله صرح أمام برلمانه في ١ نوفمبر عام ١٩٤٨ بأنه «ليست هناك توترات بين الدول العربية، وإذا كنا لم نوافق على إنشاء حكومة عموم فلسطين، فإن ذلك لم يكن لأننا لا نوافق على المبدأ ولكن لاعتقادنا بأن الوقت كان غير مناسب ذلك. .»[2]. وتستدل الرواية بتلك الوقائع، على ميل الاتجاه العربي العام إلى الملك عبدالله ومخططه.

قد لا تكون هذه الرواية صحيحة بالكامل، لكن لا يمكن استبعاد ما تقصده من مغزى، وهو فتور الحماس العربي الرسمي تجاه حكومة عموم فلسطين، بما شجع الموقف الأردني على المضي قدمًا في عملية ضم فلسطين الشرقية، وهي العملية التي انتهت داخل أروقة الجامعة العربية إلى تسوية لم يكن من شأنها سوى تكريس ذلك الفتور في قرارات جمدت عمليا تلك الحكومة وحجمت دورها إلى أقصى الحدود، سواء لجهة التمثيل الحقيقي للشعب الفلسطيني عبر عضوية كاملة، أو لجهة دعمها لأداء دور فاعل على الصعيد الفلسطيني ولا سيما عسكريا وماليا.

---

(١) أنظر، طايع، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠ - ١٦١.

(٢) Elpeleg, op. cit, P. 112.

الحكومة فى الجامعة (تطور قضية التمثيل الفلسطينى):

تعكس طبيعة دور حكومة عموم فلسطين فى الجامعة العربية حدود القبول والرفض العربى لمسئولية الحكومة عن تمثيل الشعب الفلسطينى وقضيته. ففى فترة الإقبال على الحكومة وهى فترة محدودة جدا على كل حال، كرست الجامعة العربية اعترافها بالحكومة وبعد شهر من قيامها، عندما دعت رئيسها «أحمد حلمى»ووزير خارجيتها «جمال الحسينى» لحضور أعمال الدورة التاسعة لمجلس الجامعة (٣٠ أكتوبر - ٣ نوفمبر عام ١٩٤٨).

كانت تلك المشاركة بادرة مشجعة للحكومة، جعلتها تطرح وجهة نظر احتجاجية شديدة اللهجة على مقررات مؤتمر أريحا المضاد فى ١ ديسمبر عام ١٩٤٨ أى بعد شهر واحد من دورة المجلس المشار إليها، وذلك عبر مذكرة رفعتها إلى الأمانة العامة للجامعة، علاوة على بيان لها بالخصوص وزعته خارج إطار الجامعة. وفى كل من المذكرة والبيان وصفت الحكومة أعمال المؤتمر بأنها حركة زائفة، واستنكرت قيامها من جماعة لا تمثل فلسطين، وتمسكت بحقها المستمد من رغبة أهل فلسطين التى تجلت فى الجمعية التأسيسية فى غزة التى تمثل فلسطين حق التمثيل، بمنح هذه الحكومة ثقتها بصفتها حكومة لعموم فلسطين، وهو ما أقرته الجامعة العربية، واعترفت به حكوماتها وبعض الحكومات الصديقة[1].

ويبدو أن حكومة عموم فلسطين قد استأنست بمعارضة الجامعة العربية نفسها، وبمواقف معظم الدول العربية وعلى رأسها مصر. فقد ندد أمين عام الجامعة بمؤتمر أريحا وأعلن رفض قراراته، وأنكر حقه فى تمثيل الشعب الفلسطينى، وغمز إلى تشجيع الملك عبدالله لهذا العمل، الذى من شأنه «التفريق بينه وبين الدول العربية. .». واتخذت مصر رد فعل سلبى واضحًا تجاه ذلك المؤتمر، وعلى كل المستويات تقريبًا، الملك والحكومة والقوى المدنية الفاعلة كالأزهر الشريف، وأبلغهم رسالة شفوية من الملك (فاروق) جاء فيها. . «. . إن الملك تلقى أنباء تفيد

---

(١) محمد عبدالمنعم عامر، الملك عبدالله وأطماعه غير المشروعة فى سوريا وفلسطين، مطبعة دار الدعاية، القاهرة، ١٩٤٩، ص ٤٠.

أن مؤتمرا عقد فى أريحا وشهده اللاجئون، وقد اتخذ هؤلاء المجتمعون قرارات، طالبوا فيها بضم فلسطين إلى مملكة الأردن، ومطالبة الدول العربية بإتمام المهمة التى دخلت جيوشها من أجلها، إن الذين شهدوا المؤتمر هم قلة بالنسبة لمجموعة عرب فلسطين والموزعين بين الأقطار العربية والباقين فى فلسطين. وإنهم ليسوا فى وضع وظروف تمكنهم من إبداء آرائهم بحرية واختيار كاملين. وندد بالمؤتمر والمؤتمرين. وقال إن عملهم استبداد بالأكثرية. وقد أهملوا رأى الدول العربية فى حين أنهم يطالبونها بمواصلة مهمتها فى تحرير فلسطين. وإن مصر لم تضح بدماء أبنائها ليلقى بمستقبل فلسطين بين أيدى المجتمعين فى أريحا. وإنه بادر إلى إبلاغ رسالته لعل التعاون بين الحكومات العربية يؤدى إلى عدول الملك عبدالله عن الموقف الذى اتخذه والذى من شأنه تمزيق وحدة العرب. . »[١].

ومن جهته، وجه رئيس الحكومة المصرية «النقراشى باشا» رسالة إلى رئيس الوزراء الأردنى احتج فيها على أن تتبع أية دولة عربية سياسة منفردة، وأشار إلى ضرورة ظهور الدول العربية أمام العالم بمظهر جبهة متحدة[٢].

كما أصدرت جماعة كبار العلماء وعلماء الأزهر برئاسة الشيخ «محمد مأمون الشناوى» بيانا، وجّه إلى ملوك العرب ورؤسائهم وقادتهم وشعوب الدول العربية والإسلامية وقادتهم ذكر ما كان من أمر اليهود وبغيهم، وإجماع الدول العربية أمرها على صد العدوان وإنقاذ فلسطين لأهلها ليقرروا مصيرها بعد النصر، ثم ما كان من مؤتمر أريحا وقراراته التى خرقت الإجماع وأذنت بتفرق شمل الجامعة العربية. ووصف البيان المؤتمر بأنه تمثيل خيالى وليد إكراه أفراد مستهم الضراء والبأساء، ولا يعبر عن رأى العرب والدول العربية. وقال إن من يقدم على هذا الأمر أو يعين عليه هو ناقض للعهد الذى تعاهد عليه ملوك العرب ورؤساؤهم ورجالهم فيما أبرم بينهم من اتفاقات إجماعية ولا يجوز فى دين الله نقض العهد والتحلل منه.

---

(١) دروزة، القضية فى مختلف. . ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

(٢) مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

تبعت ذلك موجة من الحملات والبيانات والبرقيات من هيئات مصر وشخصياتها وصحافتها ضد الأردن ومؤتمر أريحا[1].

وفى الوقت نفسه، بذلت الحكومتان العراقية والسورية مساع مع الملك عبدالله لحمله على التريث فى تنفيذ مقررات المؤتمر، وبالخصوص التقى وفدان عن الحكومتين برئاسة «نورى السعيد» و«جميل المدفعى» بالملك فى عمان، ونجحا فى إقناعه بتأجيل هذه الخطوة، ونُشر بيان عنه يعلن الرغبة فى مواصلة التكاتف مع البلاد العربية، والموافقة على مبدأ التأجيل[2].

أنعشت تلك المؤازرة العربية آمال حكومة عموم فلسطين فى استمرار الائتلاف العربى مع رؤاها. . لكنها فيما يظهر لم تلاحظ أن الاحتجاج العربى على جهود الأردن المضادة، لم يقترن بإعلان التأييد الصريح لها، وبخاصة على الصعيد الحكومى. فلم يعبر المتنفذون العرب فى غمرة الأزمة عن تجديد ثقتهم فى البديل الفلسطينى ممثلاً فى حكومة عموم فلسطين كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى وقضيته، على نحو ما كان مطلوبًا بشكل تلقائى فى ذلك الإطار.

وقد بدت آثار ذلك السكوت عن تلك الإشارة، واحتمال نشوئه عن إرادة وقصد عندما تجنب مجلس الجامعة العربية دعوة الحكومة إلى أعمال دورته الحادية عشرة فى العام التالى مباشرة وكان ذلك مزامنًا لمناسبة الذكرى السنوية الأولى لنشأتها. وهى سابقة لاحظ البعض خطورتها لكونها تعنى «إغفال مشاركة حكومة أقامتها الجامعة العربية واعترفت بها، ودعت مندوبها للمشاركة فى دور الانعقاد السابق»[3]، وربما كانت تلك البادرة أبرز المؤشرات على سلبية السياسة العربية المشتركة إزاء الحكومة وقضيتها الوطنية، والأكثر تعبيراً فى ذلك الحين عن اتساق السياسة مع التحركات الأردنية. إذ لم تكتف الجامعة بإهمال دعوة حكومة عموم فلسطين فقط، وإنما طال الإهمال والتجاهل إمكانية دعوة أى ممثلين آخرين، ولو

---

(١) دروزة، القضية فى مختلف. . ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥. (والنص الأصلى لبيان الأزهر محفوظ بدار الوثائق المصرية، محفوظات مجلس الوزراء محفظة رقم٩).

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(٣) أنظر مثلاً، الطاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٣.

كانوا أشخاصًا مستقلين لا جفاء بينهم وبين الحكم الأردنى، بحيث تكون فلسطين حاضرة فى رحاب النظام العربى عبر صيغة ما.

لم ينعكس احتجاج الدول العربية تجاه مؤتمر أريحا وسياسة الأردن فى إيلاء الجامعة العربية مزيدا من العناية بحكومة عموم فلسطين ولو من باب إشعار الحكم الأردنى بوجود البديل الفلسطينى الذى يلقى اعترافًا جماعيا، بل حدث العكس حين انعقدت الدورة الحادية عشرة لمجلس الجامعة (١٧/ أكتوبر عام ١٩٤٩ - ١٥/ فبراير عام ١٩٥٠) من دون تمثيل فلسطين إطلاقًا، وكانت تلك لفتة أدرك الحكم الأردنى مغزاها، حين جدد بعد بضعة أشهر إجراءات ضم شرق فلسطين، وفيما كان الحكم الأردنى يفعل ذلك، كانت حكومة عموم فلسطين تبعث إلى الأمانة العامة للجامعة العربية بالاحتجاج تلو الآخر على عدم دعوتها ليس فقط لاجتماعات مجلس الجامعة ولكن أيضا لاجتماعات اللجنة السياسية للجامعة التى كانت نشطة فى تلك الآونة.

فعندما لم تصل دعوة للحكومة لحضور اجتماع هذه اللجنة فى ٢٠ أغسطس عام ١٩٤٩ أرسلت مذكرة إلى الجامعة قالت فيها. . «حكومة فلسطين بصفتها عضوا فى جامعة الدول العربية، وصاحبة الشأن فى قضية فلسطين وباعتبارها الحكومة الشرعية المعترف بها من قبل جامعة الدول العربية ممثلة لعرب فلسطين، تأمل أن تصل إليها فى القريب العاجل من الأمانة العامة، الدعوة لحضور هذا الاجتماع، الذى ستكون له نتائج خطيرة فى القضية الفلسطينية. .».

وشددت وزارة الخارجية فى الحكومة من أسفها لعدم دعوتها إلى الدورة الحادية عشرة لمجس الجامعة وقالت فى مذكرتها بهذا الشأن إلى أمانة الجامعة العربية. . «تأسف حكومة عموم فلسطين أشد الأسف. إذ تجد نفسها مضطرة إلى الاحتجاج الشديد إلى الأمانة العامة الموقرة، على عدم توجيهها الدعوة إليها لحضور اجتماعات مجلس الجامعة، فى دورته الحادية عشرة يوم ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، وتجد حكومة عموم فلسطين نفسها أيضا غير مقيدة بأية قرارات قد تتخذ فى هذه الدورة، لا تتفق مع الأهداف التى سبق أن ارتبطت بها الدول العربية، حين دخلت جيوشها لتحريرها وتسليمها لأهلها. .»[1].

---

(١) شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

أغفلت الجامعة العربية تلك الاحتجاجات، وكررت إهمالها لدعوة حكومة عموم فلسطين إلى الدورة الثانية عشرة (مارس عام ١٩٥٠). مما دعا الحكومة إلى مضاعفة استنكارها لذلك التجاهل باعتباره «يفسح المجال لاصطناع البعض النطق باسم عرب فلسطين وانتحال تمثيلهم» فى إشارة للموقف الأردنى المعارض لتمثيل الحكومة للشعب الفلسطينى داخل الجامعة العربية أو خارجها، وكذا باعتباره «يمكّن ذوى المطامع من تمزيق فلسطين ومحو اسمها من الخارطة..».

وقد جاء فى مذكرة وزارة خارجية الحكومة المرفوعة إلى أمانة الجامعة فى ١ مارس عام ١٩٥٠ ما نصه[1]: «يؤسف هذه الحكومة أن تعلم أن الدورة الثانية عشر لمجلس جامعة الدول العربية قد وجهت (الدعوة) من قبل الأمانة العامة برقيا إلى وزارات خارجية الدول العربية، وأكدت عن طريق المفوضيات، مرفقة بجدول الأعمال، دون أن توجه إليها.

إن هذه الحكومة، المعترف بها من قبل الدول الأعضاء فى الجامعة، باستثناء المملكة الأردنية الهاشمية، هى وحدها ذات الصفة الشرعية التى تخولها النطق باسم عرب فلسطين المخلصين، الذين مايزالون عند إيمانهم بأن الدول العربية بارة بوعدها فى تحرير فلسطين وتمكين أهلها من العودة إليها والاستقرار فيها، واعتراف الدول العربية الست بها حكومةً لعرب فلسطين مايزال قائمًا. وليس من الكرامة للدول المعترف بها أن يغفل توجيه الدعوة إليها فى دورة تتناول قضية فلسطين، وهى ترى أن حرمانها من الاشتراك فى مجلس جامعة الدول العربية خروج صارخ على الغايات النبيلة التى توخيت من تأسيس جامعة الدول العربية، وتمكين لذوى المطامع من تمزيق فلسطين ومحو اسمها من خريطة العالم، والحكم على هذا الشعب الأبى المجاهد بمسحه من هذا الوجود.

إن هذه الحكومة تستصرخ الضمير الحى فى جامعة الدول العربية وتناشدها الوقوف فى وجه هذه المحاولة الظالمة لإقصائها عن الاشتراك فى دورة مجلس الجامعة العربية الثانية عشرة. هذا الإقصاء الذى يحمل معنى التجاوز عن الأهداف

---

(١) مضابط جلسات دور الاجتماع العادى الثانى عشر لمجلس الجامعة العربية (٢٥ مارس عام ١٩٥٠ إلى ١٧ يونيو عام ١٩٥٠)، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص ٤٣ - ٤٤.

السامية والغايات النبيلة ولا يتفق مع المواثيق التى ارتبطت بها دول الجامعة العربية عند دخول جيوشها لتحرير فلسطين، ولا يسعها مع الأسف إلا أن تسجل نصا استنكارها الشديد للجهود المبذولة والمساعى الحثيثة للحيلولة دون تمكين ممثلى عرب فلسطين المخلصين الذين دافعوا عن البلاد وبذلوا أكرم التضحيات من قول كلمتهم وبسط رأيهم واشتراكهم الفعلى فى بحث قضيتهم.

وهي إذ تسجل هذا الاستنكار باسم عرب فلسطين المخلصين، تؤمن كل الإيمان بأن الدول العربية التى اعترفت بها، وقامت وماتزال تقوم بنصيبها من الجهاد المشكور فى سبيل قضية فلسطين المقدسة مدركة للعواقب الوخيمة التى تترتب على إغفال دعوتها إلى الاشتراك فى دورات مجلس جامعة الدول العربية من فسح مجال لمن يحاولون اصطناع النطق باسم عرب فلسطين، وانتحال تمثيلهم بإملاء سياستهم دون مبالاة بحق هذا الشعب المشرد المعذب الذى يعانى اليوم ما لم يعانه شعب فى التاريخ من شدة وكرب وعوز وبلاء وجوع وحرمان.

إن هذه الحكومة التى تضافرت جهود دول الجامعة الست على وجودها، للمقاصد النبيلة التى رؤى تحقيقها بتأليفها، والتى لم تمكن من مباشرة مهامها بسبب ازورار المسئولين عن مساعدتها ومدها بالمال اللازم لها، ولم تهن ولم تدخر وسعًا فى خدمة قضية بلادها جهد استطاعتها مدرعة بالإيمان بالله وبعدالة قضيتها، مصممة على الجهاد فى سبيل الوطن المقدس إلى النهاية . . ».

ومن جانبه بحث مجلس الجامعة فى دورته الثانية عشرة المشار إليها فى مذكرة الاحتجاج هذه، قضية التمثيل الفلسطينى ومشاركة حكومة عموم فلسطين فى أعماله. بيد أن ذلك لم يكن بمثابة استجابة مباشرة من المجلس لنداء الحكومة فى مذكرتها تحديدًا، وإنما بفعل تزامن انعقاد الدورة وتسارع الخطوات الأردنية الهادفة لتطبيق مقررات مؤتمر أريحا وضم شرق فلسطين إلى شرق الأردن بصفة نهائية. . مما استنفر الدبلوماسية العربية المناوئة ولاسيما من جانب مصر فى ظل حكومة حزب الوفد بزعامة «مصطفى النحاس باشا» الذى ترأس الوفد المصرى إلى الدورة بنفسه.

وطبقًا لمحاضر جلسات تلك الدورة والوقائع المواكبة لها، طالب «النحاس باشا» بعد خطاب الافتتاح الترحيبى فى الجلسة الأولى (٢٥/ مارس عام ١٩٥٠) المجلس

بدعوة مندوب «الشقيقة فلسطين» للاشتراك فى أعمال المجلس، والإدلاء برأيه، طبقا للملحق الخاص بفلسطين فى ميثاق الجامعة العربية. وهنا اعتراض «بهاء الدين طوقان» ممثل الأردن (وكان وزيرها المفوض فى مصر أيضا) على دعوة حكومة عموم فلسطين، مطالبًا بتأجيل النظر فيها إلى حين حضور الوفد الأردنى. فوافق المجلس على ذلك الاقتراح، غير أن الوفد الأردنى لم يحضر فى اليومين التاليين، فعاد «النحاس باشا» إلى مطلبه واقترح مناقشة قضية دعوة حكومة عموم فلسطين على الفور.

ولدى سؤال الأمين العام للجامعة من جانب المجلس لتوضيح أبعاد هذه القضية، رد بأنه «لم يدع تلك الحكومة لأنها ليست عضوًا فى الجامعة، ولم تدع (من قبل) على هذا الأساس. وإنما الذى كان يمثل فلسطين، بعد وجود تلك الحكومة، مندوبا عن عرب فلسطين وليس عن حكومة فلسطين». واعتبر الأمين العام «إن الاعتراف بالحكومة شيء وحضورها المجلس كعضو فى الجامعة يدعى بانتظام كأى عضو آخر شيء آخر. فإذا قرر المجلس دعوة حكومة عموم فلسطين كحكومة فلسطينية، فهذا أمر يرجع للمجلس، فهو الذى يملك أن يصدر ما اقترحه رفعة رئيس الوفد المصرى النحاس باشا من دعوة رئيس حكومة عموم فلسطين بصفته رئيسا لهذه الحكومة. وإن له أن يختار لحضور جلسات المجلس (من يشاء) حكمه فى ذلك حكم أية حكومة من أعضاء المجلس. . ».

وفى محاجاته القوية ، استند «النحاس باشا» فى دعوته لمشاركة حكومة عموم فلسطين إلى ما أقره مجلس الجامعة فى دو انعقاده الثانى (٣١ أكتوبر إلى ١٤ ديسمبر عام ١٩٤٥) بأن «تمثيل فلسطين بمندوب واحد أو أكثر بحيث لا يزيد عدد الوفد الفلسطينى عن ثلاثة. ويشترك الوفد فى أعمال المجلس، وفقًا لما ورد فى الملحق الخاص بفلسطين. ويكون مفهوما أن اشتراك الوفد الفلسطينى معناه أن يكون له حق التصويت فى قضية فلسطين، وفى الأمور التى يستطيع أن يلزم فلسطين بتنفيذها. . وطريقة اختيار المندوبين تتم بترشيحهم من قبل اللجنة العربية العليا، ثم بتعيينهم من المجلس، وإذا تعذر الترشيح يرد الأمر كله إلى المجلس. . ».

تعقيبا على هذا التمثيل، طلب الأمين العام أن يلاحظ المجلس «الفرق بين

انتخاب من يمثل عرب فلسطين ومن يمثل حكومة فلسطين» . . وعلى سبيل تجاوز هذه المعادلة (التى ربما كانت تلمز إلى مسألة وحدانية تمثيل حكومة عموم فلسطين لعرب فلسطين)، اقترح «محمد صلاح الدين» عضو الوفد المصرى، اختيار أحمد حلمى رئيس حكومة عموم فلسطين لتمثيل عرب فلسطين، معتبراً «أن المجلس عليه أن يوفق بين النصوص من ناحية وما جرى عليه العمل من ناحية أخرى».

غير أن «النحاس باشا» أصر على ضرورة توجيه الدعوة إلى حكومة عموم فلسطين، وهى التى تنيب عنها من تشاء لحضور جلسات المجلس (فى حدود ثلاثة أشخاص). ومضى إلى أنه «متى أرسلت الدعوة بهذه الكيفية، ومتى وصلت الدعوة لتلك الحكومة، يعتبر ذلك اعترافًا من الجامعة العربية بهذه الحكومة، تأييداً للاعتراف الذى حدث سنة ١٩٤٨». كما ذكر أنه «إذا امتنع الوفد الأردنى عن الحضور فيعود امتناعه عليه وحده. . وفى هذه الحالة يعتبر انعقاد المجلس قانونيا وتكوينه صحيحًا. أما أن يتخلف الوفد الأردنى عن الحضور لكى يبدى رأيه فى هذا الموضوع، فليس معنى ذلك أن يعطل أعمال المجلس مطلقًا. وكلنا نقول إن مجلس الجامعة قرر دعوة حكومة عموم فلسطين لحضور اجتماعات المجلس، وأن لها أن تنيب عنها فى ذلك ممثلاً أو اثنين أو ثلاثة . . ».

وهكذا، فإنه بناء على هذه المداخلة المصرية القوية، وتأييد الحضور، وافق مجلس الجامعة فى جلسته الثانية على القرار رقم ٢٨٠ (٢٧/ مارس عام ١٩٥٠) على «دعوة حكومة عموم فلسطين، لإرسال ممثليها لحضور اجتماعات مجلس الجامعة، وأن لحكومة عموم فلسطين أن تنتخب عنها مندوبًا أو اثنين أو ثلاثة . . ». فأوفدت الحكومة إلى هذه الدورة رئيسها «أحمد حلمى» وعضويها «رجائى الحسينى» والدكتور «فوتى فريج» واعتمد تمثيلها بدءاً من الجلسة الثالثة (٢٩/ مارس عام ١٩٥٠)[1].

ومع ذلك، فإن قضية تمثيل حكومة عموم فلسطين فى الجامعة لم تنته عند ذلك الحد بالحسم. ففى الجلسة القادمة للدورة نفسها (الثانية عشرة) اختلفت الآراء حول

---

(١) المصدر نفسه. كذلك، قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢ - ١٨٥.

تمثيل الحكومة فى اللجنة السياسية للجامعة. فقد اقترح رئيس الجلسة «توفيق السويدى» رئيس وزراء العراق، أن يصدر عن المجلس قرار ينص على «نظرت اللجنة السياسية فى مسألة اشتراك مندوبى عرب فلسطين فى اجتماعاتها، وقررت أن يدعى أحدهم إلى هذه الاجتماعات، كلما رأت اللجنة ضرورة لذلك عند بحث الشئون الفلسطينية». فطالب «رجائى الحسينى» أن ينص القرار صراحة على اشتراك حكومة عموم فلسطين بدلا من اشتراك عرب فلسطين. وذلك بصفتها هى التى تقدمت بهذا المطلب وهى ممثلة فلسطين فى مجلس الجامعة.. وبعد جدال مطول، اتخذ المجلس قرارا برقم ٣٢١ فى ١٣ إبريل عام ١٩٥٠، لم يأخذ فيه بإشارة مندوب حكومة عموم فلسطين[(١)].

وبصفة عامة، يستدل من المساجلات السياسية العربية، المصرية الأردنية بخاصة، التى دارت بين يدى مجلس الجامعة فى دورته الثانية عشرة، أن الدول العربية كانت فى شك من صحة تمثيل حكومة عموم فلسطين لعرب فلسطين وأحقيتها فى عضوية كاملة بالجامعة العربية وأعمالها المختلفة.

وعلى الرغم من العطف المصرى على إعادة الحكومة إلى الواجهة فى غمرة التدافع مع السياسة الأردنية ومزاحمتها، فإن الحكم الأردنى، تصرف كمن هو على يقين بحدود هذا العطف، ومضى فى الخطوات القانونية لضم شرق فلسطين وإهمال الإرادة المعاكسة التى عبرت عنها الجامعة العربية على استحياء. بل لم تلتفت السياسة الأردنية إلى ما قيل من أن بعض الأوساط الأردنية أخذت تدعو إلى تمثيل الأردن فى الجامعة «تمثيلاً صحيحًا» عبر بعض الوطنيين الأردنيين.. وأن الجامعة العربية ستدعو «د. صبحى أبو غنيمة» عميد الوطنيين الأردنيين المبعدين وكذا القائد «عبدالله التل» والشيخ «فهمى هاشم» (وزير الأردن المفوض فى السعودية) إلى تمثيل الشعب الأردنى، إذا انفصلت حكومة شرق الأردن عن الجامعة[(٢)].

---

(١) مضابط...، المصدر نفسه، ص ٢٥٩-٢٦١. وكان نص القرار «نظرت اللجنة السياسية فى مسألة اشتراك ممثلى فلسطين فى اجتماعاتها، وقررت أن يدعى رئيس الوفد الفلسطينى أو من ينيبه إلى هذه الاجتماعات كلما بحثت اللجنة الشئون الفلسطينية. انظر، قرارات مجلس جامعة الدول..، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

(٢) حمدان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

وقد ذهب الحكم الأردنى فى موقفه المتحدى لسياسة الجامعة (ومصر) إلى إبعاد البعثة العسكرية المصرية الموجودة فى عمان منذ بداية حرب عام ١٩٤٨ . وأتبع ذلك بإجراء انتخابات نيابية عامة فى ١١ إبريل عام ١٩٥٠ شارك فيها سكان الضفة الغربية الأصليون منهم واللاجئون، وتعيين سبعة أعضاء فلسطينيين فى مجلس الأعيان الأردنى. وفى ٢٤ إبريل عام ١٩٥٠، بحث مجلس الأمة الجديد برئاسة توفيق أبو الهدى، فى حضور الملك عبدالله، مشروع قرار الوحدة (ضم الضفة) الذى قدمته الحكومة، وصدر ذلك القرار بالإجماع، وكان أهم ما جاء فيه :

* تأييد الوحدة التامة بين ضفتى الأردن الشرقية والغربية، واجتماعهما فى دولة واحدة هى «المملكة الأردنية الهاشمية» وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله بن الحسين، وذلك على أساس الحكم النيابى الدستورى والتساوى فى الحقوق والواجبات.

* تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية فى (فلسطين) والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة، وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية، لقضيتها العادلة فى نطاق الأمانى القومية والتعاون العربى والعدالة الدولية[1] .

بهذه الخطوات، باتت المخاوف التى عبرت عنها حكومة عموم فلسطين فى مذكرتها الاحتجاجية على إغفال دعوتها وتذبذب الاعتراف بها من جانب مجلس

---

(١) انظر، عبدالهادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠ ـ ١٩٤ . وكان ممثلو الضفة الغربية من النواب كالتالى :

الخليل : عبدالله بشير عمرو، رشاد الخطيب، رشاد مسودة، سعيد العزة.

القدس : أنور نسيبة (من أعضاء حكومة عموم فلسطين)، عبدالله نعواس، كامل عريقات.

بيت لحم : توفيق قطان، عبدالفتاح درويش.

نابلس : قدرى طوقان، حكمت المصرى، مصطفى بشناق، عبدالمجيد أبو مجلة.

جنين : عبدالرحيم جرار، لحسين عبدالهادى.

رام الله : موسى ناصر، عبدالله الريماوى، خلوصى الخيرى.

طولكرم : كمال حنون، حافظ الحمد لله.

وكان ممثلو الضفة من الأعيان : راغب النشاشيبى، سليمان التاجى الفاروقى، محمد على الجعبرى، عبداللطيف صلاح، سليمان طوقان (من أعضاء حكومة عموم فلسطين الذى رفضوا عضويتها)، فريد أرشيد، وديع دعمس.

الجامعة العربية حقيقة واقعة . . إذ أضحى اسم فلسطين عرضة للزوال الفعلى من الخارطة العالمية . وقد رفعت الحكومة مذكرة إلى الجامعة العربية طالبت فيها بتأكيد القرار الذى اتخذته اللجنة السياسية بإجماع الدول الأعضاء فى ١٢ إبريل عام ١٩٤٨ ، الذى ينص على «أن دخول الجيوش العربية لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين ، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون . وأنه عند وقوع إخلال بذلك ، تدعى اللجنة السياسية للإجتماع واتخاذ ما يلزم من إجراء وفقا لأحكام الميثاق»[١] .

غير أن حكومة عموم فلسطين لم يكن بوسعها فى أجواء الغموض تجاه حدود عضويتها بالجامعة دعوة اللجنة السياسية للاجتماع للنظر فى الإجراء الأردنى ، وفق ذلك القرار ، فتصدت مصر لتلك الدعوة[٢] . واجتمعت اللجنة فى ١١ مايو عام ١٩٥٠ ، ودار فيها نقاش حاد حول ما إذا كانت الخطوة الأردنية مخالفة لميثاق الجامعة طبقًا لوجهة نظر السياسة المصرية وحكومة عموم فلسطين . وبالتداعى ، جرى سجال حول من له حق تحديد مخالفة العضو (الأردن) للميثاق . حتى أن المندوب الأردنى ، طالب بالاحتكام إلى محكمة العدل الدولية حول هذه النقطة . ورأى «إن حكومة الأردن لم توافق أصلاً على قرار ١٢ إبريل ١٩٤٨ ، وهكذا فإنها خالفته لأنها وجدته غير ذى موضوع وهى غير مقيدة به» . على أن اللجنة السياسية سجلت بإجماع الآراء - بما فى ذلك المندوب العراقى - أن ما وقع من الأردن هو إخلال بقرار الجامعة المشار إليه .

وكان طبيعيا أن تتداول اللجنة حول ما يتعين عليها فى مواجهة ذلك الخرق ، فأيد البعض كمصر ولبنان وسوريا والعربية السعودية دعوة مجلس الجامعة لإصدار قرار بفصل الأردن ، بينما طلب وفدا العراق واليمن مهلة للرجوع لحكومتيهما فيما يتعلق بقرار الفصل . وتقرر حينئذ أن يدعى المجلس للاجتماع فى موعد أقصاه ١٢ يونية عام ١٩٥٠ للنظر فى الموضوع[٣] .

---

(١) شبيب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢ .

(٢) انظر ، الشعيبى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٣) رضوان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

أثناء هذه الفترة أكد مجلس النواب الأردنى مجدداً تأييده لضم الضفة (الاتحاد) ومبايعة الملك عبدالله[1].

وقد بذل كل من العراق ولبنان جهوداً لإنهاء الانشقاق العربى تجاه مسألة الضم والحيلولة دون خروج الأردن من الجامعة، ثم أفلحت صيغة توفيقية تقدمت بها العراق، فى إقناع الأردن وتهدئة خواطر بقية الأعضاء بما فيهم مصر، وهى تلك التى تضمنها قرار اللجنة السياسية (بموافقة مجلس الجامعة) التالى[2]: «لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها، تحقيقًا لرغبات سكانها الشرعيين، ورفضت كل حل يقوم على تجزئتها، فإن المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطينى إليها، إنما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية، وأنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها. على أن يكون تابعًا للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى، بكيانها الذى كانت عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل فى شأنه ما تقرره بالإجماع دول الجامعة الأخرى. وبذلك تكون قد حققت أهدافها التى سعت إليها الدول العربية فى قرارتها السابقة الرامية إلى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان».

انتهت أزمة ضم فلسطين الشرقية إلى الحكم الأردنى عند ذلك الحد، سواء فى مجلس الجامعة أو فى لجانها السياسية. ومن الملفت، أن القرار المذكور أشار إلى خطوة الأردن على أنها «ضم» الجزء الفلسطينى إليها وليس «اتحاده» معها، كما كان الزعم الأردنى. ولكن تمرير الخطوة فى ا لجامعة العربية، كان مكسبًا كبيراً للسياسة الأردنية حتى أنها لم تتوقف عند تسميتها. ومع ذلك، ثمة من يرى أن السياسة المصرية تمكنت من تحجيم الخطوة الأردنية من ابتلاع الضفة كليا إلى الإقرار بأنها «وديعة» فى يدها يرتبط مصيرها بالحل النهائى لقضية فلسطين[3]. وقد ينطوى ذلك التحليل على شىء من الصحة، لكن الذى يعنينا أكثر فى تلك الوقائع، كيف أثر القرار المذكور على مسار حكومة عموم فلسطين؟ لقد كرس القرار الهيمنة والسيادة

---

(١) دروزة، القضية فى مختلف، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.

(٢) انظر، رضوان، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٣) انظر، حمدان، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠.

الأردنية على المجال المفترض الأوسع لحركة الحكومة وسيادتها، وحرمها من الادعاء بتمثيل أكبر الأجزاء العربية الفلسطينية التى نجت من سطوة الاحتلال الصهيونى عام ١٩٤٨ . وسواء كان ما جرى ضما للضفة أو اتحاداً معها، فإن النتيجة كانت واحدة بالنسبة للحكومة. فمن المعلوم أن مصر لم تضم قطاع غزة ولكنها أيضا حجبته عن حركة حكومة فلسطين وعزلتها عنه. وبذلك فقد أضحت الحكومة بفعل تحول ما تبقى من فلسطين إلى ودائع فى يد مصر والأردن، بلا فضاء جغرافى ولا سكانى يمكنها أن تمارس عليه مظاهر الحكم والسيادة، مما أدى إلى فقدان ما تبقى من ثقة فيها حتى بالنسبة لأعضائها. فانفض معظمهم عنها، وغالبا ما كان اتجاههم إلى عمان كما ذكرنا فى موضع سابق.

خسرت حكومة عموم فلسطين، بفعل عوارض السياسة العربية، فضلاً عن أسباب أخرى ذاتية ودولية، معركتها مع الحكم الأردنى. . لكن رغبة هذا الحكم فى الإجهاز على الحكومة واستئصالها من الأرض كانت رغبة مشبوبة، حتى ليقال إن مندوب الأردن فى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية فى مايو عام ١٩٥٠ (وكان وزير الخارجية محمد الشريقى)، اعترض على تلقيب أحمد حلمى بصاحب الدولة، باعتباره لقب مخاطبة لرؤساء الوزارات فيما هو لا يعترف بذلك، وسط اندهاش الأعضاء[١] . وفى هذا الإطار، آثرت السياسة الأردنية بعد قرار الجامعة الأخير، المضى فى شوطها ضد حكومة عموم فلسطين إلى آخره، فاعترضت على دعوتها إلى الدورة الثالثة عشرة لمجلس الجامعة وتمكنت من تفعيل اعتراضها حين لم يدع المجلس الحكومة وانعقدت تلك الدورة دون تمثيل فلسطينى[٢] . وفى خطوة لاحقة، طلبت الحكومة الأردنية من الجامعة أن تسحب اعترافها بحكومة عموم فلسطين. ومع أن الجامعة رفضت فكرة سحب الاعتراف بالمطلق كرغبة الأردن، إلا أنها ابتدعت صيغة بعينها تجمع بين بقاء الحكومة شكلا من ناحية وعدم إغضاب الأردن من ناحية أخرى، تمثلت فى قرار مجلس الجامعة فى دورته السادسة عشرة رقم ٤٧٣ الصادر فى ٢٣ سبتمبر عام ١٩٥٢ أى فى الذكرى السنوية الرابعة لإعلان

(١) انظر، الطاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٣ .

(٢) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢ .

الحكومة الذى جاء فيه «نظراً لتوقف أعمال حكومة عموم فلسطين، بسبب الظروف الراهنة، يكون رئيس الحكومة ممثلاً لفلسطين فى مجلس جامعة الدول العربية، ويصرف له مبلغ ١٥٠٠ جنيه مصرى، تأمينا لنفقات مكتبه عن عام ١٩٥٢ وذلك من الأموال التى تحت يد الخبراء الماليين»(١).

وكان من المفهوم أن ذلك المكتب يتكون فضلا عن «أحمد حلمى» رئيس الحكومة من سكرتيرها العام «جميل السراج» وأربعة موظفين هم «تحسين الخيرى» للإشراف على شئون اللاجئين والإعانات، «عبدالفتاح الشريف» لشئون الطلبة؛ «إحسان سرور» لشئون الجوازات؛ «أديب الأنصارى» كاتب.

بمرور الوقت حدثت تغيرات فى مواقع بعض أعضاء المكتب وموظفيه، فيما بقى رئيسها أحمد حلمى ممثلا لفلسطين (الفكرة على الأرجح فقط) فى الجامعة العربية. وقد استعانت الجامعة بهذا المكتب فى بعض الأمور غير ذات الطبيعة السيادية، مثل التثبت من حاجة الطلبة الفلسطينيين، الذين تتعامل لجنة الشئون الثقافية أو الاجتماعية بالجامعة مع طلباتهم لأداء الرسوم فى الجامعات المصرية، أو الاستعانة بالمعلومات حول موضوع تجنيد الفلسطينيين أو أحوال اللاجئين(٢).

قد يثور هنا تساؤل حول العوائق التى حالت دون تمرد حكومة عموم فلسطين على عملية التحجيم أو التقزيم والتهميش التى اضطلعت بها ضدها سياسات الدول العربية، عبر الجامعة العربية؟ بصيغة أخرى لماذا وقعت هذه الحكومة فى إسار إرادة السياسة العربية التى أوصلتها إلى وضع التجميد والشكلية المفرطة؟ . . إن التعرف على إجابة هذا الاستفهام تتضح فى ضوء مقاربة الآليات التى استخدمتها السياسات العربية لتحقيق مراميها، وطنيا كما هى الحال مع السياسة الأردنية أو المصرية، وقوميا من خلال الجامعة العربية. وقد سبقت الإشارة إلى أبرز هذه الآليات فى المستوى الوطنى . . بينما كان التفريغ العسكرى للحكومة أو تصفية الظاهرة العسكرية الفلسطينية من جهة والخنق المالى من جهة أخرى على رأس

---

(١) قرارات مجلس جامعة الدول. . ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

(٢) انظر، مثلا، القرار ٨٨٦/ د. ٢٢/ج٦ ـ ١١/ ديسمبر ١٩٥٤؛ القرار ١٠٢٦/ د٢٤/ ج٣ـ١٤/ أكتوبر ١٩٥٥، المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ٩٥.

الآليات المتاحة لتقزيم الحكومة على المستوى القومى. ولعله من السهولة بمكان معرفة الصلة الوطيدة بين هاتين الآليتين. . إن تصفية الذراع العسكرى للحكومة (قوات الجهاد المقدس) ما كان ليتم بنجاعة من دون حجب الموارد المالية. فإذا أخذنا فى الاعتبار علاوة على هذه المعادلة، حرمان الحكومة من الصلة المباشرة مع المجتمع الفلسطينى وانعدام سيادتها الحقيقية على الموارد الفلسطينية الذاتية، وكانت فى وضع بائس على كل حال، أمكننا تفسير حالة العجز الكامل لهذه الحكومة عن كسر الطوق الذى ضرب من حولها.

التفريغ العسكرى (تصفية العسكرية الفلسطينية):

ذكرنا سابقًا كيف اتجهت السياسة الأردنية إلى شل القوات العسكرية المرشحة لتكوين الجيش الفلسطينى التابع لحكومة عموم فلسطين فى مناطق سيطرة القوات الأردنية شرقى فلسطين، وأن الإدارة المصرية بدورها لم تأخذ منحى جديا لتفعيل هدف التجييش والتعبئة الذى بادرت الحكومة إلى تبنيه فى منطقة غزة، على الأقل لتعارضه وأجواء الهدنة المصرية مع إسرائيل ونصوصها. وتبرز الوقائع أن الجامعة العربية اتجهت من جانبها إلى تعزيز هذا الاتجاه وعدم التفاوض معه، بحيث كانت ممرا لمنحه الطابع العربى المشترك.

كان مطلب الحشد والتعبئة وإعادة التنظيم لقوات الجهاد المقدس (الفلسطينية الخالصة) عبر مساعدة الجامعة العربية ودعمها المادى والمالى، أكثر مطالب الحكومة إلحاحًا وأولها عرضًا على الجامعة العربية. ففى الدورة التاسعة لمجلس الجامعة، وهى أولى دورات المجلس بعد تكوين الحكومة (٣٠ أكتوبر - ١٥ نوفمبر عام ١٩٤٨) طلب «جمال الحسينى» وزير خارجية الحكومة بمنح المناضلين الفلسطينيين التابعين لحكومته من مخصصات الجامعة ما يمنح للدول الأخرى باسم المتطوعين غير النظاميين، وذكر أن «اللجنة السياسية للجامعة كانت قد اتخذت قراراً بهذا الخصوص لكنه لم ينفذ. ولو منح الفلسطينيون ما يمنح لأقرانهم من المتطوعين فى جيوش الدول العربية الأخرى من أغذية وعتاد وسلاح وكساء. .

فسوف يمكنهم الوقوف أمام اليهود، ولو إلى زمن محدود، حتى تأتى الإمدادات من الجيوش النظامية». وحدد الحسينى بأنه «يقصد المتطوعين الفلسطينيين الذين يقاتلون تحت إمرة حكومة عموم فلسطين. . وعددهم لا يقل عن ثلاثة آلاف، ويمكن أن يلحق بهم ألوف أخرى يكونون أداة فعالة، لأنهم من أهل البلاد ويعرفون جغرافيتها حق المعرفة ويعرفون كيف يقاتلون. .» وبعد أن حدد مواقع هؤلاء المتطوعين رأى أنهم «سيضطرون إلى ترك مواقعهم والرجوع إلى منازلهم، إن لم يتم دعمهم جميعا من الأموال التى ترد باسم فلسطين ولأجلها. .».

وقد جاءت أول ردود الفعل على هذا المطلب من مندوب الأردن «بهاء الدين طوقان» الذى قال «إن حكومتى لا تعترف بحكومة عموم فلسطين ولا تعرف لها جيشًا، وهؤلاء المجاهدون يتبعون الجيوش العربية فى المناطق التى يحتلها كل من هذه الجيوش». كان الرد الأردنى متوقعًا، لكن رد الأمين العام للجامعة جاء شبه متوافق مع موقف المندوب الأردنى حين ذكر «نحن نرحب بأن يكون لحكومة عموم فلسطين التى أنشئت حديثًا قوة من المناضلين. . ولكن هؤلاء يجب أن يتبعوا الجيوش فى المناطق التى يوجدون فيها. . وبالنسبة للأشخاص الذين لا يتبعون أية هيئة أو حكومة فإنه إذا وجد لهم حلمى باشا أو جمال بك، الإدارة اللازمة وكون منهم ألفًا أو ألفين من الجنود، فنحن على استعداد لتحديد القيادة التى يكونون تابعين لها والصرف عليهم كالباقين».

انتهت تلك المناقشات إلى تبنى اقتراح للأمين العام بأن «يقوم دولة أحمد حلمى باشا ومعالى جمال الحسينى بحصر عدد المجاهدين (الفلسطينيين) وتعيين أماكنهم، حتى نتفق على ما يصرف لهم. . وأن يدفع لهم مبدئيا مبلغا قدره عشرة آلاف أو خمسة عشر ألف جنيه للصرف على هذه القوات، على أن يقدما للمجلس كيفية الصرف وأن يبادرا بحصر هذه القوات وتحديد مواقعها»(١).

كان بيت القصيد فى حديث الأمين العام ـ والذى يدعو للمشابهة بالطرح الأردنى آنذاك، هو الإصرار على عدم وجود قوات تتبع حكومة عموم فلسطين

---

(١) انظر، مضابط جلسات الدورتين الثامنة والتاسعة لمجلس الجامعة العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٤٩، ص ٤٤ـ٧٩.

بشكل مباشر ومستقل، فالمجاهدون الفلسطينيون، المنظمون منهم والذين يمكن تنظيمهم، ينبغي وضعهم ماليا وإداريا بين يدى الجيوش العربية فى مناطق وجودها، هذا ما يفهم من حديث الأمين العام، وهو ما لا يختلف كثيراً عن الوضع الذى كان سائداً قبل قيام حكومة عموم فلسطين، ذلك الوضع الذى مكن الدول العربية من التقييد الحقيقى لأنشطة الحكومة وحدد دورها بعد ذلك على الصعيد العسكرى.

وبدلاً من الاستجابة لطموح حكومة عموم فلسطين بتطوير القوات الفلسطينية وتعزيزها وضمان استقلاليتها، كأحد أهم مظاهر تفعيل دورها، لم تف الجامعة العربية بالتزاماتها، الأمر الذى يتضح من القرار الذى أصدرته قيادة المنطقة الجنوبية لقوات الجهاد المقدس، بعد انتهاء الدورة التاسعة لمجلس الجامعة بأن «تقتصر قوة الجهاد المقدس فى المنطقة الجنوبية على سرية واحدة لا غير. وعلى ذلك، فيجب أن توزع القوة فى القطاعات المختلفة كالآتى: فى كل قطاع من القطاعات الأربعة ضابط واثنان وعشرون عسكريا».

وهكذا، تقلصت الإدارة العسكرية التابعة لحكومة عموم فلسطين العاملة فى المنطقة الجنوبية إلى ٩٢ جنديا وضابط. فى الوقت الذى كان عدد سكان المنطقة لا يقل عن ٢٠٠ ألف نسمة، وقطاع غزة برمته مهدد بالسقوط (فى إطار تطور القتال الإسرائيلى المصرى فى جنوب فلسطين).

وكانت علة قرار التخفيض المذكور «نظراً إلى حالة الجنود السيئة من حيث التجهيزات والمؤن» ولأن «المورد الذى كنا نستمد منه دفع الرواتب قد بدأ يقل وليس أمامنا سوى تخفيض رجال الجهاد المقدس، عوضًا عن زيادتهم فى هذا الوقت العصيب». وذلك حسب ما أشار إليه المفتش العام لتلك القوات، الذى كان قد اتصل بالأمين العام للجامعة العربية، موضحا له «الحالة المزرية، تجهيزاً وتموينا لرجال الجهاد المقدس فى المنطقة الجنوبية». وقد تعهد الأمين العام له بما يلى «١ ـ تتعهد الجامعة بـ ١٢٠٠ جندى فى المنطقة المصرية من حيث الرواتب؛ التجهيزات العامة؛ المؤن اللازمة، ويستفهم من قائد سلاح الفرسان الملكية المصرية عن عدد قوات الجهاد المقدس فى المنطقة المصرية. ٢ ـ تدفع الحسابات بموجب

كشوف رسمية كل شهر مصدقًا عليها من القيادة المصرية . ويبلغ هذا الأمر إلى كبير خبراء اللجنة المالية لجامعة الدول العربية».

وبذلك، أوكلت مهمة الاستفهام عن قوات الجهاد المقدس إلى قائد سلاح الفرسان الملكية المصرية، عوضًا عن حكومة عموم فلسطين، كما أوكلت مهمة التصديق على كشوف قوات الجهاد المقدس إلى القوات المصرية، بما يظهر عدم الثقة بالحكومة، التى يفترض أنها الجهة المسئولة عن تلك القوات، ويظهر حرص الجامعة العربية على تبعية قوات الجهاد المقدس إلى القيادة المصرية، كأحد مقتضيات تصفية الوجود العسكرى (والسياسى) الفلسطينى المستقل.

تقيدت حكومة عموم فلسطين بالاتفاق المذكور، ووجه «رجائى الحسينى» وزير الدفاع فى الحكومة فى ٣٠ يناير عام ١٩٤٩ إلى رئيس لجنة الخبراء الماليين بالجامعة العربية الرسالة التالية: «. . بشأن حاجة القوات المسلحة التابعة للجهاد المقدس الموجودة فى المنطقة المصرية فى فلسطين، أتشرف بأن أرفق إلى سعادتكم كشفًا بنفقات شهر كانون الثانى ١٩٤٨، مصدقًا من قبل الأميرالاى إبراهيم عثمان شوكت» وردا على تلك الرسالة تلقى «رجائى الحسينى» فى ١٥ فبراير عام ١٩٤٩ - أى بعد نصف شهر من رسالته - من الأمانة العامة الإشعار التالى: «بالإشارة إلى كتابكم بشأن تأمين حاجة القوات المسلحة التابعة للجهاد المقدس، وبطلب بعض نفقات وحدات الجيش المقدس العاملة مع الجيش المصرى بفلسطين، نتشرف بالإفادة، بأنه لما كانت موارد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لم تعد تفى نفقات القوات المسلحة المختلفة، ولعدم سداد الحكومات العربية لما تبقى عليها من حصصها فى المبالغ التى رصدت لإعانة فلسطين. . فإنها تأسف لعدم استطاعتها إجابة طلبكم. وكل ما فى وسعها أن تتحمله الآن هو مقابل الأرزاق التى يقدمها الجيش المصرى للقوات الملحقة فعلاً بالقيادة المصرية، وخمسة جنيهات للمتطوع الواحد نظير جميع نفقاته، وفى حدود العدد الذى أقرته القيادة المصرية».

وبعد خمسة أيام من الرسالة السابقة، وجه الأمين العام رسالة إنذارية بتاريخ ٢٠ فبراير عام ١٩٤٩ إلى «أحمد حلمى» يقول فيها «. . نظرا للظروف المالية الحالية، ونظراً لأن الحكومات العربية لم تقم بدفع ما يزال عليها من حصصها فى إعانة

فلسطين، فإن الأمانة العامة لن يكون في وسعها، والأمر كذلك، الصرف على تلك القوات إلا إلى آخر شهر نيسان (إبريل) القادم».

استجابت حكومة عموم فلسطين إلى رغبات (ضغوط) دول الجامعة، ففى ٢١ فبراير عام ١٩٤٩ وجه «رجائى الحسينى» وزير دفاع الحكومة إلى الجامعة، رسالة يعلمها فيها بتسريح السرية التى كانت تعمل فى منطقة غزة، قائلاً «بالإشارة إلى كتاب معالى الأمين العام لجامعة الدول العربية الموجه إلينا بشأن وحدات الجهاد المقدس العامة مع الجيش المصرى فى فلسطين وحديثنا (صباح الأربعاء ١٦ الجارى) فى هذا الشأن، أتشرف بإحاطتكم علمًا بأن السرية التى كانت تعمل فى منطقة غزة قد سرحت. ولما كان الأمر قد صدر بتسريح هذه القوة، وكان من الضرورى تصفية حسابها بالسرعة الممكنة، فإننى أرجو أن تتفضلوا بالأمر بصرف هذا المبلغ..»

ومن وجهة نظر الكثيرين، ثمة صلة بينة وبين هذه المراسلات وتوقيع اتفاقية رودس للهدنة المصرية-الإسرائيلية (٢٤ فبراير ١٩٤٩). وفى اليوم التالى لوصول رسالة الأمين العام التى تتحدث عن قلة الموارد.. الموجهة إلى «أحمد حلمى» رئيس حكومة عموم فلسطين، رد الأخير برسالة تضمنت إشارة ذات دلالة واضحة. فبعد أن شرح «أحمد حلمى» طبيعة الظرف السياسى والعسكرى والأخبار التى تتوارد عن استعداد اليهود لشن هجوم، وتقيد الدول العربية باتفاقيات الهدنة.. أضاف قائلاً «.. وبما أن الجامعة العربية قد أخذت على عاتقها منذ بدء الحركة تغذية ميادين الجهاد بالمال والأسلحة والعتاد.. فإننا نكرر الرجاء فى بذل المساعدة اللازمة لضمان بقاء حركة الجهاد. هذا وبما أنه يوجد لدى هيئة وادى النيل العليا مبلغًا كبيرًا جمع لقضية فلسطين، فإنه من الممكن طلبه ورصده لهذه الغاية المقدسة..». وفى الجملة الأخيرة تلميح ضمنى إلى أن القضية ليست فى قلة الموارد، الأمر الذى تأكد فيما بعد[1].

فعلى الرغم من دعوة الجامعة العربية إلى حل قوات الجهاد المقدس بحجة عدم

---

(١) انظر، أبو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥-٢٨، كذلك، سخنينى، مصدر سق ذكره، ص ٢٢٧-٢٢٨، (وهيئة وادى النيل العليا، هى لجنة أنيط بها جمع التبرعات فى مصر لصالح القضية الفلسطينية).

وجود الإمكانات المالية استمرت الجامعة تصرف على هذه القوات حتى أغسطس عام ١٩٤٩ . كما تدل مراسلات حكومة عموم فلسطين مع لجنة الخبراء الماليين فى الجامعة . ففى ذلك الوقت كانت قوات الجهاد المقدس قد ألحقت بالجيش المصرى العامل فى منطقة غزة طبقًا للمراسلات المذكورة ، وبذلك تحقق هدف الجامعة فى الضبط العسكرى والسياسى للحكومة التى كان برنامج عملها سيتصادم وتوجهات الدول العربية فى مناخ الهدنة مع إسرائيل .

كان عملية تصفية العسكرية الفلسطينية بمثابة إفراغ حكومة عموم فلسطين من معناها الأساسى ، فلنا أن نتصور أية أزمة تواجهها حكومة هدفها الأساسى تحرير وطنها دون قوة عسكرية بوسعها تحريكها بحسب إرادتها ، ووفقًا لاختياراتها على صعيدى الزمان والمكان .

التمـــويل :

فى شهادته الذاتية ذكر «محمد رفيق اللبابيدى» مدير عام حكومة عموم فلسطين أن «عدم توفير الموارد المالية ، كان له أكبر الأثر فى شلل تلك الحكومة وزوال فعاليتها»[١] . وقد لا يحتاج المتابع إلى جهد كبير للتأكد من صحة هذه الشهادة . فقد وقعت الحكومة فريسة عملية مقصودة لتجفيف مواردها المالية وإبقائها تحت السيطرة منذ إعلانها . إذ لم تتضمن الشارة العربية الخضراء أمام ذلك الإعلان فى سبتمبر عام ١٩٤٨ ، أية مؤشرات حول تمويل هذه الحكومة لبيان جدية التعاطى مع فكرتها . وهو ما لفت نظر مندوبى الأردن الذين لم يعترضوا آنذاك على نوايا إنشاء الحكومة ، وتعللوا بذلك أمام الملك عبدالله ، باعتبار أن انتفاء النص على ضمان الموارد المالية يعكس عدم الجدية إزاءها مستقبلاً .

وبصفة عامة ، كانت عملية التحكم المالى من أهم وأنجح آليات التغلغل العربى لضبط الحركة السياسية الفلسطينية . فهذه الآلية هى التى استخدمت ـ بين أدوات أخرى ـ لتصفية الظاهرة العسكرية الفلسطينية كما لاحظنا فى النقطة السابقة . غير

(١) اللبابيدى ، مصدر سبق ذكره .

أن الشكوى الفلسطينية منها أسبق من وجود الحكومة. وبهذا الخصوص لاحظ البعض أن «بعض المسئولين العرب لم يكتفوا بعدم تقديم المساعدات للهيئة العربية العليا، بل عمدوا إلى بذل الجهود لمنع وصول التبرعات الشعبية لها. وقد كان من شأن الحجب المالى، أن يسبب شللاً لأعمال آلة الحكم الفلسطينى بمعزل عن الإرادة العربية، وكان الاجراء العربى على هذه القضية واضحًا ومثيرًا. ومن ذلك، أن الهيئة العربية العليا أرسلت وفدًا إلى أمريكا اللاتينية، للدعاية للقضية وجباية التبرعات من الجاليات العربية فى تلك البلاد. وكان الإقبال على العطاء كبيراً. . وهنا، تدخل بعض المسئولين العرب بالإيعاز إلى قناصل سوريا ولبنان وبعض العناصر البارزة من المهاجرين فى جمهورية أمريكا اللاتينية ليصير إرسال التبرعات إلى الجامعة العربية والحكومات العربية، لا إلى الهيئة العربية العليا.

وقد حدث تدخل مماثل فى أقطار عربية وإسلامية. وفى ذلك ذكر محسن البرازى وزير خارجية سوريا الأسبق فى مذكراته المنشورة عام ١٩٥٣ أنه تدخل لدى المسئولين فى العربية السعودية لعدم إرسال الأموال والتبرعات للمفتى وللهيئة العربية العليا، وتحويلها إلى الجامعة العربية. . وقد كان[١].

على أن موقف الجامعة العربية من تمويل الهيئة العربية العليا يهون كثيراً إذا ما قورن بموقفها من حكومة عموم فلسطين، فقد تكفل قرار إنشاء الهيئة بتمويلها فى البداية، كما أن هناك ما يدل على أن الجامعة كانت أحيانًا تسمح للهيئة باستخدام الأموال المحولة إليها من الجامعة بحسب ما يعن لها[٢]، فى حين لم تتصرف الجامعة مع حكومة عموم فلسطين على هذا النحو، مثلما يلاحظ من طلب «جمال الحسينى» فى الدورة التاسعة لمجلس الجامعة، بأن «يتم تمويل قوات الجهاد المقدس من الأموال التى جمعت باسم قضية فلسطين، إن لم يكن ذلك متاحًا من الأموال

---

(١) انظر، إميل الغورى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠-٢٤١.

(٢) ومن ذلك قرار مجلس الجامعة رقم ١٣٠/د٥٠/ ج١٥-١١/ ١٢/ ١٩٤٦ ونصه «قررت لجنة وزراء الخارجية أن يصرف ما يجمع لدى الأمانة العامة من المال خاصا بقضية فلسطين، إلى الهيئة العربية العليا. وهى بدورها تنفقها بالوجوه المعينة لها. .»، انظر قرارات مجلس الجامعة العربية. . .، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

المخصصة لدعم المتطوعين فى الجيوش العربية الأخرى . . »[1]. هذا فضلاً عن أن حجب الأموال عن حكومة عموم فلسطين جرى بشكل عاجل ومنذ باكورة إنشائها . فبعد شهر واحد من انفضاض المؤتمر الوطنى فى غزة ذكر «أكرم زعيتر» فى رسالة إلى «عونى عبدالهادى» مؤرخه فى ١ نوفمبر عام ١٩٤٨ ما يلى . . « . . وجدت حلمى عبدالباقى وجمال أبيكاريوس فى القاهرة. وقد عقدنا فى حلمية الزيتون - حيث يسكن الحاج أمين الحسينى - عدة اجتماعات . وكتبنا مذكرة بدفع الإعانات التى تأتى باسم فلسطين إلى الحكومة الجديدة . لكن هذه المذكرة لم تطرح على بساط البحث . . . وقد تقرر مقابلة رؤساء وفود الحكومات التى اعترفت بحكومة عموم فلسطين، واستمزاجها فى هذا، بالإضافة إلى مصارحتهم بأن الحكومة لا يمكن أن تنهض بأعباء العمل من دون مال. وأن إقراضها المال الضرورى أساس لاستمرار وجودها . . »[2].

قبل صدور قرار إلغاء وزاراتها وتقليص أعمالها فى سبتمبر عام ١٩٥٢ ، اعتمدت حكومة عموم فلسطين فى نفقاتها على كل من الهيئة العربية العليا وأموال صندوق الأمة ومبلغ مقداره ٢٥ ألف جنيه (مصرى) يقال إن الجامعة العربية رصدتها للحكومة أثناء الإعداد للمؤتمر الوطنى فى غزة[3]. وتذكر مصادر الهيئة العربية العليا أن الهيئة تكفلت بنفقات الحكومة بين تشكيلها وحتى نهاية عام ١٩٤٩ ومقدارها ٢١٠٥٤ جنيها[4]. وتنفى مراسلات الحكومة مع الجامعة أن تكون الأخيرة قد أوفت بتعهداتها المالية للحكومة عقب إنشائها طبقًا لتعهدات سابقة بشكل تلقائى . ففى مذكرة رفعتها وزارة الخارجية للحكومة إلى دورة مجلس الجامعة الثانية عشر (يوليو عام ١٩٥٠) أشارت إلى ما يلى :

---

(١) مضابط الدورتين الثامنة والتاسعة . . . ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧ .

(٢) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٣) الهوارى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٨ . (صندوق الأمة، لجنة تألفت فى فلسطين عام ١٩٣٥ برئاسة أحمد حلمى باشا عبدالباقى، كان هدفها إنقاذ الأراضى الفلسطينية المهددة بالبيع واستغلالها لصالح العرب وجمع الأموال اللازمة لهذا الغرض. وتمكنت اللجنة من تحقيق هدفها جزئيا . . تأثرت أنشطة الصندوق بعد نفى الزعماء الفلسطينيين إبان ثورة ١٩٣٦ وبعدها . وتوقفت أعماله عام ١٩٣٩).

(٤) بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين عن أعمالها فى سنتى ١٩٥٠ و١٩٥١ وعن وارداتها ونفقاتها فى سنين ١٩٥٠ و١٩٥١ و١٩٥٢ ، مطابع فؤاد، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص ٣٢ .

«١ ـ كانت اللجنة السياسية قد قررت فى جلساتها المنعقدة فى سبتمبر عام ١٩٤٨ بأن تمد حكومة عموم فلسطين بالمساعدات المالية التى تكفل لها القيام بالتزاماتها كحكومة ولكن الأمانة العامة لم تدفع لهذه الحكومة أى مبلغ.

٢ ـ وبما أن نشاط هذه الحكومة يتوقف فى الدرجة الأولى على ما يقدم إليها من المساعدات المالية، وعلى ما تلاقيه من مؤازرة، فإنها ترجو أن يؤيد المجلس العالى القرارات السابقة، فيقرر بالإضافة إلى مدها بالمال اللازم لها فوراً مساعدات مالية دورية تدفع لها ضماناً لبقاء نشاطها وجهازها فى عمل دائم مستمر».

لقد احتاج مجلس الجامعة لمثل هذه الإشارة «الاستعطافية» لكى يقرر إحالة الأمر إلى اللجنة السياسية[1]، التى قررت تسليم الحكومة مبلغ ١٠ آلاف جنيه، على أن تقدم إليها تقريراً عن أوجه إنفاقها. لكن تواتر إمداد الحكومة بالمال لم يجر بصورة دورية.. فقد جددت الحكومة إلحاحها على مجلس الجامعة بخصوص حاجتها المالية فى دورات تالية. كما يتضح من مذكرة رفعتها بالخصوص إلى الدورة السادسة عشرة للمجلس فى ١٦/ مارس عام ١٩٥٢، جاء فيها:

«١ ـ كانت حكومة عموم فلسطين قد تسلمت من معالى الأمين العام لجامعة الدول العربية فى دور انعقاد المجلس الثانى عشر فى شهر يونية سنة ١٩٥٠، بناء على قرار اللجنة السياسية فى تلك الدورة مبلغ عشرة آلاف جنيه لتمويلها وتمكينها من القيام بالتزاماتها المالية.

٢ ـ وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٥١، قدمت هذه الحكومة لحضرة صاحب المعالى رئيس اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى الدورة السابقة التى انعقدت فى مدينة الإسكندرية، مذكرة مشفوعة ببيان يتضمن كيفية إنفاق مبلغ العشرة الآف جنيه.. وطلبت صرف عشرة آلاف جنيه أخرى لتغطية نفقاتها فى سنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ولم يُبَتّ فى هذه المذكرة.

٣ ـ ونظراً إلى أن حكومة عموم فلسطين التى قصد من إنشائها بقاء فكرة النضال عن

---

(١) مضابط جلسات دور الاجتماع العادى الثانى عشر لمجلس الجامعة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.

حقوق عرب فلسطين قائمة، يتطلب استمرارها على القيام بالتزاماتها ومسئولياتها، مدها بالمال اللازم لها، فإنها تكرر طلبها من مجلس جامعة الدول العربية الموقر. أن يقرر لها صرف عشرة آلاف جنيه، وذلك تأمينا لنفقاتها فى عامى ١٩٥١-١٩٥٢.

ومرفق بهذه المذكرة البيان السالف الذكر عن كيفية إنفاق العشرة الآلاف جنيه المصروفة لها فى سنة ١٩٥٠»[١].

وبينما كانت حكومة عموم فلسطين تطمح إلى مؤازرة الجامعة المالية على النحو المذكور، كان مجلس الجامعة مشغولاً بمصير الحكومة برمته. وفى الدورة السادسة عشرة التى رفعت إليها هذه المذكرة، تم اتخاذ القرار الخاص بتقليص الحكومة إلى مجرد شخص رئيسها «أحمد حلمى» وسكرتيرها العام وبضعة موظفين. وتخفيض مخصصاتها إلى ١٥٠٠ جنيه، مما أكره الحكومة فى هيئتها الجديدة على تقليص مطالبها المالية إلى حدود الحفاظ على هذا المبلغ لا أكثر. وبهذا الخصوص تقدمت الحكومة إلى الدورة الثامنة عشرة لمجلس الجامعة (مارس ١٩٥٣) بالمذكرة التالية:

---

(١) كان بيان الإنفاق على النحو التالى:

حكومة عموم فلسطين

وزارة المالية

بيان يتضمن كيفية إنفاق العشرة آلاف جنيه المأخوذة من جامعة الدول العربية، خلال المدة الواقعة بين شهر يونيو ١٩٥٠-٣٠ سبتمبر ١٩٥١.

أبو اب النفقات	مليم	جنيه
مخصصات ورواتب إدارة الحكومة وأجور الخدم	٣٣٣	٧١٠١
تليفونات وقرطاسية ومصروفات نثرية	٤٧٠	٣٠٧
أجرة دار الحكومة	٢٩٢	٥١٤
نفقات الوفود إلى أمريكا وغيرها	٢١٢	١٦٢٥
مساعدات اللاجئين	٣٨	٤٥٢
	٣٤٥	١٠٠٠٠

انظر، مضابط جلسات دور الاجتماع العادى السادس عشر لمجلس جامعة الدول العربية (مرس- سبتمبر ١٩٥٢)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، دار الرياض للطبع، القاهرة دون تاريخ نشر، ص ٦٧-٦٨.

«.. كان المجلس الموقر فى دور انعقاده العادى السادس عشر بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٥٢، قرر أن يصرف لحكومة عموم فلسطين مبلغ ألف وخمسمائة جنيه (١٥٠٠ جنيه) تأمينا لنفقات مكتبها عن عام ١٩٥٢.

ونظراً لنفاذ المبلغ المذكور، فإنها ترجو المجلس الموقر أن يقرر مبلغ ثلاثة آلاف جنيه (٣٠٠٠ جنيه)، وذلك تأمينا لنفقات مكتبها عن سنة ١٩٥٣ المالية.

ومرفق بهذه المذكرة ميزانية الحكومة عن هذه السنة، وكشف يتضمن صرف الألف وخمسمائة جنيه المعطاه عن ستة أشهر من السنة المالية المنصرفة»[1].

بدءاً من تلك الدورة وحتى نهاية يونيو ١٩٦٥، استمرت حكومة عموم فلسطين فى تلقى موازنة مكتبها المتواضع بالقاهرة من الجامعة العربية، بعد صيغة تكاد تتكرر سنويًا بشكل حرفى تقريبًا توضح فيها كيفية إنفاق الموازنة السابقة لها والموازنة المطلوبة للعام المالى الجديد، وبمراجعة معظم مذكرات الحكومة بهذا الخصوص، يلاحظ أن أعلى موازنة لها كانت فى العام المالى ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ وكان مقدارها

---

(١) تضمن بيان الصرف على ما قيمته ٢٥٠ جنيها فى كل شهر، وذلك على النحو التالى:

مليم	جنيه	
	٧٠	مخصصات رئيس الحكومة (تصرف على اللاجئين)
	٦٠	مخصص السكرتير العام
	٢٥	راتب المحاسب ومدير الشئون الاجتماعية
	٢٠	مساعد المحاسب والضارب على الآلة الكاتبة.
	١٥	الكاتب
	٠٩	المراسل
	٠٦	الفراش
	٢٥	إيجار المكتب وثمن الكهرباء
٥٠٠	٢	تليفونات
٥٠٠	١٢	سائق سيارة رئيس الحكومة
	٠٥	نفقات نثرية
ـــ	٢٥٠	

انظر مضابط دورى الاجتماعين العاديين السابع عشر والثامن عشر لمجلس الجامعة العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مطابع مدكور، القاهرة ١٩٥٣، ص ١٩١ ـ ١٩٢.».

٥٧٠٠ جنيه مصرى بواقع ٤٧٥ جنيها شهريا[١]. وهو مبلغ يعادل بالكاد سبع ما كان مخصصًا فى ذلك العام لمعهد البحوث والدراسات العربية العالية أحد أجهزة الجامعة العربية التعليمية[٢].

لم يكن الدعم المالى السنوى من الجامعة يفى بمتطلبات مكتب الحكومة، وليس

---

(١) فى ٢١/ يناير ١٩٦٢، رفعت حكومة عموم فلسطين إلى مجلس الجامعة العربية، المذكرة التالية:

«تهدى حكومة عموم فلسطين أطيب تحياتها إلى سيادة الأمين العام لجامعة الدول العربية، وتتشرف بأن ترفق بهذا ميزانية حكومة عموم فلسطين عن السنة المالية ١/ يوليو ١٩٦٢. إلى ٣٠ يونيو ١٩٦٣. رجاء تقديمها إلى مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده المقبل (مارس ١٩٦٢).

وتنتهز حكومة عموم فلسطين هذه المناسبة لتعرب لسيادة الأمين العام عن خالص شكرها واحترامها.

ميزانية حكومة عموم فلسطين عن السنة المالية ١ يوليو ١٩٦٢ـ ٣٠ يونيو ١٩٦٣

السنوى	الشهرى	
١٢٠٠	١٠٠	مخصصات رئيس الحكومة
٧٢٠	٦٠	السكرتير العام ومدير المحاسبة
٥٤٠	٤٥	المستشار
٥٤٠	٤٥	مدير الجوازات
٥٤٠	٤٥	مدير الشئون الاجتماعية
٢٨٨	٢٤	مساعد مدير المحاسبة
٢٨٨	٢٤	الكاتب
٢٨٨	٢٤	الكاتب على الآلة الكاتبة
٢٦٤	٢٢	سائق السيارة
١٣٢	١١	الفراش
١٣٢	١١	الحارس
٩٦	٨	مراسل
٩٦	٨	تليفونات وبرقيات
٣٦٠	٣٠	أجرة دور الحكومة
١٢٠	١٠	مطبوعات ونفقات نثرية
٥٧٠٠,٠	٤٧٥,٠	

انظر، مضابط دور الانعقاد السابع والثلاثين لمجلس الجامعة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (دار الرياض)، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص ٥٤٤.

(٢) كانت موازنة المعهد فى ذلك العام ٤٠٨١٠ جنيه، المصدر نفسه، ص ٥٤٧.

ثمة ما يشير إلى أن الهيئة العربية العليا قد استمرت فى تمويل الحكومة بعد تقزيمها، ولذلك كانت الحكومة تعتمد فى الوفاء بنفقات المقر على رسوم جوازات السفر التى كانت تصدرها حتى زوالها بمعدل جنيه واحد على كل جواز. . وكانت تقدم ما يفيض منها عن حاجة المقر كإعانة رمزية أسبوعية أو شهرية لبعض الأسر الفلسطينية شديدة العوز[1].

الحكومة فى بيئتها الدولية :

مثلما تطلعت حكومة عموم فلسطين إلى استقطاب الاعتراف العربى بها، فإنها أملت فى الوقت نفسه، فور قيامها فى الاعتراف الدولى، وتشير بعض المصادر إلى أنها «شكلت مندوبية لتمثيلها فى الأمم المتحدة، على رغم أن العالم لم يكن قد عرف عنها شيئًا كثيرا»[2].

ومن المرجح أن الحكومة فى طموحها هذا، تأثرت بالمقاربة الدولية للهيئة العربية العليا عند إعلانها عام ١٩٤٦، وإمكانية تكرارها تجاهها كوريث للهيئة. فقد كانت بريطانيا قد تعاملت مع الهيئة، نهاية زمن الانتداب وفاوضتها حول الشئون الفلسطينية، كذلك فعلت الأمم المتحدة، حين قبلت صفتها التمثيلية لعرب فلسطين، وتعاملت مع مندوبيها كممثلين على الجانب العربى فى فلسطين. واستنادًا إلى ذلك التجاوب، أرسلت الهيئة وفودا إلى الأقطار العربية والإسلامية والأوروبية والأمريكية، وأنشأت مكاتب لها فى عواصم عربية وغربية، وبعثت بوفود إلى إيطاليا والفاتيكان وفرنسا وبلجيكا وإيران والباكستان وأفغانستان وأندونيسيا واليمن وأرتيريا ومراكش ولوزان وبعض دول أمريكا الجنوبية[3].

غير أنه بين توقيت المواقف الدولية من الهيئة وتوقيت إنشاء حكومة عموم

---

(١) الشريف، مصدر سبق ذكره.

(٢) Shlaim, The Rise..., op. cit, P. 42.

(٣) للمزيد راجع، بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين عن أعمالها لسنتى ١٩٥٠ و١٩٥١، مصدر سبق ذكره، ص ٦، ٢٠-٢.

فلسطين، كانت قد استجدت متغيرات فى رحاب القضية الفلسطينية، ولا سيما على صعيد البيئة الدولية والعربية . . المحيطة، مما قاد إلى إختلاف كبير فى ردود الفعل تجاه الحكومة على نحو يخالف توقعاتها .

عند نشأة الحكومة كانت مواقف السياسة ا لبريطانية ماتزال تستحوذ على أهمية خاصة فى الشأن الفلسطينى عموما، بينما كان يلوح فى الأفق التأثير الدولى المتزايد للسياسة الأمريكية بفعل طغيان الاهتمامات الأمريكية على نطاق عالمى ولم تمثل الأحداث الخاصة «بالشرق الأوسط» بعد قيام الكيان الصهيونى (إسرائيل) استثناء من تلك الاهتمامات . ولا ريب فى أن قيام إسرائيل كان أحد أهم المستجدات فى البيئة الإقليمية ـ الدولية فى ذلك الوقت . . . وكانت الأمم المتحدة بمثابة ملتقى التفاعلات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية .

لذلك، فإن تحرى مواقف هذه الأطراف على التوالى من حكومة عموم فلسطين على نحو مباشر أو غير مباشر (كالتأثير على السياسات العربية تجاه الحكومة)، يلقى ضوءاً كافيًا على دور العامل الدولى فى تحديد مصيرها، الذى كان على كل حال سلبيًا خالصًا .

إن فكرة «الدور غير المباشر» الذى مارسته القوى الدولية المعنية تجاه مسار حكومة عموم فلسطين، مهمة جدا فى هذا السياق البحثى، فمن الواضح أن مواقف هذه القوى تفهم من خلال سياساتها تجاه مصير الجزء العربى من فلسطين، ومدى تسامحها مع قيام حكومة ودولة فلسطينية فى هذا الجزء فى غمرة الحرب الصهيونية العربية عامى ١٩٤٨ و١٩٤٩ . وفى هذا الإطار يلاحظ تواكب إعلان حكومة عموم فلسطين والانشقاق العربى من حولها مع حالة من العزوف الدولى تجاه الدولة الفلسطينية كما نص عليها قرار التقسيم، فما بالنا بالموقف من حكومة تعلن نفسها لـ«عموم فلسطين» بشطريها العربى واليهودى كما كانت قبل انتهاء الانتداب . وقد ظهرت المواقف الدولية تجاه الحكومة عبر الانحيازات والتفضيلات التى أبدتها الدول المختلفة لهذا المعسكر العربى أو ذاك فى أثناء التدافع العربى حولها وذلك على نحو أوضح بكثير من الإعلان المباشر عن هذه المواقف .

السياسة البريطانية :

كانت بريطانيا فى وضع يمكنها من التأثير على الشئون الفلسطينية بجميع أبعادها، بما فى ذلك تشجيع قيام حكومة فلسطينية أو حتى جهاز إدارى موسع يمكن تحويله إلى حكومة، للتعامل مع الشطر العربى من فلسطين عند انتهاء الانتداب. فإن لم يجر تأليف تلك الحكومة بمعرفتها فلا أقل من أنه كان على السياسة البريطانية أن تتجاوب مع قيام هذه الحكومة عن غير طريقها[1]. . لكن الذى حدث أن الدولة المنتدبة على فلسطين تركتها وهى خلو من أى جهاز قيادى بوسعه العمل كحكومة فلسطينية تضمن الحماية والاستقرار لعرب فلسطين. فلا هى حفزت على مبادرة كهذه من جانبها، ولا هى تعاملت مع الاختيار الفلسطينى القيادى (اللجنة العربية العليا بين عامى ١٩٣٦ و١٩٤٦) ولا هى تجاوبت كما ينبغى مع الاختيار القيادى الفلسطينى - العربى، ممثلا فى الهيئة العربية العليا. إذ برغم اعترافها واقعيًا بالهيئة، فقد تقيدت السلطات البريطانية بقرارات الحظر والإبعاد بحق زعامتها وأساسًا المفتى «أمين الحسينى»، وهو الحظر الذى امتد من المفتى كرئيس للهيئة إلى المفتى كرئيس للمجلس الأعلى لحكومة عموم فلسطين. بل لم تحل عودة المفتى الفعلية فى سبتمبر ١٩٤٨ لحضور المؤتمر الوطنى فى غزة بعد إعلان تلك الحكومة. دون استمرار الحظر عليه، والتدخل لدى أكثر من حكومة عربية لتحجيم حركته السياسية. وقد كان تدخلاً مجديًا حتى بالنسبة لمصر، وأسهم فى سحب المفتى عنوة من غزة بعد أقل من أسبوع واحد على وجوده هناك[2]. وكانت تلك الخطوة غير مبشرة بالنسبة لمستقبل حكومة عموم فلسطين، لجهة قدرة مصر على المضى فى خطة الحكومة بمعزل عن الضغوط الدولية البريطانية. . ويذكر «العارف» أن الإنجليز لفقوا رواية (مخيفة)

---

(١) هناك رواية مختلفة نسبيًا عما هو متداول حول الموقف البريطانى بهذا الخصوص، إذ يقول «إحسان نمر» إنه «فى يناير ١٩٤٨، اجتمع المندوب البريطانى لفلسطين السيد كاننجهام والمستر هنرى فيرتى السكرتير العام بالدكتور حسين الخالدى سكرتير الهيئة العربية العليا لفلسطين وأحمد حلمى باشا وكيل رئيس الهيئة وأبلغهما أن بريطانيا ستتخلى عن الانتداب البريطانى فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨. ونصحهما بضرورة تشكيل جهاز حكومى عربى يدير شئون الشعب العربى فى فلسطين. . إلا أنهما لم يصدقا ولم يكترثا فى بادئ الأمر. .». انظر، إحسان نمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، (الجزء الرابع)، مطابع جمعية عمال نابلس، نابلس، ١٩٧٥، ص ٥٣.

(٢) انظر، الغورى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠. كذلك الحسينى، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨، ٩٤.

لمصر قوامها «أن المفتى أرسل إلى الروس يخبرهم عزمه على إقامة حكومة عموم فلسطين على غرار الحكومات السوفياتية، وهى حيلة لم تكتشف إلا بعد سنة من سحب المفتى. .»[1].

لقد كانت السياسة البريطانية هى زعيمة المعارضة (الدولية) لتشكيل حكومة فلسطينية يساندها العرب، بغض النظر عن زعامة المفتى أو غيره، لأن قيام مثل تلك الحكومة يعرقل تنفيذ هذه السياسة فى فلسطين. وثمة مؤشرات قوية على ثبات هذا المبدأ قبل قيام حكومة عموم فلسطين وبعده.

فعلاوة على ثبات موقفها من عودة المفتى، وما قد تنطوى عليه تلك الخطوة من التئام القيادة الفلسطينية، وممارستها ضغوطا بهذا الشأن (مثل معارضة السفير البريطانى فى القاهرة للسماح بعودة المفتى عن طريق مصر فى خريف ١٩٤٧)[2]، فقد تدخلت السياسة البريطانية بالاحتجاج على الجامعة العربية لدى اتجاه الأخيرة إلى تنظيم وتدريب أبناء فلسطين لتأهيلهم إلى تكوين قوة عسكرية تساهم فى الدفاع عن فلسطين، ومن ثم تكوين نواة لجيش فلسطينى مستقل فيما بعد، قبل انسحاب القواب البريطانية من البلاد بزعم «أن هذا الإجراء عمل غير ودى نحو السلطات المنتدبة التى لم تنسحب بعد من فلسطين»[3]. ومن المعلوم أن هذا التدخل أتى أُكُلَه فى العمل على إقصاء الفلسطينيين عن ميادين القتال بين يدى حرب عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩، وقاد فى التحليل النهائى إلى حرمان حكومة عموم فلسطين لاحقا من وجود قوة عسكرية تابعة لها.

جاء هذا التدخل السلبى البريطانى، فى الوقت نفسه الذى كانت القوات الصهيونية اليهودية قد شكلت قوة عسكرية فائقة العدد والعدة من ناحية، وسمحت سلطة الانتداب من ناحية أخرى لرجال الحكم الأردنى بالحركة والدعوة للملك عبدالله فى مختلف أنحاء فلسطين، وأوعزت لرموز ووجهاء فلسطينيين بإيثار طلب الحماية من الجيش الأردنى وتدخله قبيل انتهاء الانتداب، والطعن فى عمان

(١) العارف، النكبة. . ، (الجزء الثالث)، مصدر سبق ذكره، ٧٠٩.

(٢) للمزيد راجع، العودات، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣ - ١١٤.

(٣) بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين عن أعمالها فى سنتى ١٩٥٠ و١٩٥١، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

بحق رجال الحركة الوطنية الفلسطينية والدعوة إلى الكف عن المقاومة لعدم فائدة ذلك[1].

حين اقترب موعد انتهاء الإنتداب، حرصت بريطانيا على الإيعاز للدول العربية المرتبطة بها عبر أكثر من مظهر، بعدم الاستجابة للمطلب الفلسطيني الهادف لإعلان الدولة الفلسطينية فور انتهاء الانتداب سواء امتد ذلك الإعلان إلى فلسطين للانتدابية بأكملها أو اقتصر على الجزء المخصص للدولة العربية في قرار التقسيم[2]. وكان الادعاء البريطاني السائد كذريعة لرفض الاستقلال الفلسطيني هو أن الحكومة الفلسطينية لن يكون بوسعها الاكتفاء الذاتي، ولن تتمكن من مقاومة التغلغل الصهيوني، مما سيجعل الشرق كله معرضًا للقلاقل، ويهدد المصالح الاستراتيجية البريطانية[3]. كما أن قيام الدولة الفلسطينية، بإمكاناتها المحدودة، يعني إحياء بؤرة للتوتر والتعصب العربي، بما يحرك الدولة اليهودية (الأقوى) ضدها بهدف السيطرة عليها.

وعلى سبيل البديل المفيد للمصالح البريطانية، مالت بريطانيا سرًا ثم علانية إلى مساندة طموحات الملك عبدالله لتوسيع شرق الأردن نحو الغرب، واستمرت هذه الطموحات طوال عام ١٩٤٨ وصولاً إلى تحقيقها بالفعل عام ١٩٥٠[4].

ومن أجل ذلك كانت الحكومة البريطانية وراء فكرة تعيين «برنادوت» وسيطًا للأمم المتحدة في فلسطين، ليضع حلا ينسجم ورؤيتها تجاه مصير الأقسام العربية منها بضمها إلى شرق الأردن وتكريس الكيان الصهيوني (إسرائيل). وفي مذكراته اعترف «برنادوت» بأنه أدرك قبل أن يضع تقريره الذي أوصى فيه بضم الأجزاء العربية إلى شرق الأردن، بأن البريطانيين يريدون منه تعديل مشروع التقسيم الذي وضعته الأمم المتحدة على نحو يرضي الملك عبدالله، وأنهم أرادوا تقوية الملك

---

(١) الغوري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١-٢٦٢.

(٢) أنظر، الرشيدات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩-٢٨٨، ٣٢٩.

(٣) دروزة، حول الحركة العربية . . .، (الجزء الرابع)، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

(٤) Shlaim, The Rise..., op. cit, P. 41.

ليصبح زعيمًا للعرب. . فبضم النقب إلى عبدالله يجرى عزل مصر وإبعادها عن فلسطين، وضمان ضفة السويس الشرقية وزعزعة الفكرة العربية بعامة[1].

وقبل إعلان حكومة عموم فلسطين بشهر واحد، أرسلت الخارجية البريطانية فى ٢٨ أغسطس ١٩٤٨ إلى سفيرها بالقاهرة تقترح «. . ضم الأجزاء العربية الباقية من فلسطين إلى شرق الأردن، كون هذه المناطق لا تشكل وحدة إدارية أو اقتصادية قابلة للحياة أو الاستمرار وحدها». وتقول أيضًا: «إننا سنكون مستعدين لأن نفاتح الدول العربية بهذه الخطة حوالى منتصف سبتمبر القادم. .»[2]. وهى الرؤية ذاتها التى تغلغلت فى تقرير برنادوت، الذى أعلنت بريطانيا تأييدها التام له على لسان وزير خارجيتها أمام مجلس العموم فى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٤٨[3]، وكادت بذلك أن تكون الدولة الأكثر حماسًا له، بل وقدمت فى ٣ ديسمبر عام ١٩٤٨ مشروع قرار إلى الجمعية العامة ضمنته توصيات الوسيط بتوحيد الأجزاء العربية مع شرق الأردن (وقد سقط القرار فى التصويت)[4]. الأمر الذى يفهم فى ضوء الموقف البريطانى المعارض لإعلان حكومة عموم فلسطين، والضغوط التى مارستها الدبلوماسية البريطانية فى بعض العواصم العربية للحيلولة دون الاعتراف بها بعد إعلانها، باعتبارها خطوة تفتقر إلى الحكمة والتوقيت المناسب ولا تخدم سوى مصالح المفتى[5].

يقدم الموقف البريطانى من السياسة العراقية تجاه الحكومة مثلاً صارخًا فى هذا السياق. . فقد كان للسياسة العراقية أهمية بالغة فى تحديد مصير حكومة عموم فلسطين على الصعيد العربى، بسبب سيطرة القوات العراقية على الجزء الشمالى من فلسطين الشرقية والوسطى (الضفة الغربية)، وكان تعاون هذه القوات مع نظيرتها المصرية ينطوى على صعوبات كبيرة للنفوذ الأردنى عبر القوات الأردنية القريبة من تلك المناطق. ولذلك، تطلعت حكومة عموم فلسطين إلى الاعتراف

---

(١) صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠.

(٢) حمدان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.

(٣) دروزة، حول الحركة العربية. . ، (الجزء الرابع)، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

(٤) حمدان، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.

(٥) Shlaim, The Rise..., op. cit, P. 41.

العراقى بها والمساندة المباشرة لها، وأوفدت وزير خارجيتها «جمال الحسينى» إلى بغداد، بهدف التغلب على تحفظاتها تجاه «المفتى» بالتحديد، الذى كان متهما بمعاداة النظام الهاشمى عبر تحالفه السابق مع حكومة «رشيد عالى الكيلانى» هناك.

وعلى رغم الاعتبارات الأسرية بين هاشمى بغداد وعمان، فإن حكومة العراق كانت لديها أسبابًا ظاهرة لمساندة حكومة عموم فلسطين. إذ كان الالتزام بالقضية الفلسطينية أحد مداخل الحضور القومى العربى للعراق، فضلاً عن مناهضة العراق لقرار تقسيم فلسطين والمشاركة الفعلية فى حرب عام ١٩٤٨-١٩٤٩. وقد نظر البعض إلى أن مساندة الملك عبدالله، بما كان للشارع العربى من رؤية سلبية إزاءه، تعنى إهدار جانب مهم من صدقية النظام العراقى العربية. ومع ذلك فقد مال النظام العراقى إلى عدم مواجهة النظام الأردنى تمامًا، ولذلك، نصح «مزاحم الباجحى» رئيس وزراء العراق، الملك عبدالله بالاعتراف بحكومة عموم فلسطين مؤقتًا، كونها «سوف تسقط فى النهاية». إلا أن الملك عبدالله عارض تلك الفكرة.

هنا جاء دور التدخل البريطانى.. فقد تحدثت الدبلوماسية البريطانية إلى الوصى العراقى الأمير «عبدالإله» ورئيس وزرائه، عن مخاطر الالتحاق بالسياسة المصرية فى تشجيع «المفتى» (مع أن المفتى لم يكن شخصيا رجل مصر الأساسى لحكومة عموم فلسطين). وأكدت تلك الدبلوماسية للوصى بخاصة، المخاطر المحدقة بالبيت الهاشمى (فى بغداد وعمان) من هذه السياسة، وأبلغته بصيغة أقرب إلى التعنيف، بأنه لا يسعه ترك الملك عبدالله يتعرض وحده للضغوط العربية، بدون تعريضه هو نفسه (أى الوصى) للخطر [(١)]، لقد كانت تلك النصائح أحد أهم أسباب التردد العراقى إزاء حكومة عموم فلسطين.

لم تكتف الدبلوماسية البريطانية بالتحريض ضد فكرة الاستقلال الفلسطينى وحكومة عموم فلسطين فى الأوساط العربية، بل أشاعت موقفها ذاك بين يدى دورة الأمم المتحدة فى باريس (خريف عام ١٩٤٨) [(٢)]، والتى كان تقديم البديل الفلسطينى الحكومى أمامها أحد دواعى الإعلان عن حكومة عموم فلسطين

---

(١) Ibid, P. 45 - 46.

(٢) دروزة، حول الحركة العربية، (الجزء الرابع)، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

وتشجيع قيامها. كما سلفت الإشارة، وكان من شأن ذلك الموقف البريطانى التأثير سلبيًا على التوجه أو الإقبال الدولى نحوها.

على أن المناصرة البريطانية للسياسة الأردنية الهادفة لاستئصال حكومة عموم فلسطين لم تمنع الدبلوماسية البريطانية من العمل بخطوات محسوبة فى ذلك الاتجاه. فمن ناحية أعلنت تأييدها لخطوات الضم الأردنية لشرق فلسطين، وكان أبرز مظاهر ذلك التأييد إعلان وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية فى ٢٧ إبريل عام ١٩٥٠ الاعتراف بتلك الخطوة قائلا[١]: «إن الحكومة قد تلقت تبليغًا رسميًا من المملكة الأردنية الهاشمية باتحاد هذه المملكة مع ذلك الجزء التى تحتله الأردن وتشرف عليه، وإنها قررت الاعتراف رسميًا بهذا الاتحاد، وأنها تنتهز هذه الفرصة لتعلن أنها تعد أحكام معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا والأردن فى سنة ١٩٤٨، سارية على جميع الأراضى التى يضمها الاتحاد..».

ولكن الدبلوماسية البريطانية سعت من ناحية أخرى، إلى تهدئة الأجواء العربية المحتقنة ضد عمان، وإجراء مصالحة أردنية مصرية بصفة خاصة، حرصًا على استقرار المناخ العربى حول مصالحها فى «الشرق الأوسط» وكان الهاجس البريطانى فى ذلك، عدم التورط فى مزيد من الالتزامات مع شرق الأردن الذى بات على غير اتفاق مع معظم الدول العربية التى بوسعها التسبب فى مشاكل كثيرة للملك عبدالله.

وعلى هذا الأساس، طرحت الدبلوماسية البريطانية إمكانية تقسيم ما تبقى من فلسطين (عربيًا) بين شرق الأردن ومصر. فمن شأن ذلك، أن يقوى مركز الحكم الأردنى فى مواجهة منتقدية العرب وبخاصة سوريا التى كان يمكن منحها جزءًا ولو صغيرًا من فلسطين، مع إرضاء السياسة المصرية، التى كانت تتجه إلى وضع يدها على «قطاع غزة» كمبرر لتضحياتها فى حرب فلسطين أمام الرأى العام فى مصر[٢]. وفى هذا السياق بدأ الإيعاز البريطانى لمصر بالتخلى عن حكومة عموم فلسطين يؤتى ثماره بشكل متلصص، كما حثت بريطانيا القاهرة وعواصم عربية

---

(١) عبدالهادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣.

(٢) مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

أخرى على عدم الإصرار على إخراج الأردن من الجامعة العربية، وصولاً إلى التسوية التى انتهت إليها الجامعة بشأن خطوة الضم الأردنية[1]، والتى خرجت فيها حكومة عموم فلسطين بخسارة واضحة لإمكانية مد سيادتها إلى ما عرف بالضفة الغربية، فضلاً عن العزوف المصرى عن تشجيع أعمال أية سيادة للحكومة على قطاع غزة.

السياسة الأمريكية:

يمكن فهم موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قيام حكومة عموم فلسطين وإعلان استقلال فلسطين فى سياق الاتجاهات الأمريكية لحل قضية فلسطين فى الفترتين السابقة واللاحقة مباشرة لحرب عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩. ولأن حكومة عموم فلسطين كانت منافسًا أساسيًا فى قضية السيادة على مصير الأجزاء العربية المتخلفة عن تلك الحرب، فإن الرؤية الأمريكية لكيفية تسوية تلك القضية من ناحية، فضلاً عن رؤيتها الأشمل لكيفية تسوية القضية الفلسطينية من ناحية أخرى، بوسعهما أن يمثلا مدخلاً للتعرف على الموقف الأمريكى من تلك الحكومة وإن كان بشكل غير مباشر.

أيدت الولايات المتحدة على نحو صريح تغييب السياسة الفلسطينية المستقلة وقضية السيطرة الأردنية على الأجزاء غير اليهودية من فلسطين طبقًا لقرار التقسيم. وحين تمخضت الحرب عن توسع الجانب اليهودى.. فى ما وراء خطوط التقسيم، لم يتغير ذلك الموقف الأمريكى بل أصبح أكثر انحيازًا لوجهة النظر القائلة بامتداد السيطرة الأردنية خارج حدود الدولة اليهودية بهيئتها الجديدة.

ولا تدل المواقف الأمريكية على أن الرفض الفلسطينى لنتائج الحرب، وإعلان حكومة عموم فلسطين قد حظيا باهتمام الدبلوماسية الأمريكية من التنصل. على اعتبار أن الوقائع كانت تسير عمومًا، طبقًا للمشاهد المرسومة باستثناءات طفيفة للغاية.

---

(١) وثائق خطيرة قبل حرب فلسطين وبعدها، المطبعة السلفية، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص ١١٣ - ١١٤. نقلا عن صحيفتى المصرى (القاهرة)، ٢٧/ ٣/ ١٩٥٠، وآخر لحظة، ٢٩/ ٣/ ١٩٥٠.

فقبل إعلان قيام إسرائيل واندلاع الحرب، كانت مسألة تقاسم فلسطين بين الملك عبدالله والوكالة اليهودية مقبولة تماما فى أوساط السياسة الأمريكية، وبخاصة على المستوى الرئاسى. ومن الوثائق التى عالجت هذا الأمر بوضوح، المذكرة التى أعدها «جون هورنر»، الذى كان يعمل مستشارا لبعثة الولايات المتحدة فى الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول قضية فلسطين (إبريل ١٩٤٨)، وكانت بعنوان «مستقبل فلسطين» ومؤرخه فى ٤ مايو عام١٩٤٨، وقد جاء فيها.. «.. إن اقتراح قيام مملكة شرق الأردن بضم الجزء العربى من فلسطين حسب خطة التقسيم له فوائد عديدة، هي: ١ ـ أن هذا الضم سيكون مقبولاً من الوكالة اليهودية. ٢ ـ أن الملك عبدالله سيقبل ويرحب به. ٣ ـ أنه لا يتعارض مبدئيًا مع قرار الجمعية العامة للتقسيم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧. ٤ ـ أنه يقدم حلاً دائمًا نسبيًا للمشكلة الفلسطينية، ٥ ـ أنه سيخلق دولة يمكن الاعتماد عليها مكونة من شرق الأردن والجزء العربى من فلسطين. ٦ ـ أنها ستصفى المفتى وأتباعه. ٧ ـ والأكثر أهمية، أنها ستمثل اعترافًا بالحقيقة التى لا يمكن نكرانها، وهى أن دولة صهيونية قائمة حاليًا فى فلسطين».

الاعتراض الوحيد على هذه الخطة ـ أضاف هورنر ـ هو « إنها يمكن أن تؤدى إلى انفراط عقد الجامعة العربية، لأن الجامعة متماسكة فقط بسبب الموضوع الفلسطينى، وإذا قبل العراق بهذه التسوية، فإن احتمال تطور الحرب ضعيف لأن العرب لا يملكون قوة عسكرية تضاهى الفيلق العربى (الجيش الأردنى) أو الهاجاناه وبما أن العلاقات بين الملك عبدالله والوكالة اليهودية جيدة، فإن حلاً مقبولاً لدى الطرفين سيؤدى إلى استقرار الوضع فى فلسطين والشرق الأوسط.. »

وبحسب السيناريو الذى اقترحه هورنر «تقوم قوات شرق الأردن بالدخول إلى الأجزاء العربية من فلسطين فى ١٦/ مايو/ ١٩٤٨، ثم يقدم اقتراحًا إلى الأمم المتحدة للموافقة على ضمها لشرق الأردن، وتؤمن الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما قبول المنظمة الدولية بهذا..».

ولجعل اقتراحه جذابًا، مضى هورنر إلى أنه «يمكن أن يتم تبادل للسكان بين شرق الأردن والدولة الصهيونية، مثل الذى حدث بين تركيا واليونان فى أعقاب

الحرب العالمية الأولى، وبالطبع، سيكون هذا التبادل مكونًا بشكل رئيسى من تحرك العرب الفلسطينيين من الجزء اليهودى من فلسطين إلى شرق الأردن. ويجب، فى هذه الحالة تقديم مساعدة مالية سخية لإعادة توطينهم. ويمكن أن تقوم الولايات المتحدة بتمويل مشاريع واسعة فى وادى الأردن ومناطق أخرى لاستصلاح الأراضى. وبالنتيجة، يمكن بهذه الإجراءات الإضافية إقامة دولتين اثنتين تجدان أساسهما القانونى فى الاتفاق بين الطرفين، أما بالنسبة للقدس، فيمكن أن يتم تقاسمها بين الأردن والدولة اليهودية، وإذا لم ينجح هذا الحل يمكن إقامة وصاية دولية عليها. . »[1].

بعد أسبوع من صدور مذكرة هورنر، وفى ١٢/ مايو/ ١٩٤٨، قدم «لوفيت» نائب وزير الخارجية الأمريكى تقريراً فى حضور الرئيس «ترومان» ووزيرى الدفاع والخارجية الأمريكيين، حول التطورات المحتملة فى فلسطين ذكر فيها[2]: «إن التقسيم هو الآن واقع قائم، وقد تلقت وزارة الخارجية تأكيدات بريطانية عن محادثات بين الملك عبدالله والوكالة اليهودية لتقاسم فلسطين، تدخل بموجبها قوات الملك عبدالله إلى الأجزاء العربية من فلسطين، وأنه من المرجح توصل الطرفين إلى اتفاق فى وقت قريب. . ».

إن تجاهل البعد الفلسطينى الذاتى سواء على شكل حكومة أو دولة أو إعلان استقلال أو أى مظهر سيادى آخر، لم يكن موضع نظر السياسة الأمريكية على ما توضح هذه المشاهد. . فكل ما خص الجانب الفلسطينى منها هو الحديث عن التبادل السكانى ومشاريع الإنماء والتوطين «لعرب فلسطين». الذين كانت تتوقع التقارير تحولهم إلى لاجئين بالجوار. وقد تكرر ذلك التجاهل، بعد قيام حكومة عموم فلسطين، التى يقال إن رئيسها «أحمد حلمى» دعا السفير الأمريكى فى القاهرة إلى

---

(١) انظر، عبدالرحيم شنطاوى، قراءة فى الوثائق الأمريكية: السياسة الأمريكية فى فلسطين والشرق الأوسط ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠ (١)، شؤون فلسطينية، العدد ١٨٣، يونيو عام ١٩٨٨، ص ٩٠ ـ ٩١ و كذلك صبرى جريس، قبيل إعلان إقامة إسرائيل: قراءة فى الوثائق الإسرائيلية والأمريكية ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، شؤون فلسطينية، العدد ١٢٤، مارس عام ١٩٨٢، ص ٥٨.

(٢) شنطاوى، المصدر نفسه، ص ١١.

ا الاعتراف بها، بعد اتخاذ الخطوات الدستورية اللازمة . . وعبر عن آمالها فى تأسيس علاقات صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة(١).

على أن هناك ما يوضح أن التجاهل الأمريكى المذكور بلغ ذروة عالية تجاه حكومة عموم فلسطين تحديداً فبعد عام من تكوينها وفى ١٧/ اكتوبر/ ١٩٤٩، ذكر تقرير قدمه مجلس الأمن القومى الأمريكى إلى الرئيس ترومان . . «إن ا لرفض العربى لقرار التقسيم أدى إلى عدم تشكيل حكومة للجزء العربى من فلسطين».

ويبدو أن ذلك الموقف كان يوافق هوى السياسة الأمريكية الفلسطينية الأشمل إذ مضى التقرير المشار إليه إلى القول «إن الحكومة الأمريكية، تقدمت ضمن جهودها لدعم عمل لجنة المصالحة (لجنة التوفيق الدولية) ببيانات شديدة إلى العرب وإسرائيل وكان الهدف منها تجاه العرب، إقناعهم بمبدإ إعادة توطين اللاجئين فى الدول العربية. وتجاه إسرائيل، لإقناعها بضرورة قبول مبدإ إعادة جزئية للاجئين ودفع تعويضات للدول العربية التى ترغب فى ذلك عن الأراضى التى استولت عليها خارج حدود التقسيم . . »(٢).

ومؤدى ذلك، استقرار السياسة الأمريكية على مقاربة القضية الفلسطينية كمشكلة لاجئين وضرورة حلها فى إطار مبدإ التوطين، الأمر الذى استمر لعدة عقود فيما بعد. كذلك يلاحظ التأكيد على أن مبدأ «التعويضات» عن الممتلكات التى استولت عليها إسرائيل خارج حدود التقسيم يتجه إلى الدول العربية، لا إلى الفلسطينيين أو ممثليهم الذين لم تعرهم الولايات المتحدة اهتماماً فى ذلك الحين.

وربما كان الاقتراح الأمريكى بتشكيل حكومة عربية (فلسطينية) فى القسم العربى المعين فى قرار التقسيم، والمقدم إلى لجنة التوفيق الدولية فى لوزان (يوليو عام ١٩٤٩)، والذى لم يقدر له الحياة أو حتى الدأب الأمريكى عليه، هو الاقتراح الأمريكى اليتيم الذى تطرق لإمكانية إحياء الكيان السياسى الفلسطينى، إذ كان يتعلق، كما أشرنا فى موضع سابق، بتكوين هيئة فلسطينية أخرى وكأن تلك الحكومة لم تكن فى حيز الوجود آنذاك.

---

(١) ELpeleg, op. cit, P. 107.

(٢) عبدالرحيم شنطاوى، قراءة فى الوثائق . . . (٢)، شؤون فلسطينية، العدد ١٨٤، يوليو ١٩٨٨، ص ٨٩

ومثلما تجاوبت بريطانيا سريعًا مع خطوة الأردن بإكمال عملية ضم شرق فلسطين فى إبريل ١٩٥٠ ، كذلك فعلت الولايات المتحدة ، التى اعتبرت تلك الخطوة «سبيلاً إلى الاستقرار فى الشرق الأوسط»[١]. وأوعزت إلى سفرائها فى العواصم العربية بالتدخل لحمل الدول العربية على العدول عن نبذ شرق الأردن من الجامعة العربية[٢] ثم إن الدولتين (إلى جانب فرنسا) عجلتا بإصدار ما عرف بالتصريح الثلاثى فى ٢٥ مايو عام ١٩٥٠ ، الذى قضى بحماية حدود إسرائيل القائمة ، وسكت عن مصير الكيان الفلسطينى تمامًا. وأتبع بمحاولات بريطانية أمريكية مكثفة لإغلاق ملف القضية الفلسطينية بالكامل بإحالة موضوعها إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين من جهة ، وتسوية «مشكلات الحدود» بين الدول العربية وإسرائيل من جهة أخرى .

السياسة الإسرائيلية :

عبر اتصالاته المباشرة وغير المباشرة بالحكم الأردنى ، أدرك الجانب الصهيونى مدى تحرق الملك عبدالله لضم فلسطين ، كلها أو بعضها إلى رحابه ، وبعد صدور قرار تقسيم فلسطين ، بدأ إلحاق الأجزاء العربية - المنصوص عليها فى ذلك القرار ، ثم المتخلفة عن وقائع حرب (١٩٤٨ - ١٩٤٩) خيارًا مفضلاً لذلك الجانب[٣].

وفى غمرة الانشقاقات العربية - العربية ، والعربية - الفلسطينية وكذا الفلسطينية الداخلية ، التى صاحبت إعلان حكومة عموم فلسطين وتبعته ، شعرت إسرائيل بالرضا والارتياح لأكثر من سبب ، فمن الناحية السياسية ، راح ممثلو إسرائيل فى الأمم المتحدة وغيرها ، يشيرون كلما طلب منهم احترام قرار التقسيم وحدوده ، إلى أنه لم تقم أصلاً حكومة عربية (مستقرة) تتسلم المناطق المخصصة للعرب ، حتى تتسلم فيما تتسلمه ما هو تحت الاحتلال اليهودى منها ، فالعرب فضلاً عن رفضهم

(١) حمدان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

(٢) انظر ، وثائق خطيرة ، مصدر سبق ذكره ، نقلا عن روز اليوسف ، العدد ١١٣٨ ، ٤/ ٤/ ١٩٥٠ .

(٣) انظر بالخصوص ، اعترافات جولدا مائير (ترجمة : عزيز عزمى) ، مختارات التعاون العالمية ، القاهرة ، عام ١٩٧٩ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ ، كذلك ، جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢ - ٤٥ ، ٥٦ - ٥٧ .

لذلك القرار، لم ينفذوه وليس ثمة مؤشرات على تنفيذه. كما أن الأردن يضم الأقسام العربية التى هى تحت سيطرته، مسجلاً خرقًا صريحًا وعمليًا للقرار من كل جوانبه.

ومن الناحية العسكرية، تمكنت القوات الصهيونية من التوغل فى النقب وتطويق القوات المصرية فى قطاع غزة، ومطاردة فصائل القاوقجى (من جيش الإنقاذ العربى) على الحدود اللبنانية. وتصفية بعض الجيوب الفلسطينية فى شمال فلسطين، واحتلال نحو عشرين قرية فى جنوب لبنان (ظلت تحت السيطرة الإسرائيلية إلى حين عقد الهدنة مع لبنان)[1].

ومع ذلك لم تعجل إسرائيل بالإفصاح عن موقف صريح تجاه حكومة عموم فلسطين فور إعلانها. وكان ذلك من وجهة نظر البعض ناجمًا عن موقفها الذى جنح للغموض والسيولة إزاء مستقبل الأجزاء الباقية من فلسطين بحوزة الأطراف العربية، على رغم الميل الصهيونى التقليدى للخيار الأردنى.

ففى خطاب له أمام مجلس الدولة الإسرائيلى المؤقت فى ٢٣ سبتمبر عام ١٩٤٨، وصف «شاريت» وزير الخارجية تلك الأجزاء بأنها تعبير جغرافى أكثر منها كيان سياسى. وقال «إنه لم يظهر فيها ائتلاف (التفاف) حول مركز سياسى يمكنه المضى فى إجراءات بناءنظام مستقل.. إن أحد المرشحين لحكم هذا التعبير الجغرافى هو شرق الأردن، الذى يتضمن أجهزة متطورة على المستوى المحلى ويحظى بمساندة بريطانيا، وإن كانت لديه نوايا ذاتية لا تتطابق دومًا مع الاتجاهات البريطانية، ومن ذلك رغبته فى التوصل إلى تسوية مع الجانب اليهودى... وقد كان المرشح الثانى لحكم جزء من فلسطين المفتى محمد أمين الحسينى، الذى يحاول من خلال حكومة غزة المؤقتة (يقصد حكومة عموم فلسطين) أن يؤسس لنفسه مركزًا متقدمًا فى إحدى زوايا البلاد.. إن هذه الحكومة تعتمد بمعنى الكلمة على الدولة العربية، لأنها لا تملك مركزًا دوليًا أو سيطرة على الإقليم أو جيشًا فعالاً منظمًا..».

وقد مضى شاريت إلى إنه وزملاءه، «يفضلون من حيث المبدأ، حكومة

(١) دروزة، القضية فى مختلف...، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧.

فلسطينية منفصلة فى الجزء العربى من فلسطين على الاندماج بالأردن! . فمثل هذه الحكومة سوف تكون معتمدة على إسرائيل . وسوف تصون وحدة غرب فلسطين، وستكون حافزا أمام أى اختراق عراقى . . أما الالتحاق بالأردن، فإنه ينطوى من ناحية أخرى، على مخاطر الاندماج العراقى الأردنى، ما ينشىء جاراً قوياً بجوار إسرائيل . على أن إعلان ذلك على الملإ، سوف يستنتج منه إن إسرائيل تفضل حكم المفتى على غرب فلسطين، كما أن تصريحًا واضحًا بمعارضة حكومة عموم فلسطين، سيؤخذ ضمنيًا على أنه مساندة إسرائيلية لإلحاق الجزء العربى بشرق الأردن» . وقد اختتم شاريت رؤيته بأنه «يفضل ألا تقول إسرائيل شيئًا ولكن عليها متابعة الأحداث بعين مفتوحة، وأن تكون متأهبة للتحرك، حين تحين الفرصة، للحفاظ على مصالحها . . »[1] .

من الواضح أن إعلان حكومة عموم فلسطين والمشاحنات العربية التى تمخضت عن ذلك أنشأت نوعًا من الحيرة لدى الدبلوماسية الإسرائيلية، لكنها سريعًا ما أدت إلى تحسين الوضع الاستراتيجى الإسرائيلى . إذ كانت وجهة النظر المذكورة فيما يبدو خاصة بشاريت ومجموعة ضيقة من حوله . . أما رجل إسرائيل القوى ورئيس وزرائها «بن جوريون» فقد كان يتحين الفرص للتخلص من بعض ما يعيق طموحاته إزاء النقب والقدس وكثير من مقترحات الوسيط برنادوت، ويفضل أن تتولى «القوة العسكرية» تحقيق تلك الطموحات .

وعلى خلاف شاريت لم يكن بن جوريون مهمومًا بالانتظار والتريث وإنما كان يفضل استخدام القوة للسيطرة على النقب والقدس بأكملها إن أمكن وبقية منطقة الجليل وتوسيع حدود إسرائيل فى مختلف الاتجاهات[2] . الأمر الذى تمكن من تحقيقه جزئيًا فى سياق الانشقاقات العربية . . ، كما لاحظنا .

ومن بين التساؤلات التى قد تثار بالخصوص، لماذا لم تحاول إسرائيل السيطرة فى ذلك الحين على بقية الأجزاء الفلسطينية، أو تطرح نفسها كطرف من أطراف

---

(١) Shlaim, Politics of..., op. cit, P. 221-222.

(٢) Ibid, P. 223.

الصراع على هذه الأجزاء بالإضافة إلى الأطراف الأخرى (مصر والأردن وحكومة عموم فلسطين مثلاً).

بنظر البعض، هناك أكثر من سبب يمكن مناقشته فى هذا الإطار . . . منها، إن «بن جوريون» نحى جانبا فكرة السيطرة على «الضفة الغربية» لأن ذلك كان يتناقض والاتفاقات المبرمة مع الملك عبدالله قبل الحرب. بيد أنه ليس ثمة دليل مقنع على أن ذلك كان التعليل الأساسى للأمر.

ومنها إن «بن جوريون» رأى أن خطوة كهذه سوف تضيف مئات الآلاف من العرب (الفلسطينيين) إلى الدولة اليهودية، وقد كان الخطر السكانى يدخل بالتأكيد ضمن حساباته.

أما السبب الأكثر أهمية، فقد تمثل فى خوف «بن جوريون» من تدخل القوات البريطانية إلى جانب شرق الأردن، بناء على المعاهدة البريطانية الأردنية لعام ١٩٤٦، وإمكانية مقاومة الولايات المتحدة لما كان سيوصف بعمل من أعمال العدوان الصريح من جانب إسرائيل. هذا علاوة على أن بن جوريون كانت لديه أولوية مطلقة بالنسبة لحسم مستقبل النقب[١].

ومع وجاهة هذا التحليل، إلا أنه لا يتطرق إلى سبب آخر ربما كانت له وجاهته، هو أن هجومًا إسرائيليًا شاملاً على بقية فلسطين، كان من المحتمل جدًا أن يفضى بالرفقاء العرب إلى تجاوز خلافاتهم والتزام جادة واستمرار المقاومة الشاملة بمبررات قوية. وفى حالة كهذه، ربما التزم العرب أيضا بتقوية العنصر الفلسطينى الذاتى بما فى ذلك حكومة عموم فلسطين التى ستؤخذ كمحطة انطلاق لمناهضة الادعاءات الإسرائيلية فى ثوبها المتطور.

لقد انتصرت السياسة الإسرائيلية لوجهة نظر «بن جوريون» فى ذلك الحين، فراحت تبذل جهودًا للحيلولة دون الاعتراف الدولى بحكومة عموم فلسطين[٢]، وتدافع عن موقف الملك عبدالله فى أثناء الأزمة العربية بخصوص ضمه لشرق

(١) Ibid, P. 226.

(٢) معوض، لماذا حكومة . . .، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

فلسطين، وتنازعه السيادة على ذلك الجزء مع تلك الحكومة. ومن ذلك ما ذكره راديو إسرائيل مراراً فى أواخر مارس عام ١٩٥٠ من «ان دعوة هذه الحكومة فى فلسطين تعد اعتداء على كرامة الملك عبدالله، وتعاميا عن النظر إلى الواقع. إذ إن الحكومة الأردنية تدير الآن بالفعل معظم الأقسام العربية من فلسطين. ويحتضن الملك عبدالله الكثير من عرب فلسطين الذين اختاروا الجنسية الأردنية، وتضم الوزارة الأردنية عدداً من زعماء فلسطين. . »[١].

وحين عرضت إسرائيل أمام لجنة التوفيق الدولية حلاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين يقضى بأن تحل سلطتها محل مصر فى قطاع غزة بما فيه من لاجئين، كانت بذلك تريد أن تحقق من بين أسباب أخرى- كإبعاد الجيش المصرى منه، وزوال أحد أجزاء مشكلة اللاجئين بتداعياتها المختلفة عليها، والتوسع الإقليمى برضاء عربى هذه المرة- التخلص من حكومة عموم فلسطين واحتمالات تفعيل أعمالها بين أبناء فلسطين انطلاقًا من غزة[٢].

الأمم المتحدة:

كانت القوى المناهضة إجمالا لنشأة حكومة فلسطينية مستقلة بما فى ذلك حكومة عموم فلسطين، أقدر على ترجمة مواقفها داخل أروقة الأمم المتحدة، فمع أن أحد أهم بواعث إنشاء تلك الحكومة، كان تمثيل فلسطين أمام الدورة الثالثة للأمم المتحدة فى خريف عام ١٩٤٨ فى باريس بحكومة قائمة مقابل الحكومة الإسرائيلية التى كانت قد أعلنت منتصف مايو عام ١٩٤٨، إلا أن تلك الدورة مرت، كما مرت دورات كثيرة لاحقة، دون تمثيل فلسطينى بحكومة عموم فلسطين أو غيرها. لقد دعت بريطانيا تؤيدها الولايات المتحدة أمام الدورة الثالثة للجمعية العامة، إلى قبول كل من شرق الأردن وإسرائيل فى عضوية الأمم المتحدة، وتأييد مشروع برنادوت (الأردن- إسرائيل)[٣]. . ومن جانب، أرسل الملك عبدالله برقية إلى السكرتير

---

(١) وثائق خطيرة، مصدر سبق ذكره، نقلاً عن صحيفة البلاغ (القاهرة)، ٢٨/ ٣/ ١٩٥٠.

(٢) العقاد، قضية فلسطين. . . ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٣) يوسف العيد، هؤلاء أضاعوا فلسطين، دون ناشر، القاهرة، ١٩٥١، ص ١١٤.

العام للأمم المتحدة، أعلمه فيها بموقفه السلبى تمامًا من حكومة عموم فلسطين[1]. ولم تبدر أية إشارة عن الأمم المتحدة تشير إلى اعترافها بتلك الحكومة كممثل للجانب الفلسطينى. ولم يكن من المتصور أن تتساهل الأمم المتحدة، والقوى المتنفذة فيها بشكل خاص، مع قرار إعلان حكومة عربية فلسطينية لـ«عموم فلسطين»، أى حكومة لا تخص الجانب المقترح فى قرار التقسيم للدولة العربية الفلسطينية فقط. وقد اتضح هذا الموقف فى حقيقة الأمر، من خلال المداولات التى أجراها الوسيط برنادوت مع أمين عام الجامعة العربية.

مؤدى ذلك، أن برنادوت تقدم فى ٢٧ يونيو ١٩٤٨ بمشروع لحل القضية الفلسطينة وأسباب النزاع على شكل مذكرة إلى كل من أمين عام الجامعة وحكومة إسرائيل المؤقتة تضمن المشروع تعديلات على قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، بإدخال شرق الأردن ضمن الدولة العربية المقترحة وبعض التعديلات الحدودية على الدولة اليهودية. وقد رفض الأمين العام تلك المقترحات، واقترح بديلا لها فى ٣ يوليو عام ١٩٤٨ مشروعا بحكومة فلسطينية واحدة ذات سيادة، يكون لها دستور ديمقراطى وهيئة تشريعية منتخبة وسلطة تنفيذية مسئولة أمامها. على أن يكفل الدستور تمثيلاً ملائمًا فى الهيئة التشريعية لكل مواطن فلسطينى بحسب نسبهم العددية، وحق اليهود فى استخدام «العبرية» كلغة ثانية رسمية فى المناطق التى يشكلون أغلبية فيها.

وبدوره رفض «برنادوت» مشروع الأمين العام، معللا ذلك بأن «فى فلسطين منطقة ذات شأن خاضعة كلها للرقابة اليهودية، وأعلنت إقليمًا لدولة يهودية، مع حكومة مؤقتة اعترف بها عدد من الدول. وأيا كانت قيمة وجودها أو الآراء الخاصة بكيانها السياسى، فإن هناك حقيقة هى أنها موجودة. وإنى مقتنع تماما بأنه من غير الممكن بأى شكل، إقناع اليهود بالتنازل عن كيانهم الثقافى والسياسى المنفصل فى الوقت الحاضر، وأن يقبلوا بالاندماج فى فلسطين الموحدة حيث يكونون أقلية دائمة. والحل الوحيد لتنفيذ هدف العرب هو محو الدولة اليهودية، وحكومتها المؤقتة بالقوة، وبديهى أننى لا أستطيع التوصية بذلك كوسيط»[2].

---

(١) مجلة آخر ساعة، ٦/ ١٠/ ١٩٤٨.

(٢) سخنينى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨ـ٢٠٩.

توصى هذه المحاجاة بأن الأمم المتحدة كانت تتحرك من حقيقة وجود الكيان اليهودى والاعتراف به، وإن كان محدوداً فى تلك المرحلة . . وكان معنى الاعتراف بحكومة لـ«عموم فلسطين» السحب التلقائى للاعتراف بالدولة اليهودية وحكومتها، الأمر الذى رأى برنادوت قبل اغتياله أنه «لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة». ويفهم من ذلك، أن بقية مواقف القوى الدولية الفاعلة داخل الأمم المتحدة وخارجها، وما كان بوسعها الاتفاق والرؤية العربية أو الفلسطينية، القاضية بوجود حكم عربى على كل فلسطين (حتى لو كان ذلك فى إطار شرق الأردن الموسع)، يحول عقارب الساعة اليهودية إلى الوراء، ويجعل اليهود أقلية حسب تعبير برنادوت.

وتجدر الإشارة إلى أن برنادوت لم يتخل عن هذا التوجيه فى أى طرح لاحق. وفى مشروعه الأخير للتسوية، الذى رفعه إلى السكرتير العام فى ١٦ سبتمبر عام ١٩٤٨ - قبل اغتياله بيوم واحد - أشار إلى أنه «توجد فى فلسطين دولة يهودية اسمها دولة إسرائيل، وليست ثمة سبب وجيه يحمل على الاعتقاد بأنها ستزول من الوجود . .»[١].

إن الافتراض القائل بأن عدم الإستقبال الدولى ولاسيما فى الغرب لحكومة عموم فلسطين بالجدية اللازمة على نحو ما استقبل به إعلان قيام إسرائيل مثلاً، يعزى إلى ادعائها تمثيل كل فلسطين الانتدابية، وهو افتراض له مبررات معقولة فى مواقف الأمم المتحدة ومقاربتها لقضية فلسطين بصفة عامة. لكن الانشقاق العربى من حول هذه الحكومة وبخاصة الموقف الأردنى الصارم فى معارضتها، ومن ثم صعودها السريع وهبوطها الأسرع فى محيط السياسة العربية، والافتقاد إلى كلمة عربية سواء حولها، أدى بدوره إلى حث الأطراف الدولية على الإشاحة عنها.

لقد كانت القوى الأوروبية جميعها فضلاً عن الولايات المتحدة على ثقة فى تأثير الموقف الأردنى المعارض للحكومة على مصيرها، وعلى علم بموقف الملك عبدالله المؤيد لمقترحات برنادوت، برغم الموقف العربى المغاير، مما جعل هذه القوى تتوقع للحكومة مستقبلاً قاتماً. ففى ٢٧ سبتمبر عام ١٩٤٨ أرسل «رياض الصلح» برقية

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

سرية من باريس (حيث دورة الجمعية العام) إلى الملك عبدالله قال فيها[1] :
« . . وقد آلمنا ، كما يؤلم جلالتكم ، أن تذهب وفود الدول والصحافة العالمية هنا إلى القول بأن جلالتكم توافقون على الحل الذى اقترحه برنادوت . وأشار إليه غير واحد من مندوبى الدول فى خطبهم . بدليل أنكم تعارضون إقامة حكومة موحدة لفلسطين بأسرها ، ويصرون هنا على أن هناك صلة بين الحل القاضى بضم قسم من فلسطين إلى شرق الأردن ، وبين تلك المعارضة لإقامة حكومة لابد منها . . » . وقد طلب الصلح فى رسالته من الملك أن يعلن على الناس «إنكم مازلتم ولن تزالوا تقاومون التقسيم وتسندون بكل قواكم فلسطين الموحدة . . » .

كذلك لابد أن الأمم المتحدة لمست ميوعة التأييد العربى لتمثيل حكومة عموم فلسطين للقضية الفلسطينية ، من خلال رد الفعل العربى إزاء عدم توجيه الدعوة للحكومة لحضور اجتماعات لجنة التوفيق الدولية . لقد لفت تجاهل تلك اللجنة للحكومة نظر رئيسها «أحمد حلمى» وأشار إلى ذلك فى دورة مجلس الجامعة العربية العاشرة (مارس ١٩٤٩) قائلاً : « . . إنه من الغرابة ألا تدعى حكومة فلسطين لإبداء رأيها أمام هذه اللجنة ، وهى صاحبة الحق الأول فى القضية ، فإذا سمع الناس بأن فلسطين لم تمثل . . فسيكون هذا الأمر غريبا ، لأن صاحب القضية الأصلى غير موجود . . من الواجب أن تمثل الحكومة الفلسطينية فى التشاور مع ممثلى الدول العربية أو أن تمثل هذه الحكومة أمام لجنة التوفيق لأنها صاحبة الحق الأول فى ذلك ، وأرى أن يعمل المجلس على تحقيق ذلك . . » .

وتحمس أمين عام الجامعة لذلك الطلب ورأى أنه «يجب أن يسمع رأى الفلسطينيين أنفسهم لأنهم أحق بأن يسمع صوتهم ، ولأن هذا الأمر متعلق بهم ، ولا يستطيع أحد فى العالم أن يحرمهم هذا الحق . . فعلى الفلسطينيين أن يطلبوا إلى لجنة التوفيق أن تسمع رأيهم ، وعلى الحكومات العربية أن تؤيدهم فى هذا الطلب . . »[2] .

---

(١) الحلاق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

(٢) انظر ، مضابط جلسات دور الاجتماع العاشر لمجلس الجامعة (١٧ ـ ٢١ مارس ١٩٤٩) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (مطبعة فتحى سكر) ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ١٠ ـ ١١ .

غير أنه بدلاً من أن تصر الدول العربية على تمثيل الحكومة فى لجنة التوفيق وافق مجلس الجامعة على قرار بأن يتم التشاور مع ممثلى الدول العربية وفلسطين قبل الاجتماع إلى اللجنة(١) . وهكذا فإن حكومة عموم فلسطين لم تشارك بصفتها أمام لجنة التوفيق ـ ولا أمام أية مؤسسة للأمم المتحدة ـ وإنما شارك أعضاء منها ضمن وفد الهيئة العربية العليا إلى دورة اللجنة فى لوزان (مايو ١٩٤٩)(٢) .

لم تدأب الدول العربية على تقديم الحكومة وشرح قضيتها للمجتمع الدولى . ولم يكن من المنتظر أن تقبل الأمم المتحدة على حكومة عاملتها الجامعة بفتور . ولا تخلو هذه المعادلة من مفارقات . فمن الملاحظ أن قرار الجامعة بتجميد الحكومة وتصفية وزاراتها وتخفيض موازنتها قد تزامن وامتناع الأمم المتحدة عن بحث القضية الفلسطينية وتنحيتها من على جدول أعمالها وإحلالها بما عرف لفترة طويلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين فى عام ١٩٥٢ . بل يدعو للدهشة أن الجامعة العربية أملت أن تقدم الأمم المتحدة على ما أحجمت عنه هى نفسها . فقد ذكر مجلس الجامعة فى قراره رقم٤٦٤ (٢٣/ ٩/ ١٩٥٢) ما نصه «لاحظت اللجنة السياسية أن قضية فلسطين لم تدرج فى جدول أعمال الأمم المتحدة، وأن ما أدرج منها يقتصر على تقرير وكالة الإغاثة»، وكان أقصى ما طالب به القرار أن تبرق الحكومات العربية إلى وفودها الدائمة لدى الأمم المتحدة بأن يطالبوا بادراج مادة فى جدول الأعمال عن أعمال لجنة التوفيق»(٣) . وبدلاً من أن يستحث ذلك التجاهل الدولى لقضية الدول العربية على مراجعة موقفها من تمثيل فلسطين فى الجامعة ومن حكومة عموم فلسطين، مضت تلك الدول إلى إصدار قرار مجلس الجامعة رقم ٤٧٣ بتجميد أعمال الحكومة فى اليوم نفسه الذى صدر فيه القرار رقم ٤٦٤ .

---

(١) المصدر نفسه، ص ١١ .

(٢) الهوارى، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٥، كذلك، حمدان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣ .
وتذكر الموسوعة الفلسطينية فى مجلدها الثالث، أن حكومة عموم فلسطين كان لها ممثلاً لدى الأمم المتحدة بين عامى ١٩٥٢ و١٩٥٦ هو «قاسم الريماوى». وهذا يجافى حقيقة أن الأمم المتحدة لم تعترف بهذه الحكومة ولا تعاملت معها. . اللهم إلا إن كان القصد من هذه الإشارة هو تعيين الرجل لهذا المنصب دون أن يتم تفعيله، (انظر الموسوعة الفلسطينية، (المجلد الثالث)، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق ١٩٨٤، ص ٤٩٢. .).

(٣) قرارات مجلس جامعة الدول العربية. . .، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤ ـ ٧٥ .

ويبدو أنه بخلاف دولتي الباكستان وأفغانستان الإسلاميتين اللتين اعترفتا بالحكومة ، فإن مختلف دول العالم قد استأنست بموقف الأمم المتحدة السلبى إزاءها ، إذ لم تعترف أية دولة أوروبية بها ولا بجواز السفر الذى أصدرته[1] . ويذكر «عبدالفتاح الشريف» أن الحكومة أرسلت مذكرة إلى السفارة السوفييتية بالقاهرة ، تطلب فيها تخصيص منح دراسة لأبناء فلسطين بهدف تخفيف المعاناة عنهم ، بصفة الاتحاد السوفييتى دولة تقدمية ، لكن السفارة لم ترد إطلاقا[2] .

(١) اللبابيدى ، مصدر سبق ذكره .

(٢) الشريف ، مصدر سبق ذكره .

الفصـــل الرابــع

الحكومة والواقع الفلسطينى مواقف وأعمال

جاءت نشأة حكومة عموم فلسطين مواكبة لأسوأ وضع يمكن لأية حكومة أن تجد شعبها عليه. وذلك على جميع الصعد. وفيما لو قدر لهذه الحكومة أن تمارس وظائفها بطلاقة يد وملكات سيادية، فلابد أنها كانت ستجد نفسها فى وضع لا تحسد عليه. لقد قامت هذه الحكومة، ولما تكتمل بعد ملامح النكبة الفلسطينية الكبرى. وحين كانت تعانى مرارة التجهيل والتجاوز وسكرات التجميد والازورار، وتشكو ضيق ذات اليد، كانت أبعاد المشهد الفلسطينى المروع من حولها تتضح شيئا فشيئا. وهذا يدعو للتساؤل عن حجم المولود ومستوى الطاقات التى كانت تحتاجها مثل هذه الحكومة للوفاء بوظائفها الحيوية تجاه ذلك المشهد، وما إذا كانت قادرة على ذلك الوفاء رغماً عن القيود التى أحاطت بها من كل صوب.

على أن التعرف على المساحة بالغة المحدودية التى سمحت المعطيات الذاتية والعربية والدولية بتوافرها لحكومة عموم فلسطين، يشكل مرجعية مهمة لمن يتغيا تقويم الأداد الوظيفى لهذه الحكومة بمعزل عن الأهواء الذاتية. وفى هذا السياق، قد يحسب لها، حين يجرى تأمل ملفها الوظيفى، أنها سعت للتحرك مع بعض القضايا الحيوية للمجتمع الفلسطينى وعينها على تلك المعطيات التى عالجنا كثيراً من جوانبها فى هذا البحث.

وقد يكون ذا دلالة فى هذا المقام أنه جاء حين من الوقت كانت هذه الحكومة مجرد حكومة رجل واحد هو رئيسها «أحمد حلمى عبدالباقى» بمكتب متواضع بلا موارد تقريباً، ولم يكن أمامها من وسيلة سوى عرائض المناشدة ولفت النظر والانتباه لمن يهمه الأمر، فيما هى بصدد قضية عز نظيرها تعقيداً.

يفهم من نصوص الدستور المؤقت إعلان استقلال فلسطين اللذين تبنتهما عبر مؤتمرها الوطنى، تقيد حكومة عموم فلسطين بثوابت الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية الانتداب، وأن نتائج حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وملامح النكبة الفلسطينية، لم تدفع بها إلى اجتناب تلك الثوابت، وبعد وقت قليل من تكوينها قدمت الحكومة رؤيتها لأسباب النكبة وكيفية معالجتها، كما تصدت لبعض المشكلات الحياتية التى ترتبت على تلك النكبة بالنسبة لأبناء فلسطين، لاسيما ما اتصل منها بشئون الانتقال والعمل والتعليم والصحة.

رؤية الحكومة للنكبة (الأسباب وأسلوب المواجهة):

فى مذكرة ضافية لها، تطرقت حكومة عموم فلسطين إلى دواعى النكبة الفلسطينية، وقد رأت بهذا الخصوص[1]: أن العرب خسروا الجولة الأولى فى فلسطين وكسبها الصهاينة نظرًا للدأب والتنظيم والاقبال على التعليم. إن العرب لا ينقصهم الإيمان بقضيتهم أو الشجاعة والإقدام أو التقصير فى التضحية والنضال، بل إنهم خسروا تلك الجولة لضعف وسائلهم وتنظيماتهم لا بالنسبة لشعوب الشرق الأدنى التى يعيشون فى جوارها، وإنما بالنسبة لأعدائهم، الذين سبقوهم فى الزمن، وأتيحت لهم الفرص، أن يعايشوا شعوبًا سبقت الشرق فى تقدمها بمراحل بعيدة.. فاقتبسوا منها وسائلها الحديثة، وطبقوها على فلسطين فى حمى قوى عظيمة سخرت لهذه الغاية.

وتفصيلاً قدرت حكومة عموم فلسطين أسباب الكارثة الفلسطينية على النحو التالى:

أ ـ عدم وجود هيئات عربية قوية تعمل خارج فلسطين على التدريب وجمع المال والسلاح سرا أو علانية، أسوة بالهيئات الصهيونية قبل مدة طويلة من وقوع الكارثة.

ب ـ عدم وجود جيش فلسطينى منظم وقيادة فنية مسيطرة، ولو قدر لجيش الإنقاذ

---

(١) حكومة عموم فلسطين، المذكرة التى بعثت بها الحكومة إلى جبهة الشباب العربى فى مدينة سانتياجو بجمهورية شيلى فى نوفمبر عام ١٩٥٠، مطبعة البابى الحلبى، القاهرة، ١٩٥٠، ص ١٥ ـ ١٦.

أن يكون أكثر تدريبًا وأعلى خلقًا ومسلكًا وأمضى سلاحًا، لأفاد كثيرًا ولتفادينا كثيرًا من النكبات.

جـ- النقص البادى بكل وسائل التعبئة، وعدم الاستعداد للحرب فى جميع البلاد العربية.

د- قبول الهدنة الأولى ووقف الحرب مما أعطى لليهود الفرصة للاستعداد والتسلح ورفع الحصار عن ١٠٠ ألف يهودى فى القدس، كادوا يستسلمون أو يموتون جوعًا وعطشًا.

هـ- عدم تأليف حكومة فلسطينية وجيش عربى فلسطينى، فور انتهاء الانتداب، تناط بها مسئولية الدفاع عن فلسطين بالدرجة الأولى. إذ هم أولى الناس بهذا الدفاع لمعرفتهم بمداخل بلادهم ومخارجها وأقدرهم على الاستفادة من مجهودات الشعب وتحويلها للغاية الحربية.

و- التخاذل فى صفوف العرب والتقاعس فى نجدة الجيش المصرى عند احتدام المعركة وعدم وجود قيادة موحدة قادرة لجيوش الدول العربية، تأمر فتطاع، مما مكن اليهود من أن يكيلوا الضربات لكل جيش على حدة، وهم عالمون بأن الآخرين لن يهبوا للنجدة، لما أصاب العرب من فرقة وشتات.

ح- الدسائس الاستعمارية وحرب الأعصاب التى شنت على الدول العربية، للفت فى عضدها وإضعاف مقاومتها والقبول بالنصائح التى تلقى إليها للرضاء بالأمر الواقع.

ط- المذابح الوحشية البربرية التى اقترفها اليهود فى دير ياسين وناصر الدين والدوايمة دون أن يلقوا ردا من العالم العربى، يوقفهم عند حدهم، مما ألقى الرعب فى قلوب السكان العزل من السلاح، ودفعم للاعتقاد أنهم فقدوا كل مدافع أو مناصر لقضيتهم وأرواحهم.

ولم تر حكومة عموم فلسطين فى غير وسيلة القتال المسلح منهجًا لاستعادة الحقوق الفلسطينية، فطبقًا لها تعد «.. الحرب وسيلة الإنقاذ الوحيدة للوطن

المغتصب إن عاجلا أو آجلاً وعلينا أن نتهيأ لها علميا واقتصاديا وسياسيا . . »

وتقترح في هذا السبيل ما يلي[1] :

١ ـ تأليف جيش فلسطيني قوامه عشرة آلاف جندي مبدئيا، يكون مقره منطقة غزة. ويتبع القيادة العامة المصرية أو أركان حرب الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية.

٢ ـ أن تتولى كل حكومة أو قطر عربي الإنفاق على بعثة ترسل إلى الجامعات الأوروبية والأمريكية من أبناء اللاجئين الفلسطينيين مكونة من عشرة من الطلاب النابهين.

٣ ـ تعليم أكبر عدد ممكن من أبناء اللاجئين في المدارس والكليات مجانًا كل في موطنه المؤقت، حتى لا تفوت الفرصة على هذا الجيل، الذي فقد كل مقومات الحياة فليعوض عنها بالعلم.

٤ ـ أن تقبل الأقطار العربية التي أنشئت بها كليات حربية عدداً من الطلاب الفلسطينيين اللائقين، لا يقل عن العشرة في كل منها. وفي كل دورة يتسنى وجود عدد كاف من الضباط عند الحاجة.

٥ ـ أن تدرب الحكومات العربية، بالإضافة إلى الجيش الفلسطيني المقترح، عدداً مناسبًا من الفلسطينيين في جيوشها لتهيئة أكبر عدد ممكن من المدربين عند اللزوم.

٦ ـ أن تراعي الشعوب والحكومات العربية اللاجئين بسابغ عطفها. فتحفظ كيانهم وتسعى إلى إيجاد مساكن صحية مؤقتة لهم وتقيهم شر الجوع والعرى، وعادية الطبيعة. إذ من العار على العالم العربي أن يجوع اللاجئ ويعرى أو تجتاحه الأوبئة، بينما هو يعيش ضمن مجموعة عربية، لا يقل عددها عن الأربعين مليونًا.

٧ ـ مناشدة الموسرين والقادرين من أبناء العروبة أينما كانوا لمد يد المعونة إلى إخوانهم اللاجئين، للعمل على تحسين أحوالهم، وهذا لن يؤثر في المعونة التي تقدمها لجان الإغاثة الدولية، لأن معونتها لا تكاد تكفي لدفع ألم الجوع.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ٢٠

٨ ـ تخصيص يوم أو أكثر فى السنة فى جميع أنحاء العالم العربى والمهاجر، يطلق عليه اسم «يوم فلسطين» تجمع فيه الأموال، وتقام الحفلات الخيرية والمباريات الرياضية، تحت إشراف هيئات موثوقة حكومية أو شعبية أو مشتركة. وتصرف هذه الأموال بالطرق التى ترتئيها هذه اللجان بعد درس الحالة وعلى ضوء الظروف السائدة.

٩ ـ إحكام فرض الحصار على إسرائيل، والاستعانة بالخبراء والفنيين، والتسريع فى كل بلد عربى لجعله نافذا وفعالاً مؤثراً. وفرض عقوبة رادعة على من يخرجون على أنظمة الحصار.

١٠ ـ شرح ظلامة أهل فلسطين، وما حل بهم بلغة واضحة سهلة وأسلوب جذاب، مع تنويع أوجه الشرح من النواحى القانونية والاجتماعية والصحية والإنسانية. وذلك فى الصحف والمجلات والمعابد والأندية والسينما والمحلات العامة وبلغات مختلفة إن أمكن.

١١ ـ التضامن والاتحاد بين أقطار العالم العربى، والنظر إلى فلسطين الشهيدة كجزء متمم لها أصابه سرطان خبيث، فلابد من معالجته على الفور لإزالة هذا السرطان، وتنظيف الجسم من جراثيمه وبعثه عضوا سليمًا، يؤدى رسالته النافعة إلى ما فيه خير العروبة والإنسانية.

١٢ ـ الاستعانة بالعالمين الإسلامى والمسيحى لتحقيق هذه الأهداف.

رأت الحكومة أن هذه المقترحات «.. متواضعة من السهل تنفيذها إذا اقترنت بإرادة الحكومات والشعوب العربية. وهى بمجموعها برنامج لابد من متابعته وتنميته على مدى سنوات حتى يثمر، ويصبح أساسًا متينًا لنهضة عسكرية صحيحة، تضع حدا لعبث العابثين وتسترد الحق من الغاصبين».

على هذا النحو فإن الحكومة فى تحليلها لأسس الهزيمة العربية والنكبة الفلسطينية، كانت مدفوعة بهاجس الانكسار العسكرى الذى نجم عن ضحالة فى الاستعداد وضعف ذاتى فى الجوانب العلمية وبفعل الفجوة الحضارية مع «الصهاينة» وظهيرهم الغربى، وتشتت فى الجهد النضالى. ومن جانب آخر، فإن

الطريق إلى إنقاذ فلسطين كان بنظر الحكومة، يأتى من إزاحة هذه الأسس . . ويهتم خطاب الحكومة أيضًا، على طريق هدف التحرير، بإعلاء شأن النهوض بالعامل الفلسطينى الذاتى من جميع الجوانب، مع توافر الدعم العربى الرسمى والشعبى . . وإذا تجاوزنا عن مستوى رصانة التعبير فى التحليل السابق، فإن الخط العام لرؤية الحكومة لأسباب النكبة وتحريها السبل لتجاوزها لم يفتقر إلى الصدقية لفترة طويلة لاحقة، (ولعله لا يفتقر بنظر مدرسة واسعة فى الرحاب الفلسطينية والعربية والإسلامية حتى فى الوقت الذى تحققت فيه تسويات عربية إسرائيلية معينة) .

ومع ذلك فإن تعلق حكومة عموم فلسطين بالمساندة العربية لأهدافها وبخاصة العسكرية منها ودأبها على ذلك، على الرغم مما أبدته المنظومة العربية من ازورار عنها، قد يكون مبالغًا فيه وربما كان استعطافيًا على نحو ملحوظ . ومن آيات ذلك، مطالبة وزير خارجيتها «جمال الحسينى» أمام الدورة التاسعة لمجلس الجامعة العربية (أكتوبر ١٩٤٩) بتجنيد الفلسطينيين[١]، على الرغم مما كان من أمر الجامعة قوات الجهاد المقدس والمساهمة فى تصفيتها قبل تلك الدورة ببضعة أشهر . كما أشرنا فى موضع سابق . وثمة تكرار لهذا المطلب دون جدوى، كما يبدو من نص مذكرة رفعتها الحكومة إلى مجلس الجامعة فى دورة انعقادة الرابعة والعشرين (١/ أكتوبر ١٩٥٥- ١٩/ يناير ١٩٥٦) ومن قرار المجلس بالخصوص .

فقد جاء فى المذكرة «إلحاقًا بمذكرات سابقة لهذه الحكومة حول تجنيد اللاجئين الفلسطينيين ونظراً للخطورة التى نجمت عن تكرار عدوان اليهود وإصرارهم على هذا العدوان، ترجو حكومة عموم فلسطين من المجلس الموقر أن يقرر تجنيد خمسين ألف شاب من الفلسطينيين يوزعون على الحدود، وفق الخطط التى يرتئيها القادة العسكريون، ليقوموا بواجبهم المقدس تجاه وطنهم فلسطين، وليساهموا بدرء الخطر عنه . . »[٢] . أما قرار المجلس فكان «يوافق المجلس على قرار اللجنة السياسية إحالة

---

(١) انظر، مضابط جلسات الدورتين الثامنة والتاسعة لمجلس الجامعة العربية، مصدر سبق ذكره، ص٥٠-٥١ .

(٢) انظر، مضابط دور الاجتماع الرابع والعشرين لمجلس الجامعة العربية (١١/ ١٠/ ١٩٥٥- ١٩/ ١/ ١٩٥٦) . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة دون تاريخ نشر، ص ٢٤١ .

الموضوع (تجنيد الفلسطينيين العرب) إلى الأمانة العسكرية للجامعة، لبحثه من جميع نواحيه، مستعينة بما قد يكون لدى حكومة عموم فلسطين من بيانات . . »[1].

والواقع أن حكومة عموم فلسطين ظلت، حتى لحظاتها الأخيرة، مؤمنة بالدور الطليعي لأبناء فلسطين في أي جهد عسكري لتحرير فلسطين، سواء تم ذلك على شكل جهد ذاتي مدعوم عربيا، أو من خلال المشاركة الفلسطينية في جيوش الدول العربية[2].

الحكومة و مشكلات ما بعد النكبة :

بحكم المعطيات الصارمة التي ضيقت مجال حركتها السياسية وأدت إلى انتفاء مضمونها السيادي على فلسطين الارض والشعب، وصولا إلى حرمانها من مجرد الاتصال المستمر مع هذين العنصرين بمعزل عن الاشتباك غير المتكافئ مع القوى المسيطرة عليها وانصياعا لتلك المعطيات، التفتت حكومة عموم فلسطين إلى العناية بالجوانب الحياتية للفلسطينيين، الأقل استشارة لحفيظة تلك القوي.

بصيغة أخرى، لم تكن حكومة عموم فلسطين بقادرة على الوفاء ببرنامجها السياسي وما يتعلق به من عمليات للحشد والتعبئة والتنظيم لأبناء المجتمع الفلسطيني، لكنها راحت عوضا عن ذلك تسعى للتحرك في إطار الهامش الضيق الذي أتيح لها، من أجل القيام بعمل مفيد للفلسطينيين في ظل عواقب النكبة الاجتماعية والاقتصادية بمعناها الواسع.

إن عملية تقدير أهمية ذلك العمل - على صعيد ضمان الحد الأدنى من حقوق التنقل والعمل والتعليم والخدمات الصحية وعمليات جمع شمل الأسر المشتتة ومواجهة حالات العوز إلى حد الجوع - لن تكون بالأمر الحصيف إن لم تأخذ في

---

(١) قرار رقم ١٠٢٦، د٢٤/ ج٣-١٤/ ١٠/ ١٩٥٥، قرارات مجلس جامعة الدول العربية . . ، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

(٢) الشريف، مصدر سبق ذكره.

اعتبارها أي مجتمع فلسطيني ممزق، مفعم باليأس محروم من أية ضمانات قانونية أو حقوقية أو اقتصادية، ذلك الذى خلفته النكبة فى حالتها الأولى.

أيضا، لتسهيل عملية التقديرهذه، يمكن التذكير بالعقبات الكئود التى ما تزال تفعل فعلها بعد زهاء خمسين عاما من عمر النكبة، بالنسبة لمختلف شرائح الشعب الفلسطينى داخل فلسطين وخارجها فى المنافى والملاجئ المختلفة، وذلك على صعيد قضايا الحياة اليومية والحقوق غير السياسية المشار إليها[1]. هذا فى ظل متغيرات يفترض أنها شديدة التأثير على إمكانية تحسن الأوضاع الفلسطينية وإيجابية التعامل العربى والدولى مع هذه الأوضاع، علاوة على تجاوز الفلسطينيين الذاتى لكثير من النقائص التى طالت ظروفهم فور وقوع النكبة ومنها توافر الأطر السياسية والتنظيمية الجامعة والمعترف بها على نطاق واسع، التى بوسعها درء كثير من العقبات والتصدى لها.

* لعل إصدار حكومة عموم فلسطين لجواز سفر باسمها لأبناء فلسطين الذين يطلبونه بغض النظر عن أماكن وجودهم، كان أكثر خدمات الحكومة وضوحا واستمراراً وإيجابية بالنسبة للمجتمع الفلسطينى المنكوب، لاسيما فى المناطق التى لم تمتد إليها سيادات دول أخرى بشكل كامل أو إلحاقى (قطاع غزة واللاجئون فى مصر بخاصة) وأماكن اللجوء التى حرم فيها اللاجئون تماماً من ضمانات حالة اللجوء طبقاً لأحكام القانون الدولى وأعراف الضيافة العربية(لبنان مثلاً).

ففى توقيت إصداره، كان جواز سفر حكومة عموم فلسطين، بمثابة الوسيلة الوحيدة للخروج، على سبيل المثال، من دائرة قطاع غزة، والتنقل للبحث عن فرصة عمل فى غمرة الفقر المدقع الذى ألم بمواطنى القطاع من سكان أصليين ولاجئين[2]. وقد كان ذلك الجواز معترفاً به من الدول العربية التى اعترفت

---

(١) تناولت كثير من الأدبيات أوضاع الشعب الفلسطينى بمختلف شرائحه، وافتقارهم إلى الحد الأدنى من ضمانات حقوق الإنسان أو حقوق اللاجئين، طبقا للقوانين الدولية ذات الصلة. انظر مثلاً روز مارى صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، كذلك محمد خالد الأزعر، ضمانات حقوق اللاجئين فى ظل التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٨.

(٢) انظر، أبو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

بالحكومة المصدرة له، ومعظم حملته من أبناء قطاع غزة وبعض اللاجئين فى لبنان وسوريا. ويتدرج إلى فئات ثلاث، سياسى، وخاص وعادى[1]. ولم تشترط الحكومة لإصداره سوى ثبوت فلسطينية مقدم الطلب حتى وإن لم يحضر بشخصه إلى مقرها بالقاهرة، وبعض الذين حملوا جواز السفر الأردنى بعد عام ١٩٤٨، كان بإمكانهم الحصول على جواز سفر الحكومة أيضاً[2]. وطبقاً لبياناتها فقد أصدرت الحكومة بين عامى ١٩٤٨ و١٩٦١ نحو ٦٠ ألف جواز لأبناء فلسطين فى مختلف أماكنهم[3].

لا ينبغى أن يفهم من ذلك، تمكن حكومة عموم فلسطين من المواجهة التامة لقضية حق التنقل والإقامة لأبناء فلسطين بمن فيهم الذين حصلوا على جواز السفر. فقد كان على حاملى الجواز الحصول على تأشيرة عودة، تكلف للحصول عليها ثمانين قرشا مصريا، فضلاً عن قيمة جنيه واحد كرسوم لصدور الجواز، وهى مبالغ، لم تكن على محدوديتها، متوافرة بسهولة كما تدل رسائل عديدة موجهة إلى حكومة عموم فلسطين من مواطنين غزاويين تشير إلى هذه المشكلة، فإذا تم تجاوز مسألة الحصول على الجواز ثم رسوم التأشيرات، كانت هناك مشكلات أخرى، أبرزها أن كثيراً من الدول كانت ترفض استقبال حاملى ذلك الجواز، لأنها لا تعترف بالحكومة المصدرة له، أو لأنها سحبت اعترافها عمليا بها[4].

وتبرز بعض الوقائع أن هذه العقبة الأخيرة كانت ملحة على حكومة عموم فلسطين وربما تكون قد أسهمت فى تقليص أهمية هذه الخدمة بالنسبة لأبناء فلسطين. ومن ذلك المشكلة التى أثارتها الحكومة اللبنانية تجاه دور حكومة عموم

---

(١) أحمد الحسنى (كاتب فى حكومة عموم فلسطين)، لقاء مع الباحث، القاهرة، ١٧/ مايو/ ١٩٩٦.
كذلك د. نادرة السراج، الفلسطينيون فى مصر بين ١٩٤٨ و١٩٧٠، (فى) مجموعة باحثين، الفلسطينيون العرب فى مصر، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٥٧.

(٢) اللبابيدى، مصدر سبق ذكره.

(٣) انظر، مذكرة حكومة عموم فلسطين إلى مجلس الجامعة العربية فى دور انعقاده السادس والثلاثين، المؤرخة فى ٦/٨/ ١٩٦١، مضابط جلسات دور الانعقاد السادس والثلاثين لمجلس الجامعة العربية، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص ١٣٨.

(٤) انظر، أبو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

فلسطين فى إصدار جوازات سفر، مطالبة بإلغاء هذه الجوازات أمام مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده السادس والثلاثين ١٤/ سبتمبر عام ١٩٩١ - ٢٦/ فبراير عام ١٩٦٢) ففى تلك الدورة عرض الأمين العام للجامعة مذكرة كان قد تلقاها من السفارة اللبنانية فى القاهرة جاء فيها. [(١)] «. . بتاريخ ٦/ ديسمبر عام ١٩٦٠، أحالت سلطات الأمن اللبنانية العامة الاستئنافية فى بيروت المدعو أحمد العكة، مخفوراً بجرم انتحال صفة قنصل حكومة عموم فلسطين، لأنه تبين أنه أعطى ما لا يقل عن ثمانمائة وثمانين شخصاً من اللاجئين الفلسطينيين، الذين نزحوا من غزة إلى لبنان عقب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ جوازات حكومة عموم فلسطين، دون الاستناد إلى وثائق رسمية تثبت هوية الأشخاص. وبتاريخ ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٠، تقدمت حكومة عموم فلسطين بمذكرة إلى وزارة الخارجيةاللبنانية تقول فيها. . إنها انتدبت السيد العكة، ليقوم بتسهيل أعمال اللاجئين الفلسطينيين فيما يتعلق بجوازات السفر، وما يتفرع عنها من أعمال، وأنها لم تر حاجة لإبلاغ الحكومة اللبنانية - اتباعًا للخطة التى جرت عليها بانتداب هؤلاء المعتمدين لدى الحكومات العربية المعترفة بحكومة عموم فلسطين.

إن السلطات اللبنانية المختصة ترى ألاَّ يعطى حاملو جوازات سفر حكومةعموم فلسطين سمات دخول إلى لبنان، أو مرور، كى يضطروا واحداً بعد الآخرللاستحصال على جوازات مرور من بلدان مسئولة عنهم.

كما أنها ترى درس القضية مع الدول المعنية لإلغاء هذه الجوازات خوفًا من أن يقدم شخص آخر على اتخاذ صفة رسمية وإعطاء جوازات سفر.

إن السفارة اللبنانية إذ تعرض الأمر على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بغية اتخاذ قرار بإلغاء هذه الجوازات، تنتهزها مناسبة لتجدد الإعراب عن فائق احترامها».

لقد تضمن الموقف اللبنانى تجاوزًا فعليا للاعتراف بحكومة عموم فلسطين باعتبار

(١) مضابط جلسات دور الإنعقاد السادس والثلاثين لمجلس الجامعة العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

أنها حكومة غير مسئولة عن حاملى جوازاتها طالما أنهم كما تلاحظ المذكرة بحاجة «للاستحصال على جوازات مرور من بلدان مسئولة عنهم» .

بيد أن هذا الموقف لم يتأت للسياسة اللبنانية من فراغ ، ففى مذكرة تالية لها إلى الجامعة العربية مؤرخة فى ١٦/ يونية عام ١٩٦١ ، استفسرت السفارة اللبنانية بالقاهرة فيها عما إذا كانت المادة الثانية من قرار مجلس الجامعة رقم ٧١٤ فى ٢٧/ يناير عام ١٩٥٤ بإصدار «جوازات السفر الموحدة للاجئين الفلسطينيين» من الدول التى يقيمون فيها والتى تقضى بإلغاء ما قد يكون بيد اللاجئ من وثائق أخرى للسفر ، تنطبق على جوازات حكومة عموم فلسطين[1] . وهذا يعنى أن الجامعة كانت قد أحالت قضية إصدار جوازات السفر إلى اختصاصات الدول المضيفة منذ بضع سنين قبل الاحتجاج اللبنانى . الأمر الذى لم تستسغه حكومة عموم فلسطين كما يبدو من ردها على المذكرة اللبنانية المرفوع إلى مجلس الجامعة فى ٦/ أغسطس عام ١٩٦١ الذى جاء فيه ؛ «اطلعت هذه الحكومة على البند المتعلق بجوازات سفرها فى جدول أعمال المجلس القادم . وتتشرف بإبداء الملاحظات التالية كرد على ما جاء فى مذكرة الحكومة اللبنانية الموقرة فى ٢٩/ مارس عام ١٩٦١ والتى تطالب بإلغاء هذه الجوازات ، فى الوقت الذى تعمل فيه (دول) الجامعة العربية مجتمعة ومنفردة على إحياء كيان الشعب الفلسطينى ، والأخذ بناصره والوقوف معه فى استرداد حقوقه المغتصبة المسلوبة . ولا تقل الحكومة اللبنانية عن زميلاتها الحكومات العربية فى مواقفها هذه .

١ ـ إن الملحق الخاص بفلسطين من ميثاق جامعة الدول العربية الصادر فى سنة ١٩٤٥ اعترف كأمر لا شك فيه بوجود فلسطين واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية كاستقلال البلاد العربية الأخرى .

٢ ـ اعترفت معظم الدول العربية بحكومة عموم فلسطين عند إنشائها سنة ١٩٤٨ كحكومة تمثل الشعب الفلسطينى .

٣ ـ مارست حكومة عموم فلسطين حق إصدار جوازت سفر للفلسطينيين منذ

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٧ .

قيامها، وأصدرت حتى الآن أكثر من ٦٠ ألف جواز سفر لفلسطينيين يقيمون فى أرجاء مختلفة من البلاد العربية.

٤ - ولما راجعت الدول العربية سياستها الخاصة بفلسطين عمدت إلى اتخاذ قرارات هامة جداً، تهدف إلى تنظيم الشعب الفلسطينى وإعادة كيانه كشعب موحد لا كشعب لاجئ.

٥ - إن جوازات السفر التى أصدرتها هذه الحكومة، فيها ما يدل على الشخصية الفلسطينية، وهى إحدى الشعارات التى تقوم دليلاً على الاعتراف الدولى بأن للفلسطينيين حكومة معترف بها تمارس حق إصدار جوازات السفر لمواطنيها.

فمن أجل هذا كنا نأمل أن تكون الاقتراحات على نحو مختلف ومعنى مغاير ولا نجد غضاضة فى أن نضرب الأمثال لتحديد المقصود المطموع فيه، وهو المزيد من العناية والرعاية للفلسطينى المتمتع بحيازة جواز سفر صادر إليه من حكومة يشرفها أن تكون ممثلة فى هذا المجلس الموقر. بالإضافة إلى أن الحكومات العربية مجتمعة تعمل بإخلاص على إزالة كل ما أحاط باللاجئين من مظاهر البؤس، وترى بعث الشعب الفلسطينى بعثا جديداً قادراً على استرجاع وطنه، لا أن تدمغه رسميا بصفة اللاجىء.

٦ - إن غرض إصدار جوازات السفر الموحدة الخاصة باللاجئين كما جاء فى المذكرة اللبنانية معناه إذابة الشخصية الفلسطينية، وتحويلها إلى شخصية لاجئين، الأمر الذى لا يرضاه الفلسطينيون وهم مصممون على التخلص من كل ما يتعلق بما يحيط بهم من بؤس وأن يكتسبوا صفة المواطن، الذى يعمل ويجاهد للعودة إلى بلده ووطنه.

ويتفرع من هذا أن هناك مواطنين غير لاجئين فى قطاع غزة، وغيره من البلاد العربية التى لا يجوز قط أن يفرض عليهم الحصول على وثائق سفر للاجئين ولا تكون لهم صلة ونسب أو علاقة من قريب أو بعيد بوكالة غوث اللاجئين والمعونات الحقيرة التى تقدمها لإخوانهم فى المعسكرات والمخيمات.

٧ - ترجو حكومة عموم فلسطين أن يراعى مجلس الجامعة الموقر كل هذه الأسباب

وأن يؤيد ويعزز حكومة عموم فلسطين من أن تصدر جوازات سفر لمواطنيها، وأن تسهل عليهم مهمتهم فى الحل والترحال على أساس هذه الجوازات. إذ إن فى إصدارها لهذه الجوازات حق من الحقوق العادلة الشرعية، تمليها مصلحة عامة وتفرضها ضرورة ملحة. ليس من الصواب ولا من العدل المطالبة بإلغائها، وخصوصًا فى هذا الوقت الذى يتطلع الفلسطينيون بآمال واسعة عريضة إلى المزيد من الدعامات يلتمسونها عند رحاب هذا المجلس.

وإذا كانت للحكومة اللبنانية من ملاحظات بشأن كيفية إعطاء هذه الجوازات كما بدا لها من واقعة الشخص الذى اعتمدته حكومة عموم فلسطين، للقيام بمهمة تسليم جواز سفر لفلسطينيين بعد استيفاء جميع البيانات القانونية المتعارف عليها لدى جميع الحكومات، فضلاً عن عدم إشراكه فى توقيع هذه الجوازات التى كانت تصدر عن الحكومة مباشرة، وترد إليه لتسليمها إلى أصحابها، بعد أن تكون استوفت جميع الإجراءات، فلتتفضل مشكورة ببيان ملاحظاتها وستنظر فيها حكومة عموم فلسطين بعين الاعتبار والرعاية.

أما إلغاء هذه الجوازات، فإنه يعود بأضرار بالغة على الفلسطينيين وقضيتهم ماديا ومعنويا ويستدرجنا إلى طمس آخر ما بقى للفلسطينى من معالم. .»[1].

لقد أثار رد الحكومة على الموقف اللبنانى المطالب بإلغاء جواز سفرها، قضايا مهمة، كعلاقة جواز السفر الذى كانت تصدره بالشخصية الوطنية الفلسطينية، وصفة المواطنة الفلسطينية التى أسهم كل من جواز السفر والحكومة المصدرة له فى صيانتها نسبيا، والضرر الذى سيلحق بهذه الصفة من جراء إلغاء جواز سفر الحكومة وإحلاله بوثيقة سفر للاجئين من شأنها أن تودى إلى إلحاق صفة اللاجئ بكل أبناء فلسطين المواطنين المقيمين منهم فى أماكنهم الأصلية واللاجئين. وهذا ما حدث بالفعل، عندما انتهت قضية جواز سفر الحكومة عمليا بإبداله بوثائق سفر اللاجئين، التى أصدرتها الدول العربية المضيفة للاجئين تباعًا، وتم على أثرها إلغاء

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٨ - ١٣٩.

جواز سفر الحكومة[1] . ومن دون أن تنتهى فى الواقع معاناة أبناء فلسطين فى قضايا التنقل والإقامة .

* إذا كانت رعاية حكومة عموم فلسطين وخدمتها المتعلقة بتسهيل حق التنقل عبر جواز سفرها قد امتدت إلى ما هو أبعد من المجتمع الفلسطينى فى مصر ، فإن الحكومة قد اضطلعت ببعض الخدمات التى اقتصرت على هذا المجتمع ، ففى المجال الصحى ، كانت الحكومة تشرف على عيادة داخلية تتابع الأحوال الصحية للفلسطينيين فى مصر ، وتتكفل بعلاج بعضهم وتحويل بعض الحالات إلى المستشفيات المصرية مع تحمل نفقات العلاج[2] .

وفى المجال الاجتماعى ، تولت الحكومة التصديق على عقود الزواج ومعاملاته قبل إقرارها من مصلحة الشهر العقارى فى مصر[3] .

وفى مجال العمل ، سعت الحكومة إلى تهيئة حق العمل وتسهيله لأبناء فلسطين فى مصر (وخارجها) عبر وسيلتين ، الأولى ، التوسط لدى أرباب العمل للسماح بتشغيل الفلسطينيين لديهم ، وكان ذلك مهما فى مرحلة اللجوء الأولى حين كان لا يسمح للفلسطينيين بالعمل بأجر أو بدون فى مصر قبل عام ١٩٥٢[4] . والثانية ، محاولة تصعيد الاهتمام العربى العام بقضية تشغيل أبناء فلسطين فى الدول العربية

---

(١) فى مصر مثلاً ، بدأت الحكومة المصرية فى إصدار وثائق سفر للاجئين الفلسطينيين ، بموجب القانون رقم٢٨ لسنة ١٩٦٠ إبان عهد الوحدة مع سوريا وكان يتم سحب جواز سفر حكومة عموم فلسطين عند تسليم وثيقة السفير (أحمد الحسنى ، مصدر سبق ذكره) .
وانظر للمزيد حول حق التنقل بالنسبة للفلسطينيين فى مصر ، محمد خالد الأزعر ، الفلسطينيون فى مصر بين الحضر و المستقبل (فى) مجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠-١٠١ ، ١٢٢-١٢٣ .
ويلاحظ أن وثيقة سفر اللاجئين لم تكن موحدة ، كما أرادت قرارات الجامعة العربية ذات الصلة ، وإنما هى تصدر بأشكال مختلفة ، ويترتب عليها مساحات حقوقية متباينة بين الدول العربية المضيفة .

(٢) كان يضطلع بتلك العيادة الدكتور «عبدالمسيح جيد» ، (الشريف ، مصدر سبق ذكره) .

(٣) تولى الاضطلاع بهذه الخدمة أحمد مخاتير يافا هو «سلمان صالحية» (أحمد الحسنى ، مصدر سبق ذكره) .

(٤) كان عدد الفلسطينيين فى مصر فى تلك المرحلة يتراوح ما بين ٧ و ١١ ألف لاجئ انظر ، عبدالله أبو كاشف ، الهوية الوطنية للفلسطينيين فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٨٨ .

من خلال إثارتها فى الجامعة العربية، وفى هذا السياق، يلاحظ أن حكومة عموم فلسطين رفعت بهذا الخصوص مذكرة إلى مجلس الجامعة فى دور انعقاده الثانى عشر، مؤرخة فى ٨ إبريل عام ١٩٥٠ تلفت فيها النظر إلى توفير ضمانات عربية شاملة لتشغيل الفلسطينيين، جاء فيها[١]. . «. . إن حالة الفلسطينيين فى البلاد العربية تستدعى العمل الحثيث على تلافى ما ينجم عن بقائها من أخطار. فقد أصبح هؤلاء يشعرون أن أمرهم قد ترك لهذه المساعدات التى تقوم بها بعض الحكومات والهيئات. وهى مساعدات وان كانت تدفع عنهم الحاجة، إلا أنها غير وافية. ومن الواجب التفكير فى المبادرة العاجلة لمساعدتهم بصورة جماعية من الحكومات العربية، لأجل هذا تضع حكومة عموم فلسطين بين يدى المجلس الموقر المقترحين التاليين، رجاء التفضل ببحثهما وإقرارهما:

١ ـ يسمح بالإقامة المؤقتة ودون قيد للاجئين الفلسطينيين فى البلاد العربية ليتسنى لهم العمل الحر، وكسب الرزق من مختلف وجوهه المشروعة إلى أن يبت فى مصيرهم السياسى.

٢ ـ يصرح لذوى المهن والحرف بمزاولة مهنهم وحرفهم فى البلاد العربية التى يقيمون فيها. .».

وللحقيقة، فإن التعامل العربى الجماعى مع هذه القضية، وبعض القضايا التى تمس الحياة اليومية لأبناء فلسطين فى البلدان العربية المضيفة لهم، لم يقدر له الظهور حتى عام ١٩٦٦ حين أبرمت هذه البلدان ما يعرف بـ«بروتوكول معاملة الفلسطينيين فى الدول العربية»، الذى تطرق لضمانات معينة لحقوق العمل والتنقل والإقامة والتعليم، مع تحفظات لبعض الدول العربية إزاء الوفاء الكامل ببعض هذه الحقوق[٢]. ومع ذلك، كانت هناك دومًا مسافة بين النصوص وما يجرى فى الواقع الفعلى بخصوص قضايا الوجود الفلسطينى فى المحيط العربى.

ويتصل بجهود حكومة عموم فلسطين لتشغيل أبناء فلسطين، توجه «أحمد

---

(١) مضابط دور الاجتماع الثانى عشر لمجلس الجامعة العربية، مصدر سبق ذكره ص ١٢٨.

(٢) انظر نص بروتوكول معاملة الفلسطينيين فى البلاد العربية (فى) مروة جبر. جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٩.

حلمى» المبكر إلى ضمان أماكن وظيفية لهم فى المؤسسات العربية الجماعية وعلى رأسها الجامعة العربية، شأنهم فى ذلك شأن بقية أبناء الدول العربية المشاركة، ففى دور الانعقاد العاشر لمجلس الجامعة، تقدم رئيس الحكومة باقتراح «أن تملأ بعض الوظائف الخالية فى الأمانة العامة للجامعة بالفلسطينيين الصالحين لها، خصوصا وأنه لا يوجد فى الأمانة العامة موظف فلسطينى واحد. وهؤلاء أولى من غيرهم حيث إن حالتهم تستدعى المساعدة، وهم على درجة كبيرة من الثقافة»، وقد رد الأمين العام للجامعة بأن بعض الذين رشحتهم الحكومات الأعضاء على أساس أنهم من رعاياها، هم من الفلسطينيين أصلاً. ومع ذلك، فإنه يوافق على رأى دولة «أحمد حلمى» إن تقدم باقتراح. فما كان من «أحمد حلمى» إلا أن تقدم بأفكاره السابقة على شكل اقتراح فى مذكرة باسم حكومة عموم فلسطين.

غير أن الأمين العام أعلن أسفه تجاه ذلك المطلب باعتبار أن الحالة المالية الحاضرة، لا تسمح بالتعيين، وميزانية الجامعة وضعت لأغراض خاصة، ومضى إلى أنه «ليس من اختصاص هذه الميزانية أن تعمل كإسعاف». وفى رده على الأمين العام أكد «أحمد حلمى».. «أن فى الأمانة العامة وظائف شاغرة بالفعل، وإلا لما تم وضع هذه الوظائف فى ميزانيتها. ورأى أنه من الواجب إقرار مبدأ تعيين فلسطينيين عند الحاجة إلى موظفين جدد..»[1].

* أولت الحكومة حقل التعليم الفلسطينى عناية خاصة على نحو يتسق فيما يبدو ورؤيتها لأسباب النكبة من ناحية، ويستجيب للتحدى الذى مثله افتقاد معظم أبناء فلسطين للقاعدة الاقتصادية بفعل النكبة من ناحية أخرى، مما جعل التحصيل العلمى بديلاً لا غنى عنه لمواجهة أعباء الحياة فى المراحل التالية. فى هذا الإطار عملت الحكومة على مواجهة مشكلة ضياع الأوراق الثبوتية لأبناء اللاجئين من الطلاب فى غزة ومصر بخاصة، وذلك بالتثبت من مستوياتهم الدراسية وإصدار بديلاً من الأوراق التى فقدت أثناء حرب فلسطين. وراحت تعمل على إلحاقهم بالمدارس والجامعات المناسبة. وقد ذكر «عبدالفتاح الشريف»[2]: أن كل الطلاب

(١) مضابط جلسات مجلس الجامعة العربية فى دور انعقاده العاشر، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.
(٢) الشريف، مصدر سبق ذكره.

الفلسطينيين الذين إلتحقوا بكافة المراحل الدراسية فى مصر، تم لهم ذلك بناء على مجهودات الحكومة بالتعاون مع إدارة الطلاب الشرقيين المصرية. كما أن الحكومة ألحقت عدداً من الطالبات الفلسطينيات بالأقسام الداخلية (بيوت الطالبات). وتمكنت من الحصول على إعفاءات من الرسوم الدراسية بالنسبة لشديدى العوز من الطلاب، وهى وإن لم يكن بوسعها تحمل نفقات التعليم، إلا إنها بذلت جهداً فى دوائر الجامعة العربية لتوفير نفقات بعض الجامعيين منهم، وقد كان هناك تعاون كبير من جانب الحكومة مع «رابطة طلاب فلسطين» فى مصر. التى كان من نشطائها عدد من أبرز القيادات السياسية فيما بعد، منهم ياسر عرفات وصلاح خلف وشريف المصرى.. ومن مجالات التعاون، أن الحكومة كانت توثق كل الأوراق التى ترد إليها بتزكية من الرابطة، كما أن «أحمد حلمى» زكى وفدا من الرابطة إلى العاهل السعودى الملك «سعود بن عبدالعزيز» فى الخمسينيات لتقديم المساعدة، فاستجاب الملك باستقبال الوفد والتبرع بمبلغ كبير فى ذلك الحين.

* على الصعيد الثقافى والإعلامى، اضطلعت حكومة عموم فلسطين بنشاط محدود، يتناسب وضآلة مواردها المالية والمادية وضيق مساحة الحركة التى سمحت بها المعطيات السياسية. ومن ذلك إحياء بعض المناسبات الوطنية، ورعاية إصدار مطبوعات تعرف بالقضية الفلسطينية[1].

---

(١) من أمثلة هذه المطبوعات، كتاب «جميل الشقيرى»، قضية فلسطين الحربية والسياسية، الصادر فى الإسكندرية عام ١٩٦١، الذى تصدرته عبارة «نشر بموافقة حكومة عموم فلسطين». كما تضمن تحية خاصة من المؤلف إلى «أحمد حلمى باشا» رئيس الحكومة وإشادة بجهوده فى طبع الكتاب «لنشر الوعى السياسى والقومى بقضية فلسطين بين الشعوب العربية ولتعريفهم محور القضية ومشكلة اللاجئين».

الفصــل الخامس

حكومة عموم فلسطين .. نحو تكييف قانونى

من الصعب إسقاط تجربة حكومة عموم فلسطين من تاريخ النزوع الفلسطينى إلى الكيانية السياسية المستقلة، لكن توصيف هذه التجربة من وجهة نظر قانونية ـ سياسية ينطوى على صعوبة واضحة. ومرد ذلك على الأرجح، هو الوضع شديد الخصوصية الذى كانت عليه هذه التجربة، حتى أن قياسها على حالات أخرى بدرجة عالية من الصدقية، يدخل فى باب المجازفة. إذ ليس ثمة سوابق مطابقة تمامًا لهذه التجربة فى التاريخ السياسى الفلسطينى أو العربى أو الدولى، وبخاصة إن تعلقت المشابهة بجانب التعامل الخارجى معها واستقبال الآخرين له.

على أن أكثر مجازفات تكييف الطبيعة القانونية لحكومة عموم فلسطين مدعاة للتأمل، هى التى تتناولها ضمن مساق تجارب حكومات المنفى. وذلك على اعتبار أن هذه الحكومة كما سنعرض توًّا استحوذت على بعض خصائص تلك التجارب، ولعل قضية التعرف على موقع هذه التجربة من الناحية القانونية يثير الشهية إلى التساؤل عن مدى تباينها أو مشابهتها بالوريث الكيانى اللاحق، منظمة التحرير الفلسطينية. كما أن هناك مشروعية ومعقولية للتساؤل عن أسباب التحول عن إطار الحكومة إلى بديل المنظمة عوضًا عن محاولة تفعيل ذلك الإطار من جانب النظام العربى، الذى تكفل برعاية التجربتين فى مراحل مختلفة من مساره، ومسار القضية الفلسطينية.

حكومة عموم فلسطين وحكومات المنفى :

كان من شأن قيام حكومة عموم فلسطين، على وهنها وقلة حيلتها وفاعليتها تحقيق ثلاث نقاط إيجابية بارزة للقضية الفلسطينية من النواحى القانونية :

النقطة الأولى: المشروعية القانونية لإعلان الحكومة عن استقلال فلسطين قياسًا على بعض مقتضيات قرار التقسيم[1] . فبحسب ذلك القرار، كان ينبغى إعلان استقلال الدولة الفلسطينية فى موعد لا يتجاوز ١ أكتوبر عام ١٩٤٨ . وبين تاريخ انتهاء الانتداب (فيما لا يتجاوز ١ أغسطس عام ١٩٤٨) وتوقيت إعلان الدولة كان من المتعين أن تتولى الأمم المتحدة السلطة إلى أن تتولاها حكومة فلسطينية. ولذلك، فإن إعلان حكومة عموم فلسطين فى الأول من أكتوبر عام ١٩٤٨ ، جاء مواكبًا ومزامنًا للفترة المحددة فى قرار التقسيم لقيام الدولة الفلسطينية، لكن ذلك الإعلان خالف قرار التقسيم لشموله «عموم فلسطين» . . وهو أمر ربما خضع للمناقشة لو أن القوى المعنية، بما فيها الأمم المتحدة تعاملت مع حكومة عموم فلسطين بإيجابية. كما كان بالإمكان أيضا إعلام تلك الحكومة أو الجامعة العربية بدواعى عدم استقبال إعلان الاستقلال الفلسطينى بالجدية اللازمة. الأمر الذى لم تبد بخصوصه أية بادرة أثناء ولاية الوسيط الدولى أو مباحثات لجنة التوفيق الدولية.

النقطة الثانية: « . . إن إعلان الحكومة حفظ بقاء الجنسية الفلسطينية لأبناءفلسطين على الرغم من قيام الدولة اليهودية (إسرائيل). وذلك حتى سنة ١٩٥٠ بالنسبة لسكان الضفة الغربية والقدس (تاريخ ضمهما إلى الأردن)، وحتى الوقت الحاضر بالنسبة لسكان غزة واللاجئين عمومًا. ولا يؤثر فى ذلك خضوع قطاع غزة للإدارة المصرية بل يدعم هذه النقطة، لأن مصر احتفظت لسكانه بجنسيتهم، ولم تعلن ضمه إليها[3] .

النقطة الثالثة: أدى وجود هذه الحكومة فى المرحلة الحرجة التى تهددت فيها

---

(١) انظر، صالح جواد الكاظم، دولة فلسطين فى الأمم المتحدة ١٩٤٧-١٩٨٨، شؤون فلسطينية، العدد ٩٤، ديسمبر ١٩٩٠، ص ٧٥.

(٢) انظر، د. عبدالعزيز محمد سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٦.

الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفلسطينية، إلى انعدام القطيعة فى وجود سلطة ما، معبرة عن استمرارية التنظيم السياسى للشعب الفلسطينى، وكذا استمرارية الصفة التمثيلية لهذا الشعب. وبخاصة أنها حققت الاعتراف من جانب دول عربية عديدة وبعض الدول غير العربية (باكستان وأفغانستان)، إلى أن حلت محلها منظمة التحرير الفلسطينية. كما أن عضوية الحكومة فى الجامعة العربية (وهى تنظيم إقليمى دولى راسخ) لم تنقطع طول الفترة الفاصلة بين عام النكبة وقيام المنظمة[1]. وجود الحكومة، كان يعنى بعبارة أخرى، توافر ركن أساسى من أركان الشخصية الدولية، هو التنظيم السياسى، الذى أخذ شكل حكومة تدعى السيادة وتمثلها، وإن حيل بينها وبين تفعيل دورها.

تأسيسًا على توافر هذه الخصائص استحسن البعض وصف حكومة عموم فلسطين بأنها أحد نماذج حكومات المنفى، وسعى لتكييفها قانونيا من هذا المنطلق.

ويطلق وصف حكومات المنفى على تلك الظاهرة التى ترتبت على الحروب ولاسيما الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهى ظهور جماعات من الأشخاص أضفت على نفسها صفة الحكومة لدولة لا تقيم هى على إقليمها نتيجة لاحتلاله بالقوة العسكرية الأجنبية. وقد تعامل العديد من حكومات الدول القائمة مع هذه الجماعات فى حالات كثيرة على الرغم من أنها ـ أى هذه الجماعات كانت محرومة من ممارسة الإشراف الإدارى على إقليمها وشعبها الذى تدعى أنها حكومته.

وفى إطار التطورات التى لحقت بقواعد القانون الدولى جرى الاعتراف بحكومات المنفى وحركات التحرير، وأقر لها بالشخصية الدولية وتمثيلها لشعوبها، وأهليتها فى التحدث باسمها، والدخول فى علاقات دولية نيابة عنها. وإن كانت لا تسيطر على أى جزء من الإقليم[2].

(١) قارن، د. مصباح بكر تنيرة، فى تطور الشخصية الدولية لدولة فلسطين، شؤون عربية، العدد ٦٨، ديسمبر ١٩٩١، ص ٤٨.

(٢) محمد شوقى عبدالعال، الدولة الفلسطينية.. دراسة سياسية قانونية فى ضوء مبدأى الاستمرارية والفعالية فى القانون الدولى العام، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٣٢.

والواقع أنه بالاستئناس بالأفكار والمبادئ التى يطرحها فقه القانون الدولى بخصوص حكومات المنفى، يمكن متابعة مدى ملاءمة تكييف حكومة عموم فلسطين ووضعها فى مصاف هذه الحكومات، وفى هذا السياق يلاحظ :

١ ـ أن حكومة عموم فلسطين، لم تعتبر نفسها حكومة منفى، ولم تستخدم هذه الصفة. . وفى تحليل «عبدالفتاح الشريف» للعزوف عن ذلك ذكر: «إننا لم نعتبر أنفسنا حكومة منفى. ففى تلك المرحلة، كانت الفكرة القومية مسيطرة فى الأجواء العربية، كان الحديث عن حكومة منفى ـ وبخاصة فى مصر الثورة بعد عام ١٩٥٢ ـ بصيغة بارزة، سيبدو وكأنه يتعارض مع تلك الفكرة الغالبة. .»[١] .

وبصرف النظر عن مدى حصافة هذه العلة (مع ملاحظة أن وصف حكومة المنفى أطلق على حكومة الجزائر المؤقتة فى المرحلة نفسها) فإن عدم إطلاق حكومة عموم فلسطين على نفسها تعبير حكومة منفى قد لا يقدح فى صحة هذا التعبير بالنسبة لها، فثمة حالات أخرى لم تضف على نفسها هذا المصطلح. ومن ذلك مثلا، حركة المقاومة الفرنسية المسماة بفرنسا الحرة فى بعض مراحلها[٢] . ومع ذلك فقد عوملت من قبل الدول المتحالفة معها والمؤيدة لها، على أنها تمثل نوعًا من أشخاص القانون الدولى، تحت وصف سلطات المنفى.

٢ ـ لا يتطلب القانون الدولى فى حكومات المنفى، أن يكون لها أصل دستورى أو أن تعمل وفق دستور معين. والأصل فى هذا، أن القانون الدولى لا يشترط فى الحكومة العادية أن تكون حكومة دستورية، فمن باب أولى ألاَّ يطلب ذلك من حكومة المنفى[٣] .

ومع ذلك، فقد كان لحكومة عموم فلسطين دستور مؤقت تم إقراره فى مؤتمر تأسيسى عام جرى على أرض فلسطينية كما سبقت الإشارة. وهذا مؤداه، أنه حتى بالنسبة لأولئك الفقهاء الذين يشترطون دستورية حكومة المنفى لتمتعها بالأهلية الدولية، فإنه توافر لحكومة عموم فلسطين شرط الأهلية هذا مما كان يزكى صفتها التمثيلية.

---

(١) الشريف، مصدر سبق ذكره.
(٢) عبدالعال، مصدر سبق ذكره، ٢٣٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

٣ ـ يذهب جانب من فقه القانون الدولى إلى أن وجود كيان حكومة أو سلطة المنفى، يعتمد على السماح لها بأن تمارس وظائفها من على إقليم دولة صديقة تستضيفها من ناحية، وقيام هذه الحكومة من ناحية أخرى بحد أدنى من الفعالية فى سعيها لتحرير إقليمها المحتل. والفعالية بخاصة تعتبر لدى هذا الجانب مهمة جدا لاكتساب صفة الأهلية الدولية، وإن كان المطلوب منها حدا أدنى أو محدودًا نظرًا لاحتلال إقليم الحكومة.

ويكتسب هذا الحد من الفعالية من خلال قدرة حكومة المنفى على مخاطبة السكان وإمكانية تحريكهم لمقاومة الاحتلال مثلما حدث فى نماذج عديدة. إذ كانت القوات الفرنسية تسيطر على إقليم الجزائر، بينما كان بوسع الحكومة الجزائرية السيطرة على عنصر السكان. كما أن سيطرة ألمانيا النازية على فرنسا، لم تفقد حكومة فرنسا الحرة صفتها التمثيلية لقدرتها على تعبئة الفرنسيين[1]. ويعتقد بعض الفقهاء أنه يكفى دليلاً على فعالية حكومة المنفى، أن تمارس هذه الحكومة قدرًا من التفويض لمناهضة الاحتلال. ويدخل فى هذا الباب أن تتمكن الحكومة من تجميع أكبر عدد من مواطنيها حول قضية التحرير وإدارة مقاومة تحظى بمناصرة شعبية. . كذلك لإدارة شئون شعبها، والقدرة على التأثير فى الرأى العام الإقليمى والأجنبى، كل هذه الأمور، مهمة للحكم على مستوى فعالية حكومة المنفى[2].

إن أخذ هذا الرأى بعين الاعتبار عند مطالعة تجربة حكومة عموم فلسطين، يثير شكوكًا حول توافر شرط الفعالية فى أدائها ودورها. فمن الصحيح أنه قد حيل بين هذه الحكومة وبين التحكم فى أى جزء من الإقليم الفلسطينى، وأن هذا الإقليم قد خضع برمته لأنماط من السيطرة الأجنبية، ولكن ليست تلك السيطرة من عدمها هى ما يدحض عنها وصف الفعالية بمعناه المذكور، وإنما عدم قدرتها على إدارة المقاومة ضد تلك الأنماط على نحو ملموس، وانعدام تحكمها فى عمليات الحشد والتعبئة للشعب الفلسطينى أى عنصر السكان، علاوة على افتقادها للموارد المالية والمادية كليًا تقريبًا وإن كان ذلك بغرض القيام بخدمات محدودة لأبناء فلسطين على نحو ما أشارت هذه الدراسة فى مواضع سابقة.

---

(١) انظر، تنيرة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢) عبدالعال، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٥.

وربما يتبدد جانب كبير من الحكم بعدم جدارة حكومة عموم فلسطين بصفة حكومة المنفى لانعدام سيطرتها على عنصر السكان، إن جرت مراعاة التفرقة بين رغبة الحكومة وإرادتها من ناحية وقدرتها من ناحية أخرى. فقد كانت الرغبة فى الحشد والتعبئة والتنظيم وتفعيل مقاومة الاحتلال الإسرائيلى أو الضم الأردنى لأجزاء من الإقليم الفلسطينى، متوافرة بقوة بين يدى برامج الحكومة، وقد خطت فى هذا الاتجاه بالفعل. كما أن الحكومة لم تتوقف فى مرحلة تجميد أعمالها بغير إرادتها، عن تقديم خدمات حيوية لأبناء فلسطين كإصدار جوازات سفر باسمها مكنتهم من التحرك والانتقال، وتقديم خدمات صحية واجتماعية وتعليمية وفق أقصى ما كان يمكنها به العمل فى ظل القيود التى أحاطت بدورها.

٤ - يعد الاعتراف الاقليمى والدولى بحكومة المنفى مهم جدا فى ميزان الدعم القانونى والسياسى وأحياناً المادى لهذه الحكومة ومطالبها(١). بيد أن هذا الاعتراف فى حد ذاته هو فى الواقع غير منشىء لهذه الحكومة. وغالبًا ما يعنى الاعتراف، أن الدولة المعترفة، إما إنها تؤيد حكومة المنفى، وإما إنها تقر بوجودها كحقيقة قانونية سياسية.

ففى أعقاب الغزو النازى، قامت فى أوروبا مجموعة حكومات المنفى، واتخذت لندن مقرا لها. وقد اعترفت دول كثيرة بتلك الحكومات، ومنحتها وضعا دبلوماسيا معينا.

ويلاحظ أن حكومة الجزائر المؤقتة (التى أعلنت من القاهرة فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٨) تمتعت بوضع دبلوماسى بالفعل. فقد اعترف بها العديد من الدول العربية والأفريقية (٢٥دولة) كما خصصت لها الجامعة العربية ميزانية سنوية، ووقعت عددًا من الاتفاقات مع دول أخرى. ومنحت كل من تونس والمغرب جبهة التحرير الجزائرية ومن بعدها حكومتها المؤقتة، حق الإشراف على قوات جبهة التحرير المرابطة فى أراضى تلك الدولتين. كذلك تم الاعتراف بجبهة التحرير الوطنى فى

---

(١) د. أحمد سرحان، قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢١٩.

فيتنام، ومن بعدها بحكومة الثورة المؤقتة من جانب سبع وعشرين دولة. وحظيت البعثات الدبلوماسية الفيتنامية فى هذه الدول بحصانات وامتيازات دبلوماسية[1].

وبدورها تمتعت حكومة عموم فلسطين باعتراف عدد من الدول العربية ودولتين إسلاميتين، وظلت ممثلة فى مجلس جامعة الدول العربية حتى عام ١٩٦٣. ومع أن الاعتراف بحكومات المنفى لا يعد منشئًا لها، فان الجمود الذى ران على الدول المعترفة بحكومة عموم فلسطين يعد استثنائيا ولافتا للانتباه، لاسيما إن قورن بالموقف من حكومة الجزائر المؤقتة التى أعلنت بعدها بعشر سنوات كاملة.

فالمثل الجزائرى يتفق ونظيره الفلسطينى فى عدد من الجوانب، إذ اتفق مجلس الثورة الجزائرية، على إعلان تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة من داخل الجزائر. وذلك بمعرفة القاهرة[2]. تماما كما حدث بالنسبة لحكومة عموم فلسطين، التى اتفق على إعلانها من على أرض فلسطينية (غزة) بدعم مصرى ملحوظ. وكانت بين أعضاء الحكومة الجزائرية خلافات داخلية، على نحو ما كان بين أعضاء حكومة عموم فلسطين بشكل نسبى[3]. ولكن الحكومة الجزائرية حظيت بدعم الجامعة العربية، وتم رصد ميزانية سنوية لمعونتها قدرها اثنا عشر مليونا من الجنيهات الإسترلينية، وأبلغت الحكومات الأعضاء الأمانة العامة للجامعة بأنها ستزيد أنصبتها فى الميزانية لهذا الغرض، وهى راضية تمامًا[4]. فأين ذلك الدعم لحكومة الجزائر مما حدث مع حكومة عموم فلسطين؟

إن الدأب العربى على ردف حالة الاعتراف بالتعزيز المالى والمادى فيما يخص المثل الجزائرى، يشكل العلامة الفارقة الأكبر فى تباين الموقف العربى من المثلين الجزائرى والفلسطينى فى مرحلة حكومة عموم فلسطين. ولكن لماذا؟

لقد تعرضنا لكثير من محددات الاعتراف العربى الوجل والمتردد بحكومة عموم

(١) القاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(٢) انظر، فتحى الديب، عبدالناصر وثورة الجزائر، المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٠٠-٤٠٢.

(٤) انظر، د. مفيد شهاب (إعداد)، جامعة الدول العربية.. ميثاقها، إنجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٣١.

فلسطين، وثمة بالإضافة إلى ذلك، دروس تستفاد من الأدبيات المتعلقة بنماذج حكومات المنفى، التى يمكن من مطالعة تجربة هذه الحكومة الاستهداء بها، ومنها:

أ ـ التوقيت: فاختيار التوقيت المناسب للإعلان عن حكومة المنفى أمر مهم جدا. وعادة ما يكون هذا التوقيت هو بلوغ حركة التحرير مرحلة متقدمة. تصبح الحركة فيها فى نقطة قريبة من تحقيق أهدافها. فقد أعلنت حكومة الجزائر المؤقتة بعد أربع سنوات من اندلاع المقاومة المسلحة. . وتشكلت حكومة فيتنام المؤقتة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٢)، عندما بلغت حركة التحرير الفيتنامية مرحلة متقدمة فى عملية التطويق السياسى والعسكرى للعدو[١]. أما حكومة عموم فلسطين، فأعلنت فى لحظة هزيمة فلسطينية وعربية ثقيلة عام ١٩٤٨، وكان ذلك الإعلان متأخرًا فى توقيته، بحيث كانت العناصر المناوئة لنشأة الكيان الفلسطينى بعامة قد تمكنت من الحالة الفلسطينية. ومع ذلك، فإن الإعلان عن الحكومة لم يكن خيارًا سيئًا تمامًا من حيث التوقيت، وكان من الممكن تدارك السوء النسبى والتأخر الملحوظ فيما يتعلق بعنصر التوقيت، فيما لو توافرت بقية العناصر المطلوبة وبخاصة قضية استمرارية المساندة العربية.

ب ـ اختيار العاصمة المناسبة لإقامة الحكومة على أرضها: فقد اختار «ديجول» لندن، التى تزعمت المقاومة الأوروبية ضد العدو المشترك (النازى)، وتنقل وزراء حكومة الجزائر المؤقتة بين القاهرة وتونس والدار البيضاء، ورحبت بكين فى البداية بحكومة المنفى الكمبودية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥). واستضافت كل من لوساكا ودارالسلام حكومة المنفى الأنجولية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨). والمعنى المستفاد هو أن الدولة المضيفة، تمارس دورًا فى إنجاح مهمة حكومة المنفى. وكانت القاهرة مكانًا مناسبًا لحكومة عموم فلسطين من حيث الإمكانات المادية والسياسية ومحورية المكانة العربية والدولية. وفيما عدا المرحلة المحدودة التى شهدت نفوذًا بريطانيا على السياسة المصرية بحكم عوامل مختلفة أهمها الوجود العسكرى البريطانى فى مصر وبخاصة قبل عام ١٩٥٢، كان بوسع القاهرة أن تعزز إمكانات هذه الحكومة.

---

(١) انظر، أحمد يوسف القرعى، الدولة الفلسطينية وتجارب حكومات المنفى، السياسة الدولية، العدد ٩٥، يناير ١٩٨٩، ص ١٥١.

جـ- الاستقلالية وعدم التبعية للقوى الأكبر إقليميا ودوليا فى اتخاذ القرار الوطنى لحكومة المنفى: فقد كان موقف «ديجول» حاسمًا حين حاولت بريطانيا فرض تصوراتها عليه، إذ أبى تلك المحاولة وحافظ على استقلالية القرار الفرنسى، حتى وهو فى المنفى. وهنا يكمن أحد أهم نقائص تجربة حكومة عموم فلسطين، فقد كانت تبعيتها المالية والإدارية مطلقة بالنسبة للجامعة العربية التى فرضت عليها وصاية بالغة الصرامة. وقد كانت مواقفها وبرامجها المبدئية تتعارض وتوجهات عدد من الحكومات العربية، مما عجل بتجميد أعمالها[1].

وليس من باب تبرئة ذمة هذه الحكومة ملاحظة أنها لم تكن مسئولة تمامًا عن التبعية للعامل العربى، فقد ورثت هذه الخاصة عن الأطر السياسية الفلسطينية السابقة عليها (مثل الهيئة العربية العليا التى نشأت بمداخلات عربية واضحة) وفى الوقت نفسه، لا يمكن إبراء الذمة العربية من العكوف على تقييد حكومة عموم فلسطين وحصارها فى ركن الوصاية والتبعية. ومما يذكر فى غمرة هذا الجدل، أن قطاع غزة، كان مؤهلاً لكى يتخذ مقرا دائمًا للحكومة، بصفته حيزاً جغرافيا فلسطينيا لم يتم إدماجه بالمطلق لأية دولةأخرى، بما فى ذلك الدولة المصرية التى أدارته[2]. ومن المثير أنه برغم كثرة الحلول التى طرحت حول مستقبل القطاع، كوجود قائم بذاته فى الخمسينيات، ما بين اقتراح بدمجه مع الأردن، إلى اقتراح بدمجه مع مصر، إلى اقتراح بتسليمه إلى بريطانيا كى تنقل إليه قواتها الموجودة على ضفاف قناة السويس، فإنه لم يظهر أى اقتراح رسمى عربى بتسليمه إلى الهيئة العربية العليا أو حكومة عموم فلسطين، باعتبارها الجهة الرسمية المعترف بها ممثلةً للشعب الفلسطينى. بل على العكس من ذلك رحلت الهيئة والحكومة إلى القاهرة فى وقت مبكر جدا. ومن الواضح أن تسليم قطاع غزة إلى حكومة عموم فلسطين، كان يمكن أن يحولها إلى حكومة فعلية[3]. ويدرأ عنها جانبًا كبيراً من غوائل الوصاية العربية، بل يحول وضعها القانونى بشكل كبير.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٢) للمزيد راجع، عواد الأسطل، الوضع القانونى فى قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، شؤون فلسطينية، العدد ١٦٨/ ١٦٩، مارس/ إبريل ١٩٨٧، ص ٣-٢٧.

(٣) أبو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ٥١-٥٢.

ومن وجهة نظر البعض، فقد كان بوسع هذه الحكومة أن تمد سيادتها على الأجزاء الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة العربية (وبخاصة قطاع غزة)، وأن تستمر على مطالبتها بالسيادة على «عموم فلسطين» فى وضع مشابه لمطالبة ألمانيا الاتحادية بالسيادة على عموم الأراضى الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية[1].

الكيان الفلسطينى بين حكومة عموم فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية:

فى أواخر عام ١٩٦٢، غادر «أحمد حلمى باشا» القاهرة إلى لبنان، وهناك اشتد به المرض إلى أن توفى فى ٢٩ يونيو ١٩٦٣، وفى مفتتح دور الانعقاد الأربعين لمجلس الجامعة العربية نعى أمين عام الجامعة رئيس حكومة عموم فلسطين وممثلها فى الجامعة العربية بكلمات تحيى جهاده الممتد فى سبيل وطنه وأمته[2].

---

(١) انظر، الشعيبى، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٢) نعى «محمد عبدالخالق حسونة» أمين عام الجامعة العربية «أحمد حلمى باشا» فى الجلسة الأولى للدورة الأربعين لمجلس الجامعة بالكلمة التالية. «إنه ليعز علينا أن نفتقد فى هذا الاجتماع المغفور له السيد أحمد حلمى عبدالباقى رئيس حكومة عموم فلسطين. فقد انتقل إلى جوار ربه، بعد أن شاركنا فى هذا المجلس ثلاثة عشر عامًا، بذل فيها ومن قبلها أصدق الجهود فى سبيل القضية الفلسطينية المقدسة. أجزل الله مثوبته لقاء ما قدم لوطنه وأمته». (مضابط جلسات دور الاجتماع العادى الأربعين لمجلس الجامعة العربية (٩ سبتمبر - ٥ نوفمبر ١٩٦٣)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص ١١). وقد حظيت وفاة أحمد حلمى بتغطية محدودة فى بيروت، وكان من الهيئات التى نشرت نعيًا، رابطة الطلاب الفلسطينيين ورابطة المرأة الفلسطينية وبنك الأمة فى مصر والبنك العربى فى غزة، وعدد من الشخصيات العربية. كما نشر الحاج أمين الحسينى نعيًا باسم الهيئة العربية العليا لفلسطين ذكر أن «أحمد حلمى توفى وهو يحمل لواء الجهاد». ولم تعقب السلطات الأردنية على وفاته، لكن الملك حسين سمح بدفن جثمانه فى رحاب المسجد الأقصى كوصيته. Elpeleg, op. cit. P. 118 ونعاه أحد الشعراء المصريين بقصيدة مكونة من خمسين بيتا، جاء فى مطلعها:

غاب حلمى يوم نعيك ياحلمى ... هل أنا ساهى الروح أم فاقد العلم

أم الأجل المحتوم جاء معجلاً ... بأشجع حـــر نازعته يد السـقم

وجاء فى خاتمتها:

سبقت فهل لى بقربك مضـجعًا ... يضـم أخًا فى الله منطلق السـهم

عليك سـلام الله من قلب شـاكر ... هو الشاعر الراوى حديثك عن علـم =

أذنت وفاة «أحمد حلمى» بإعلان نهاية حكومة عموم فلسطين ليس فقط فى الحقيقة، لكونها ارتبطت باسمه منذ تجميد أعمالها عام ١٩٥٢، ولكن لأن تلك الوفاة صعدت السجال الفلسطينى والعربى حول سبل تفعيل الكيان الفلسطينى، الذى تلصص منذ نهاية الخمسينيات، ذلك السجال الذى انتهى بتكوين بديل عن الحكومة لا إلى تفعيلها.

فمن الملاحظ أن تفعيل تلك الحكومة كان أحد الخيارات موضع النقاش فى تلك المرحلة ومن ثم لم يكن محتومًا أن تنتهى الحكومة بنعى رئيسها وقد أفضى ذلك النقاش إلى اقتراحات وقرارات محددة بشأن إبراز الكيان السياسى للشعب الفلسطينى. مثلما حدث أثناء الدورة الحادية والثلاثين لمجلس الجامعة العربية (مارس ١٩٥٩) حين تقدمت الخارجية المصرية بتوصية فى هذا السبيل، وافق عليها المجلس وكان مضمونها «إعادة تنظيم الشعب الفلسطينى وإبراز كيانه شعبا موحدًا يسمع العالم صوته فى المجال القومى وعلى الصعيد الدولى وبواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطينى»، كما وافق المجلس على إنشاء جيش فلسطينى فى الدو ل العربية. وقد كررت مصر نداءها لإبراز الشخصية الفلسطينية خلال اجتماع

---

* (انظر، موسى شاكر الطنطاوى، فقيد العروبة والإسلام حضرة صاحب العزة أحمد حلمى باشا حاكم عموم فلسطين، مجلة الرابطة الإسلامية، العدد ٣٤٠/ ٣٤١، السنة ١٩، ١٦ نوفمبر ١٩٦٣.
وفى كلمة تأبينية لأحمد حلمى باشا، كتب المؤرخ محمد نمر الخطيب «فى أكثر من موضع تكلمنا عن هذا الشيخ الجليل، الذى صمد فى وقت عز فيه الصمود، وثبت فى وقت تتطاير فيه الزعماء أو المتزعمون تطاير الشعراء فى كل واد وناد، كما نقلنا ما شاهدناه من أخلاق أحمد حلمى باشا، حينما كان حيا بين الأحياء، وكان له مادحون وأصدقاء، أما الآن وأحمد حلمى، قد انتقل إلى جوار ربه، فسكت مادحوه وتناساه عارفوه، فحقيق بنا أن نسجل كلمة حق ووفاء. كان المرحوم صديقا وفيا، يقدر لأهل الفضل فضلهم، ويعرف للمجاهدين مكانهم.
عرف رحمه الله بالكرم، وسخاء اليد وحسن الطوية وسلامة النية. تعرفه بحيائه وتميزه بوفائه. كانت له أياد بيضاء على كثير من الأسر المستورة. كما كان ملجأ للقاصدين والفقراء والمساكين. كان المرحوم مثالاً نادرًا فى أخلاقه ورجولته ونبله، إلى مجالسة الأدباء ومساجلة الشعراء ومشاركة العلماء، مع أدب رصين وشعر بليغ، كان من الرعيل الأول الذى خدم قضايا العرب والإسلام فى المجالات المختلفة والميادين المتعددة، ومن أبوابها الواسعة سياسيا ووطنيا وحربيا واقتصاديا..»
انظر، محمد نمر الخطيب، أحداث النكبة ونكبة فلسطين، منشورات دار مكتبة الحياة، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٦٧، ص ٩٨).

مجلس الجامعة فى شتورة (أغسطس ١٩٦٠). وكان التحرك المصرى بناء على نصائح تلقاها الرئيس عبدالناصر باحتواء طموح الشعب الفلسطينى ككيان فلسطينى مرتبط بمصر أو بجامعة الدول العربية تشرف هى عليه وعلى نشاطه(١).

وعلى هامش الاهتمام بإبراز الكيان السياسى الفلسطينى قبيل وفاة «أحمد حلمى» وبعد ذلك بوقت قليل نشأت مدرسة فلسطينية وعربية، تنادى بتعزيز حكومة عموم فلسطين ككيان قائم وله أسس يمكن البناء عليها وكان لهذه المدرسة أنصار على الصعيد الفكرى والرسمى.

ضمن أولئك الأنصار على الصعيد الفكرى، يمكن الإشارة إلى أفكار «محمد عزة دروزة» الذى رأى فى عام ١٩٥٩، غداة تبلور الدعوة إلى إبراز الكيان الفلسطينى، أن خير وسيلة إلى ذلك هى «قيام جمهورية فلسطينية فى قطاع غزة. ومما يسهل هذه المهمة، انعقاد مؤتمر فلسطين فى غزة عام ١٩٤٨، بتشجيع الجامعة العربية وموافقتها. وما نشأ عنه من أعمال وأهمها إعلان بطلان وجود الدولة اليهودية، واعتبار الأقسام التى يحتلها اليهود مغتصبة يجب استردادها، وقيام حكومة عموم فلسطين ووضع دستور لها وانتخاب أعضائها، وتشكيل مجلس أعلى لها». كان ذلك كله بنظر دروزة «يغنى عن أخذ موافقة جديدة من الجامعة العربية قد لا تتيسر وقد تقف العقبات فى طريقها. كما يغنى عن عمليات جديدة أخرى فى بدء المرحلة وحينما تقوم هذه الجمهورية، تعترف بها الدول العربية، وتنضم فوراً إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى، ليكون ذلك مجسماً لكيانها وضامنا له. وبعد ذلك، تسعى الدول العربية لعموم فلسطين، وإبرازها فى المجالات الدولية، ويكون من أهم أعمالها إنشاء جيش فلسطينى على أساس التجنيد الإجبارى..».

واعتبر «دروزة» أن «الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها صاحبة اليد فى قطاع

---

(١) انظر، أسعد عبدالرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية... جذورها ـ تأسيسها ـ مساراتها، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٧، ص ٦٧.

غزة، الذى يضم معظم الفلسطينيين الذين لا يزالون يحتفظون بصفتهم الفلسطينية، هى الجديرة بالمبادرة لتحقيق هذه الخطة . . »[1].

وفى يونيو عام ١٩٥٩، بلور «دروزة» أفكاره العامة السابقة بشأن تفعيل حكومة عموم فلسطين فى شكل اقتراح محدد، رفعه بمذكرة إلى كل من الجامعة العربية، والرئيس شكرى القوتلى والرئيس جمال عبدالناصر، وكان نصه[2].

«١ ـ كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى أيلول سنة ١٩٤٨ فكرت فى إيجاد جهاز يبرز فيه كيان الشعب الفلسطينى ليكون هو الناطق الحق فى مختلف المواقف بشئون فلسطين والمطالب بحقوق العرب كاملة فيها من الدرجة الأولى. ولا سيما أن اليهود وحماتهم البغاة كانوا يتحاملون فينكرون على الدول العربية التدخل فى قضية فلسطين ويعتبرونها أجنبية عنها وفق القانون الدولى فأوعزت بدعوة مؤتمر فلسطينى يمثل جميع الفلسطينيين وتولت الهيئة العربية العليا دعوة ممثلى فلسطين من أعضاء بلديات وأعضاء أحزاب وأعضاء وفود وأعضاء هيئات لجان قومية . . إلخ وانعقد مؤتمر حافل شهده نحو تسعين من شخصيات فلسطين البارزة فى غزة فى آخر أيلول من سنة ١٩٤٨ وقرر بناء على تشجيع وتوجيه الجامعة العربية :

أ ـ إعلان استقلال فلسطين كبلد عربى.

ب ـ بطلان قيام دولة اليهود، واعتبار ما يحتلونه مغتصبًا يجب استرداده.

جـ ـ إنشاء حكومة فلسطينية تمارس الحكم فى قطاع غزة.

د ـ تأسيس مجلس أعلى بمثابة مجلس سيادة.

هـ ـ وضع دستور لهذه الحكومة.

وقد أتم المؤتمر تنفيذ هذه القرارات اللازم تنفيذها فسمى رئيس وأعضاء مجلس السيادة وسمى رئيس وأعضاء الحكومة ووضع دستوراً.

---

(١) محمد عزة دروزة، فى سبيل قضية فلسطين والوحدة العربية ١٩٤٨ ـ ١٩٧٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٢، ص ٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠٣.

٢ ـ وقد كان هذا قبل انعقاد الهدنة وقبل ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية. وكان المؤتمر يمثل جميع الفلسطينيين فى قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان.

ولقد اعترفت الحكومات العربية باستثناء الأردن بهذه الحكومة واعتبرتها ممثلة لفلسطين رسميا وصارت تقرر لها ميزانية عن طريق الجامعة كما صارت تدعو إلى اجتماعات الجامعة كممثلة لفلسطين. غير أن تفكك وتخاذل الحكومات العربية جعل هذه العملية مجمدة ورسمًا بلا جسم تقريبًا حيث إنها لم تسلم قطاع غزة ولم تشجع التشجيع اللازم الذى يمدها بحيوية وقوة ونشاط وكل ما بقى منها إلى الآن اعتراف الحكومات العربية بها، ودعوتها من حين إلى آخر إلى اجتماعات مجلس الجامعة العربية واستلامها من الجامعة مبلغاً سنويا لمكتبها فى القاهرة، وإرسالها من حين لآخر بعض المذكرات والملاحظات.

٣ ـ وأعتقد أن الفكرة هى صواب كل الصواب وماتزال أصلح الخطط لإبراز كيان الشعب الفلسطينى العربى، فإما أن تبعث الحياة فى حكومة عموم فلسطين، لفترة انتقالية قصيرة فتسلم إدارة قطاع غزة ويطلب منها وضع قانون انتخاب يجرى بموجبه انتخابات لمجلس تمثيلى يشترك فيه الذين لايزالون يحتفظون بصفتهم الفلسطينية فى الجمهورية العربية المتحدة والبلاد العربية الأخرى. وحينما يجتمع المجلس ينتخب حكومة جديدة ومجلسًا جديدًا وينظر فى الدستور الذى وضعه مؤتمر غزة الأول فيدخل عليه ما يراه من تعديلات، وإما أن تجرى عملية جديدة تؤدى إلى مؤتمر جديد يقرر ما قرره مؤتمر غزة من إنشاء حكومة لعموم فلسطين ومجلس سيادة ودستور إلخ..

٤ ـ وأنا أفضل الشق الأول وأراه أقل إشكالا لأن حكومة عموم فلسطين الموجودة انبثقت عن مؤتمر يمثل جميع الفلسطينيين فى فلسطين والبلاد العربية الأخرى وكانت تحقيقًا لقرار أو تشجيع الجامعة العربية ومعظم الحكومات العربية أو كلها ـ باستثناء الأردن ـ تعترف بها، وقد لا يتسنى هذا وذاك فى حالة الأخذ بالشق الثانى وقد تعترض عليه الأردن.

٥ ـ ومع ذلك إذا كانت المقامات العربية وخاصة فى الجمهورية العربية المتحدة تميل

إلى بناء جديد واهمال البناء القائم فلا مانع . وحينئذ تتولى اللجنة التحضيرية الفلسطينية التى تألفت فى القاهرة ممثلة للفلسطينيين فى الجمهورية العربية السير فى الخطوات الانتخابية والدعوة إلى المؤتمر الجديد الذى يتولى تحقيق الخطوات الإجرائية المؤدية إلى قيام البناء الجديد الذى أعتقد من المفيد بل من الضرورى أن يكون فى شكل حكومة تستلم إدارة قطاع غزة كما كان أريد حينما أقيم البناء الأول .

٦ ـ وجب أن أنبه إلى أمرين فى حالة الأخذ بالشق الثانى :

أولهما ألاَّ يكون الذين يدعون أو ينتخبون للمؤتمر عدداً كبيراً بل يكفى أن يكونوا مائة على الأكثر وإذا كانوا ٦٠ ـ ٧٠ فهو الأفضل بحيث يمثل كل عشرة آلاف فلسطينى فى الجمهورية العربية وفى لبنان مندوب واحد . حيث يكون العدد المختصر أكثر قابلية للإنجاز وأقل صخباً ومن الممكن أن يكون هناك منتخبون أولون يمثل كل واحد (١٠٠٠) أو (٥٠٠) وهؤلاء ينتخبون مندوبى المؤتمر .

والأمر الثانى هو إعادة النظر فى شخصيات اللجنة التحضيرية التى يبدو لى ولغيرى أن كثيراً منهم ليس له وزن كبير فى مجال تمثيل فلسطين بحيث تطعم اللجنة بعدد من الشخصيات ذات الوزن ثقافيا واجتماعيا .

٧ ـ وحينما تستلم حكومة عموم فلسطين القديمة أو الجديدة إدارة قطاع غزة تجدد الجمهورية العربية والحكومات العربية الأخرى اعترافها بها وتعقد معها معاهدة دفاع مشترك ليكون فى ذلك لها حماية عاجلة وتسعى الدول العربية لحمل الدول الصديقة على الاعتراف بها وإبرازها فى المجالات الدولية وتؤيدها فيما سوف تطالب به من حقوق الشعب العربى الفلسطينى الأساسية والفرعية . وتسد عجز ميزانيتها وتشجع بنوع خاص على إنشاء جيش على أساس التجنيد الإجبارى تكون مدة الخدمة فيه سنة أو سنة ونصف لغاية التدريب فى الدرجة الأولى بحيث يتسنى لها فى بضع سنين تدريب أكبر عدد من الشباب الفلسطينى ليكونوا مستعدين لمهمة استرداد وطنهم الشهيد فى أول فرصة ممكنة . ويكون من جملة مجالات نشاطها رعاية النازحين وتحسين شؤونهم المعاشية والثقافية والاجتماعية وإشعارهم بإنسانيتهم وكرامتهم .

٨- إنى ألمح ميلا إلى الاكتفاء بتشكيل جديد يقوم على الأسس التى قامت عليها التشكيلات الفلسطينية الأولى . أى الدعوة إلى مؤتمر يمثل أهل فلسطين فيقرر ما هو مفيد وواجب من مقررات ثم تنبثق عنه لجنة تنفيذية عليا تعمل فى نطاق هذه القرارات ويكون لها نظام داخلى وفروع ومكاتب . .

وبما أن هذا لا يخلو من فائدة على كل حال لأنه يجدد نشاط الفلسطينيين وحيويتهم إلا أنه لا يبرز الكيان الفلسطينى إبرازًا فعال النشاط فى الحاضر والمستقبل كالاقتراح السابق ولأنه سيقوم بنفس ما تقوم به الهيئة العربية اليوم ومنذ إنشائها من قبل الجامعة العربية سنة ١٩٤٦» .

أما على الصعيد الرسمى ، فقد انتهزت الحكومة العراقية مداولات مجلس الجامعة العربية بخصوص تمثيل فلسطين فى الجامعة بعد وفاة «أحمد حلمى» وقضية إبراز الكيان الفلسطينى ، وتقدمت بأفكار حول الناحيتين ، ضمنتها مذكرة إلى المجلس رأت فيها أن «تمثيل فلسطين كان حتى ذلك الحين شكليا ، ومن الضرورى تفعيل هذا التمثيل» .

وفى استعراضها للبدائل الممكنة من أجل ذلك ، طرحت المذكرة العراقية «أن يمكّن ممثلو الشعب الفلسطينى من الاجتماع على هيئة مجلس وطنى يتولى اختيار من يمثل فلسطين . يتفق عليه ، باختيار حكومة عموم فلسطين التى ستمثل الفلسطينيين فى مجلس الجامعة والمجالات الدولية . وتتولى أعباء الكفاح من أجل تحرير فلسطين ، على غرار ما كانت عليه الجزائر قبل الاستقلال ، بما فى ذلك تدريب الفلسطينيين على القتال وتكوين جيش التحرير الفلسطينى . .»

ومن الواضح أن هذه الرؤية ، كانت تنطوى على تعزيز مكانة حكومة عموم فلسطين وتجديد الثقة فيها بإسنادها إلى مجلس وطنى عبر «انتخابات فلسطينية» ، ومن أجل تجاوز حالة الجمود السابقة للحكومة ، لفتت المذكرة العراقية النظر إلى أن «الدول العربية ستساعد الحكومة الفلسطينية التى ستنشأ بأسباب القوة المادية والمعنوية»(١) .

---

(١) انظر ، نص المذكرة العراقية بشأن تمثيل فلسطين فى الجامعة العربية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادى الأربعين لمجلس الجامعة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

ولا يقلل من شأن الاتجاه الداعى لتجديد روح حكومة عموم فلسطين أن يكون «أحمد الشقيرى» هو الشخص الذى وقع عليه الاختيار العربى لخلافة «أحمد حلمى» فى تمثيل فلسطين بالجامعة العربية. الأمر الذى تم بالقرار رقم ١٩٠٩ لمجلس الجامعة فى دورته الأربعين (١٩ سبتمبر ١٩٦٣)[١]. ذلك أن «الشقيرى» كان أحد ثلاثة مرشحين - إلى جانب كل من إميل الغورى وإسحق درويش - زكتهم الهيئة العربية العليا - لذلك المنصب[٢]. بمعنى أنه كان موضع ثقة القيادة التقليدية للسياسة الفلسطينية التى كانت منها أيضا قيادات حكومة عموم فلسطين. فضلاً عن أنه كان ينتمى من حيث الفئة الاجتماعية وعامل السن والتدرج الوظيفى السابق إلى النخبة التى كانت توصف بالتقليدية فى ذلك الحين[٣].

غير أن اختيار الشقيرى لتمثيل فلسطين فى الجامعة العربية مثل علامة فارقة على طريق الانتصار لوجهة النظر القائلة بتجديد ملامح الكيان الفلسطينى والابتعاد عن مؤسسة حكوم عموم فلسطين لأكثر من سبب، لعل أهمها: أنه كان من ناحية مرشح مصر والرئيس عبدالناصر بكل ثقلهما القومى فى ذلك الحين[٤]، وكان عبدالناصر يميل إلى تجديد الكيان الفلسطينى، وقد سبقت الإشارة إلى موقف رجال الثورة المصرية من حكومة عموم فلسطين. ومن ناحية أخرى، كان الشقيرى بحنكته السياسية يدرك فتور السياسة العربية إزاء حكومة عموم فلسطين وقلة حيلة هذه

---

(١) نص القرار (فى) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، (المجلد الثالث)، الدورة ٣٥ - الدورة ٤٣، مكتب الأمين العام للجامعة العربية ومركز التوثيق والمعلومات، تونس، ١٩٨٨، ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢) انظر، دروزة، فى سبيل...، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤، ١٤٠.

(٣) كان أحمد الشقيرى عضو اللجنة القومية فى عكا (١٩٣٦)، وعضو المؤتمر القومى العربى بلودان (١٩٣٧) وعضو اللجنة العربية العليا (١٩٤٦).. وهو مصنف فى دراسات النخبة الفلسطينية كأحد أعضاء النخبة السياسية الفلسطينية بين عامى ١٩١٧ و١٩٤٨، (انظر، الحوت، مصدر سبق ذكره ص ٨٩٤، ٨٩٩، ٩٠٩ - ٩١٠. وانظر أيضاً، ناجى علوش، المسيرة إلى فلسطين، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٤، ص ١٩٢ - ١٩٣).

يعزو الشقيرى امتعاض المفتى والهيئة العربية العليا بعد إنشاء المنظمة، إلى أن المفتى كان يفضل أن يقع اختيار الجامعة العربية على أحد المرشحين الآخرين. (انظر، خيرية قاسمية، أحمد الشقيرى.. زعيما فلسطينيا ورائدًا عربيا، لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيرى، الكويت ١٩٨٧، ص ٦٩).

(٤) قاسمية، أحمد الشقيرى...، المصدر نفسه، ٦٩.

الحكومة وكان من رأيه أنه لو لبس ثوبها فلن يخرج منه أبدًا، ولن يتمكن من تفعيل دورها، ولذلك راح يفكر بشكل آخر واسم آخر للكيان الفلسطيني الجديد وانتهى به ذلك إلى «منظمة التحرير الفلسطينية»[1].

ولكن هل كان الكيان الذى خرج به الشقيرى مختلفًا كليا عن كيان حكومة عموم فلسطين على الأقل فى مرحلة النشأة والتكوين (بين عامى ١٩٦٤ و١٩٦٨)؟

الواقع أن من يتأمل فى الخطوات التى مضى فيها الشقيرى فى تكوين منظمة التحرير الفلسطينية، قد يلاحظ تأثره بالأفكار الداعية إلى تجديد تلك الحكومة بأكثر من صناعته لكيان مختلف جذريا.

فقد قام الشقيرى بمشاورات تمهيدية مع الزعماء العرب بعد صدور قرار تعيينه مباشرة عام ١٩٦٣. وكان مؤتمر القمة العربى (يناير ١٩٦٤) فرصة لزيادة الاتصالات تمهيدا للخطورة التالية. وقد حصل الشقيرى بالفعل على موافقة عدد كبير من الدول العربية. الأمر الذى تعزز بقرار تلك القمة الداعى إلى «تنظيم الشعب الفلسطينى، ليشارك فى تحرير وطنه»، وتخويل الشقيرى «الاتصال بالدول الأعضاء فى الجامعة العربية بغية الوصول إلى القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطينى. وتمكينه من القيام بدوره فى تحريروطنه وتقرير مصيره».. وقد تعززت جهود الشقيرى أيضًا بالضوء الأخضر الذى منحته مصر عبدالناصر لإخراج الكيان الفلسطينى المزمع، والإمكانات التى وضعتها بين يديه فى هذا السبيل[2].

يتشابه هذا المشهد، وما جرى قبيل إعلان حكومة عموم فلسطين، حين وعد «أحمد حلمى» بالدعم والمساندة. وحين كانت مصر على رأس مشجعيه لتبنى تلك الخطوة.

عمل الشقيرى على تأليف مجلس وطنى فلسطينى يعزز الشرعية الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحرص على عقده فى القدس بكل دلالتها الرمزية فى التاريخ الوطنى الفلسطينى، ثم فى غزة كأرض فلسطينية وذلك قبل احتلال

(١) الشريف، مصدر سبق ذكره.

(٢) انظر للمزيد، عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠ ـ ٧٢.

المدينتين عام ١٩٦٧ . وفيما يتعلق ببنية المجلس الوطنى لمنظمة التحرير من حيث العضوية لم يلاحظ البعض تباينًا كبيرًا عن بنية المجلس الوطنى لحكومة عموم فلسطين .

فقد ضمت عضوية المجلس الوطنى الأول للمنظمة «أعيان ونواب ووزراء ونواب وزراء ورؤساء بلديات ومجالس قروية فى الأردن . ورجال دين ومحامون وأطباء وصيادلة ومهندسون وأساتذة جامعات وأعضاء المجلس التشريعى فى غزة ، ورؤساء غرف تجارية وتجار ومغتربون وممثلوا هيئات نسائية وشيوخ عرب ونقباء ورؤساء مجلس شركات وموظفو مصارف . .»[1] . هذه العضوية ذكرت الكثيرين بعضوية المجلس الوطنى فى عام ١٩٤٨ ، بحيث أشار البعض إلى أن تشكيل منظمة التحرير ، كرس من بين أشياء أخرى «قيادة البرجوازيه من بقايا النضال الوطنى والوجاهات وأبناء العائلات وأثرياء النكبة ، الذين كانت قيادتهم من أسبابها . .»[2] ، وأنه «بمفهوم التعيين الذى تم به المؤتمر (المجلس) لم تخرج مطلقا عن وصاية الدول العربية علينا وعلى قضيتنا ولم نختلف إلا قليلاً جدا بالنسبة لنا عنه فى عام ١٩٤٨»[3] .

لم يأخذ «الشقيرى» بمبدأ الانتخابات العامة ، تماما كما أن المجلس الوطنى لحكومة عموم فلسطين لم ينشأ عن انتخابات عامة ، ويبدو أنه تأثر بتجربة عام ١٩٤٨ بشكل واضح . وبهذا الصدد يذكر «محمد عزة دروزة» أنه قد التقى و«الشقيرى» فى منتصف أكتوبر ١٩٦٣ ، وأنه أعاد عليه أفكاره بشأن إمكانية «تدبر طريقة مؤتمر غزة لسنة ١٩٤٨ . حيث يدعى ١٥٠ من رجالات فلسطين البارزين من أهل الحل والعقد والرأى والتمثيل إلى مؤتمر ، فيختار هيئة تنفيذية أو حكومة فلسطينية تنشط فى مجال إبراز الكيان السياسى الفلسطينى» . ويمضى إلى أن الشقيرى عقب مبديًا اقتناعه بأنه ليست هناك غير هذه الطريقة[4] .

---

(١) راشد حميد ، قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى ١٩٦٤ - ١٩٧٤ ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٧ .
(٢) علوش ، مصدر سبق ذكره ، ١٩٣ .
(٣) انظر ، حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .
(٤) دروزة ، فى سبيل . . . ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

كذلك يدعو للتأمل أن المبادئ والفروض والأهداف التى قامت منظمة التحرير عليها أو تطلعت لتحقيقها، لا تتباين عن نظيرتها بالنسبة لحكومة عموم فلسطين، من حيث عدم الإذعان لنتائج حرب ١٩٤٨ـ ١٩٤٩، والتعريف بحدود فلسطين والإيمان بوجهتها الإقليمية وعروبتها، ووضع تحريرها فى طليعة الأهداف التى ينبغى تحقيقها، والتعلق بالدعم العربى والإسلامى لاستعادة عروبتها بحدودها زمن الانتداب.

إن الفارق الأساسى بين التجربتين، يتضح أساسًا عند قراءة السياسة العربية تجاه كل منهما، فاختلاف المقاربة العربية إزاءهما أمر لا يمكن إغفاله. التجاوب العربى مع تجربة المنظمة مقابل الوجوم العربى إزاء حكومة عموم فلسطين هو المحدد الفيصل فى تمكين الأولى وتجميد الثانية. وقد حدث ذلك فى زمنين عربيين وواقع فلسطينى دولى مغاير.

ومع أن إبداعية «أحمد الشقيرى» كان لها دورها فى غمرة إنشاء المنظمة، ومحاولة المرور بها بسلام داخل أروقة السياسات العربية المحيطة، فإن هذه الإبداعية ما كان لها وحدها أن تؤدى الغرض بمعزل عن الإرادة العربية. وقد يعزى الائتلاف العربى حول المنظمة إلى استشعار التململ بين جنبات الشعب الفلسطينى وتأجج النزوع الفلسطينى إلى عمل يلقى عن كاهله رداء السلبية، غير أن العامل العربى هو الذى كان بوسعه توفير بيئة مناسبة لهذا النزوع إذ كيف يتأتى للمنظمة الاتصال بالشعب الفلسطينى ـ الذى بات خاضعًا لعشرات السلطات ـ والانتشار فى تضاعيفه وتعبئته وتنظيمه وحشد موارده الذاتية. واستقطاب التأييد الإقليمى والدولى، إلا من خلال تسهيلات أو تشهيلات عربية؟ وهى أمور حجبت عن حكومة عموم فلسطين.

لقد حالت السياسة العربية السلبية دون حكومة عموم فلسطين والانتشار بنيويا أو وظيفيا بأبناء شعبها، وكذا دون مشاركتها على نحو ملموس فى صناعة القرار العربى، حتى فى شقه المتصل بقضية فلسطين وبخاصة فى جوانبها السياسية. وطوال فترة وجودها الفعلى أو الشكلى، لم يجر تمكين تلك الحكومة من افتتاح مكتب دبلوماسى أو حتى مقرات لتمثيل مصالح الشعب الفلسطينى فى رحاب الدول العربية خارج مقرها المتواضع بالقاهرة، بما فى ذلك الدول المعترفة بها.

وكان ذلك على عكس التعامل مع منظمة التحرير التى اقترن الاعتراف بها ليس فقط بتوفير المدد الدبلوماسى بل المدد المالى، سواء من خلال الدعم العربى المباشر، أو عبر تمكينها من الاتصال بقطاعات الشعب الفلسطينى وتسهيل مهمتها فى تحصيل التمويل الذاتى من هذه القطاعات. وهذا ملمح مهم ليس فقط على صعيد إبراز رغبة التفعيل والجدية فى التعامل مع المنظمة، وإنما أيضًا فى التعضيد القانونى لمسألة تمثيلها للشعب الفلسطينى، وإضفاء إحدى خصائص السيادة عليها، وهى «جباية الضريبة» من الفلسطينيين فى مختلف أماكن وجودهم وكانت تلك الخاصة (الصلاحية) تعنى توفير هامش للحركة وقابلية الحياة بمعزل نسبى عن الانصياع للضغوط المالية الخارجية العامة.

وعلى هذا الأساس صار لمنظمة التحرير «صندوق قومى» يمول حركتها وانتشارها وأجهزتها المختلفة، فيما لم تعرف حكومة عموم فلسطين مثل هذا الصندوق.

إن إقبال النظام العربى على المنظمة لم يعرف حالة التردد والميوعة التى كانت فى تعامله مع حكومة عموم فلسطين والتى مكنت المعارضة الأردنية من الانتصار فى غمرة تصديه لمستقبل فلسطين. فالحكم الأردنى كرر معارضته لنشأة المنظمة ثم عارض وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطينى، تمامًا كما فعل عند نشأة الحكومة. لكن جدية الاتجاه العربى فى تعزيز المنظمة، علاوة على حنكة السياسة الفلسطينية بإدارة الشقيرى تجاه الموقف الأردنى، ساهما فى بروز مشهد مختلف فى الستينيات والسبعينيات لعلاقة الأردن بالمنظمة عن ذلك المشهد الذى نشأ فى الأربعينيات والخمسينيات مع حكومة عموم فلسطين. أيضًا، من الصحيح تمامًا أن النضال الفلسطينى الذاتى كان محددًا مهمًا فى إستحثاث الإيجابية العربية (والدولية)، تجاه المنظمة، لاسيما غداة عام ١٩٦٧ وتصاعد المد الثورى الفلسطينى وسيطرته على مؤسسات المنظمة، غير أن الاستجابة العربية الفاعلة، شكلت حاضنة مهمة لإنتاج ذلك النضال، وحمله إلى الرحاب الدولية. إذ إن الحركة النضالية الفلسطينية لم تكن خاملة إبان الأربعينيات، وإنما طبيعة المقاربة العربية هى التى كانت مغايرة.

المحتويات الصفحة

رقم الإيداع ١٣٢٦٢ / ٩٨
الترقيم الدولى 8 - 0498 - 09 - 977

طبع بمطابع دار الشروق